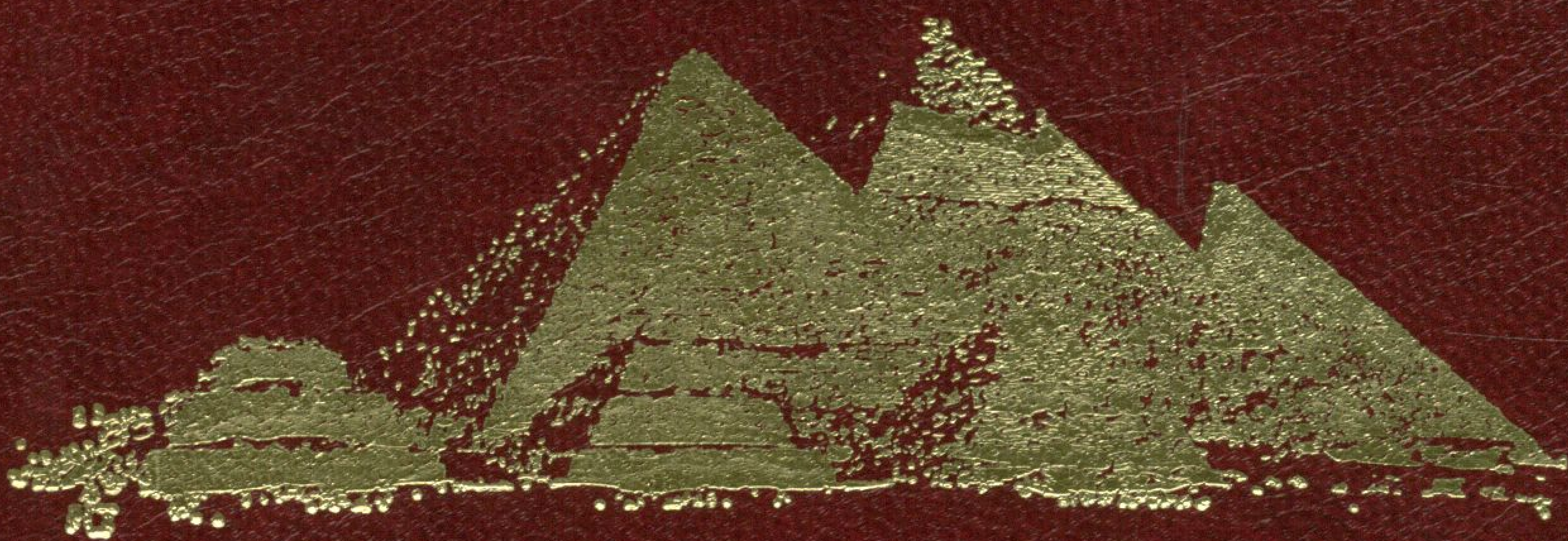
موسوعة
تاريخ مصر





موسوعة

التاريخ المصري

(٥)

الدكتور الفرد ج. بتلر

موسوعة

التاريخ المصري

المجلّد الخامس

فتح العرب لمصر - ٣ -

تعريب

محمد فريد أبي حديد بك

دار نوبليس

اسم الموسوعة:	موسوعة التاريخ المصري
اسم الكتـــاب:	فتح العرب لمصر ـ ٣ ـ
اسم المؤلـف:	الدكتور الفرد ج. بتلر
اسم المعَـرب:	محمد فريد أبو حديد بك
قياس الكتاب:	١٧ × ٢٤
عدد الصفحات:	١٩٦
عدد صفحات الموسوعة:	٨٨٤٠
مكـان النشـر:	بيروت
دار النشر والتوزيع:	دار نوبِليس
تلفاكس:	٧٥ ٣٤ ٥٨ (١) ٩٦١
هاتـف:	٢١ ١١ ٥٨ (١) ٩٦١ ـ ٢١ ١١ ٥٨ (٣) ٩٦١
صندوق بريـد:	٧٠ ٦٩ ١٦ بيروت لبنان
بريد إلكتروني:	info@nobilis-int.com
الطبعة الأولى:	٢٠١٢

EAN 9786144031339

ISBN 978-614-403-133-9

الفصل الخامس والعشرون

مكتبة الاسكندرية

القول في أن العرب أحرقوها ـ قصة أبو الفرج ـ الأدلة المأخوذة من القصة نفسها والتي تنقض هذا الزعم ـ لم يكن (حنا فليبونوس) حياً عند فتح العرب ـ هل كانت المكتبة موجودة عند ذلك ـ المكتبة الأولى الملحقة بالمتحف ـ لعلها أحرقت في أيام يوليوس قيصر ـ المكتبة التي أتت من (برجاموس) المكتبة الصغرى في السرابيوم ـ تخريب معبد السرابيوم ـ مدى ذلك التخريب عن المصادر المختلفة ـ ملحقات المكتبة وتدميرها ـ ماذا آل إليه أمر المكتبة ـ إغفال الكتاب ذكر ذلك مدة قرنين ـ أثر معاهدة الإسكندرية في ذلك الأمر ـ إغفال الكتاب بعد الفتح ذكر ذلك ـ ملخص المسألة والخاتمة التي يوصل إليها البحث.

لقد كثر الجدل في أمر مكتبة الإسكندرية العظمى وطالما احتدم الخلاف في شأن إحراقها ، وهل كان للعرب يد في ذلك عند فتحهم للمدينة ، أم أنهم لم يقارفوا شيئاً من ذلك. ومَا دام أهل البحث والعلم لا يزالون على اختلاف في ذلك الأمر ولم يهتدوا إلى كلمة فصل فيه فلا بد لنا في كتابنا هذا أن نعالجه ، إذ لا يستطيع أن نغفله في كتاب جعلناه لمعالجة تاريخ فتح العرب لتلك البلاد .

والقصة كما أوردها أبو الفرج[1] كما يلي : قد كان في ذلك الوقت رجل

(١) طبعة (Pococke) صفحة ١١٤ في الترجمة ٢ صفحة ١٨٠ في الأصل . ويروي (Renaudot) أن القصة فيها عنصر من عناصر عدم الثقة وقد ناقشها جبون بشيء من =

اشتهر بين المسلمين اسمه (حنا الأجرومي) وكان من أهل الإسكندرية ، وظاهر من وصفه أنه كان من قسوس القبط . ولكنه أخرج من عمله إذ نسب إليه زيغ في عقيدته ، وكان عزله على يد مجمع من الأساقفة انعقد في حصن بابليون . وقد أدرك ذلك الرجل فتح العرب للإسكندرية واتصل بعمرو ، فلقي عنده حظوة لما توسم فيه من الذكاء بصفاء ذهنه وقوة عقله ، وعجب مما وجد عنده من غزارة العلم . فلما أنس الرجل من عمرو ذلك الإقبال قال له يوماً : « لقد رأيت المدينة كلها وختمت على ما فيها من التحف ، ولست أطلب إليك شيئاً مما تنتفع به بل شيئاً لا نفع له عندك وهو عندنا نافع » .

فقال له عمرو : « وماذا تعني بقولك » فقال: « أعني بقولي ما في خزائن الروم من كتب الحكمة » فقال له عمرو : « إن ذلك أمر ليس لي أن اقتطع فيه رأياً دون إذن الخليفة ». ثم أرسل كتاباً إلى عمر يسأله في الأمر فأجابه عمر قائلاً : « وأما ما ذكرت من أمر الكتب فإذا كان ما جاء بها يوافق ما جاء في كتاب الله فلا حاجة لنا به وإذا خالفه فلا أرب لنا فيه وأحرقها » . فلما جاء هذا الكتاب إلى عمرو أمر بالكتب فوزعت على حمامات للأسكندرية لتوقد بها فما زالوا يوقدون بها ستة أشهر ». ثم قال المؤلف : « فاسمع وتعجب ».

هذه هي القصة كما جاءت في اللغة العربية وقد كتب أبو الفرج ما كتبه في النصف الثاني من القرن الثالث عشر ، ولم يذكر المورد الذي نقل عنه قصته ، ثم نقله عنه أبو الفداء في أوائل القرن الرابع عشر ، ثم المقريزي[1]

= الإيجاز ثم رفضها ولم يترجم (Pococke) إلا المختصر العربي لأبي الفرج . وفي عدد أكتوبر سنة ١٨٩٤ من مجلة القرن العشرين مقالة عن الموضوع بقلم (Vasudeva Rau) وهو يقول (صفحة ٥٦٠) أن القصة ليست في الأصل السرياني.ولعلها أدخلت فيما بعد . وأما المختصر فقد كتبه أبو الفرج نفسه وليست فكرة الإدخال إلا محض ظن ولو ثبت ذلك لما كان أمراً هاماً وقد بنيت هذه المقالة على حجج سلم بها جدلاً ولم تبن على بحث ولذلك ليست ذات قيمة كبرى .

(١) هذا المؤلف مثل عبد اللطيف يذكر الخبر تلميحاً ويسلم به جدلاً فعندما ذكر السرابيوم قال « ويذكر أن هذا العمود من جملة أعمدة كانت تحمل رواق أرسطاليس الذي كان =

بعد ذلك . حقاً قد ذكر عبد اللطيف (وقد كتب حوالي سنة ١٢٠٠) إحراق مكتبة الإسكندرية بأمر عمرو ، لكنه لم يفصل في ذكر ذلك ويلوح أنه روى ذلك الخبر مصدّقاً ، وهذا يدل على أن تلك القصة كانت متداولة في أيامه . ولكن لم يردها ذكر مكتوب قبل مضي خمسة قرون ونصف قرن على فتح الإسكندرية ، ويمنع من تصديقها إغفال كل الكتاب لذكرها من (حنا النقيوسي) إلى (أبي صالح) . ولعل قائلاً يقول إنها ظلت تلك القرون تتناقلها الألسن وإن هذا الرأي يعززه أن القبط لا تزال بينهم تلك القصة يتناقلونها مع بعض خلاف فيها، إذ يجعلون مدة الإيقاد بالكتب سبعين يوماً بدلاً من ستة شهور . ولكن ليس من دليل يدل على أن أصل هذه الرواية أقدم من أيام أبي الفرج . ومعنى ذلك بقول آخر أن هذه القصة وإن كانت متداولة بين الناس تكون أخذت عن كتاب القرون الوسطى . فتداولها لا يمكن أن يكون دليلاً على شيء ، كما أنه لا يمكن أن ينقض شيئاً . ولكن الشك الذي يحيط بتلك القصة يجعلها غير وثيقة في الدلالة ولا كافية بذاتها في البرهان.

إذن علينا أن نفحص القصة كما وردت ، فهي بلا شك قصة خلابة المظهر . وإن رد عمر على كتاب ابن العاص أشبه القول بما اعتاده أهل الشرق في ردودهم . وهذا التشابه في الأسلوب هو أقوى ما تعزز به القصة . ولكن من سوء الحظ أنه قد ورد عن عمر مثل هذا الرد في شأن إحراق كتب الفرس[1] ، وهذا نظير قصة أخرى تذكر عن عمرو إذ وقع في الأسر ثم أنجاه مولاه وردان بضربة على وجهه كانت سبباً في خلاصه من الموت إذا هو انكشف أمره، فأخذت

= يدرس به الحكمة وأنه كان دار علم وفيه خزانة كتب أحرقها عمرو بن العاص بإشارة عمر بن الخطاب رضي الله عنه » (الخطط الجزء الأول صفحة ١٥٩) .

(١) أنظر طبعة الأستاذ (Bury) لكتاب جبون الجزء الخامس صفحة ٤٥٤ حيث أخذت الرواية عن الحاج خليفة عن ابن خلدون ويصح لنا أن نضيف إلى ذلك أن شعور المسلمين نحو كتب الفرس الوثنيين لا بد يخالف شعورهم نحو كتب المسيحيين فقد كان المسلمون على الأقل في أول أيامهم يكرهون إتلاف ما كتب عليه اسم الله .

تلك القصة من موضعها ونقلها الكُتّاب المسلمون إلى وقت حصار الإسكندرية . فلعل قصة المكتبة تكون كذلك قد عزيت إلى الإسكندرية مع أنها قد تكون في أصلها قائمة على حادثة أخرى وقعت وقد يكون عمر عناها بذلك القول وقضى فيها بذلك القضاء الشديد . ولكن في القصة مواضع أخرى لا تثبت إذا حملنا عليها بالنقد ، وذلك أننا لو سلمنا أن المكتبة قد أحرقت كما قيل ، لكان الأقرب إلى الأذهان أن تحرق فوق ربوة القلعة ، ولكن القصة تريدنا على أن نقول إن تلك المكتبة قد كلفت الناس مشقة حملها في عيب ليفرقها بين الحمامات العدّة ، لتتخذ وقوداً مدّة ستة أشهر . وما كل ذلك سوى نسيج من الباطل ، فإن تلك الكتب إذا كان قد قضي عليها بالحرق لأحرقت حيث هي ، وما كان عمرو بن العاص وقد أبى أن يعطيها لصديقه (فليبونوس) ليجعلها في أيدي أصحاب الحمامات في المدينة ، فإنه لو فعل ذلك لاستطاع (حنا فليبونوس) أو سواه من الناس أن يستنفذوا عدداً عظيماً منها بثمن بخس في تلك الشهور الستة التي قيل إنها جعلت وقوداً للحمامات فيها . وبعد فَمِمَّا لا شك فيه أن كثيراً من الكتب في مصر في القرن السابع كانت من الرق[1] ، وهو لا يصلح للوقود ، وما كان أمر الخليفة ليجعله يصلح لذلك . فلنسائل إذن أنفسنا ماذا كان من أمر تلك الكتب المخطوطة على الرق . وإذا نحن استبعدناها فكيف يتصوّر أحد أن ما يبقى من سواها يكفي لوقود أربعة آلاف حمام[2] مدة مائة وثمانين يوماً . إن إيراد القصة على هذه الصورة مضحك، وإنه ليحق لنا أن نسمع ما فيها ونعجب .

---

(١) قد أظهر الدكتوران « غرنفل » و « هنت » أن استعمال ورق البردى في الكتب كان لا يزال متبعاً ما دامت اللغة اليونانية تكتب في مصر وذلك عكس ما يذهب إليه الرأي الشائع ـ على أن الرق كان يفضل عليه ولا سيما عند القبط (أنظر مجموعة بردى (Oxyrhynchus) الجزء الثاني صفحة ٣٠٢ ومع ذلك فقد كان أكثر الكتب القديمة التي كانت في مكتبة السرابيوم مكتوباً على الرق .

(٢) قد سبق لنا أن بينا في هامش صفحة ٣٨٦ أن هذا العدد الذي ذكره مؤرخو المسلمين لا شك مبالغ فيه ولكنا مهما قللنا منه فإن عبارة أبي الفرج لا يمكن أن تحتمل التمحيص الحسابي البسيط .

وقد يقول قائل إن هذه الشبهات الصغيرة ليس من العدل أن يؤخذ بها وإننا إذا أنعمنا النظر في الأمر واستقصينا ما ذكر عنه وفحصناه فحصاً دقيقاً لم نجد مندوحة من الإنتهاء إلى أن حريق المكتبة أمر صحيح على وجه الإجمال . ولا يسعنا مع مثل هذا القول إلا أن ندع القصة ونقدها في ذاتها ونلتمس دليلاً مما هو خارج عنها لنرى هل يعززها في الجملة أو ينقضها . ولا بد لنا من النظر في أمرين نرى لهما شأناً عظيماً فيما نحن بصدده ، أولهما هل كان (حنا فليبونوس)[1] على قيد الحياة في وقت فتح العرب. وثانيهما هل كانت المكتبة باقية إلى ذلك الوقت. فأما الأمر الأول فإنه أمر مقرر لا يكاد يكون فيه شك . فإن حنا لم يكن حياً في عام ٦٤٢ ، ولا حاجة بي إلى سرد كل ما يؤيد هذا الرأي ، فمن المعروف أن حنا كان يكتب في عام[2] ٥٤٠ ولعله كان يكتب قبل تملك جستنيان أي قبل عام ٥٢٧ ، وقد يكون أدرك القرن السابع وعاش بضع سنين في أوله . وأما لو قلنا إنه عاش إلى عام ٦٤٢ فإن سنه لا تكون عند ذلك أقل من مائة وعشرين عاماً . فمن الجلي على ذلك أن يكون (حنا فليبونوس) قد مات منذ ثلاثين أو أربعين عاماً قبل أن يدخل عمرو في الإسكندرية .

---

(١) جاء اسم حنا في القصة العربية (جراما تيكوس) وقد عرب أبو الفرج ذلك الاسم بنصه ولا شك أن المقصود هو (فليبونوس) أنظر مثلاً (نيقفوروس كاليستوس) إذ يقول « الكاتب حنا الذي يدعى فليبونوس » (٤٤*) (٤٥ XVIII) .

(٢) قد سبقت لنا الإشارة إلى (Nauck) بهذه المناسبة ولكن الحقائق مبينة بياناً أوضح وأقرب إلى التناول في كتاب « Dict. Christ. Biog. » Johannes Philoponus S. V. والبرهان قاطع على أن حياة حنا كانت في القرن السادس إن لم تكن قد انتهت في أثنائه وذلك على رغم الوثيقة المشكوك فيها التي أخذ عنها جبون نقلاً عن Fabricius على أنها مؤرّخة في سنة ٦١٨ وعلى رغم العبارة التي تعزى إلى نيقفوروس ومعناها أن حنا كان يعيش في وقت (جورج البيسيدي) في حكم هرقل فإن نيقفوروس المذكور إنما هو كاليستوس الذي كتب في القرن الرابع عشر ولم يكن حجة فيما يكتب ولكنا نعترف أن الناقل عنه قد أخطأ في النقل على ما يظهر . ويلوح أن ما جاء فيه ينقض قول من يقول إن فليبونوس كان حياً في سنة ٦٤٢ فإن حنا يقرن بذكره Severus, Gaius, Dioscorus. =

وأما المكتبة ذاتها ووجودها عند الفتح ، فبحث شائق ومن أشق الأمور الانتهاء إلى قول فيه . فإن أول مكتبة كانت بالإسكندرية هي المكتبة الشهيرة ، وكانت في حي البروكيون كما هو معلوم . ولئن كان إنشاء هذه المكتبة العظمى التي اجتمعت فيها أجل مؤلفات العالم يرجع الفضل فيه إلى (بطليموس سوتر) ، فإنها لم تتحقق ولم يتم تجهيزها ويكمل نظامها إلا على يد خلفه (بطليموس فلادلفوس) . والظاهر أنها كانت في جزء من مجموعة الأبنية الفخمة التي كانت تعرف بالمتحف[1] . وقد قال (سترابو) عن ذلك المتحف إنه كان في جوار قصور الملك العظيمة التي كان بناؤها على ربع مساحة المدينة . وكان بناء المكتبة له بهو عظيم في وسطه من حوله عمد مصفوفة تحيط به ، وأفنية ذات أزاج . وكانت هذه الأبنية تتصل بسواها مما كان فيه مدرسة الطب والتشريح والجراحة ومدرسة الرياضيات والفلك ومدرسة القانون والفلسفة ، وكان يتصل بالبناء بستان كبير وحديقة لعلم النبات ومرصد[2] . وفي ذلك كما ترى جهاز

= الانطاكي ويقول إنهم جميعاً كانوا يكتبون ضد مجمع خلقيدونية وإنهم كانوا غالبين حتى « ولي جستنيان الملك سنة ٥٢٧ ميلادية » وعند ذلك حمل هؤلاء القادة في الإلحاد مذاهبهم إلى الجحور والأركان Hist XVIII ٤٥ في Part. Gr. 147 Migne صفحة ٤٢٢) وفوق ذلك قد وصف حنا بأنه (نبه ذكره في أثناء الحكم الحاضر) (٤٥*) وهذا النص يدل على أن المقصود هو حكم جستنيان وليس هرقل ولم يقل أحد أن حنا كان معاصر الجورج البيسيدي فقد قرأنا العبارة فإذا هي تفيد أن جورج كان يعيش في وقت حياة (Laontius Monachus) وكان أصغر منه بكثير والظاهر أن (ليونتيوس) مات في أوائل القرن السابع فإن ديوانه الذي أثبت فيه أسماء بطارقة الإسكندرية انتهى عند ذكر (Eulogius) سنة ٦٠٧ ويفهم مما كتبه (ليونتيوس) أن حنا فليبونوس كان قد مات عندما كان يكتب كتابه (ميني الجزء ٨٦ المجموعة ١١٨٧) وقد عالج (Matter) هذا الموضوع وهو تعيين التاريخ الذي كان فليبونوس يعيش فيه ولكن بحثه غير واف « Ecole d'alex. » الجزء الأول صفحة ٣٣٩) .

(١) الأستاذ (Mahaffy) يشك في هذه المسألة وإذا شئت معرفة أسباب ذلك فارجع إلى كتاب (Emp. of the Ptolomies) صفحة ٩٨ .

(٢) أنظر مقالاً شائقاً عنوانه « مكتبة البطالسة » لنوريسون بك والعبارة المقصودة في النص في =

جامعة من أكبر الجامعات . ولسنا نستطيع أن نعين على وجه الدقة الموضع الذي كانت فيه المكتبة ولا هيئة بناء المتحف ، بل قد اختلف العلماء في تعيين موضع ذلك المتحف . ومن المؤلم أن سترابو لا يذكر شيئاً عن المكتبة ، فإنه لو ذكر عنها شيئاً لكان دليله قاطعاً في هذه المسألة ، ولعرفنا الحقيقة عما رواه بعض المؤرخين القدماء من ضياع المكتبة في حريق سنة ٤٨ للميلاد أي قبل زيارته ببضع سنين . فقد كان قيصر عند ذلك محصوراً في حي البروكيون يحيط به المصريون من كل جانب وعليهم قائدهم (أخيلاس)، فأحرق السفن التي في الميناء وقيل إن النار امتدت من هناك وأحرقت المكتبة فأفنتها . أما قيصر نفسه - وذلك إذا كان هو كاتب وصف ذلك الحادث - فإنه لا يشير إلى شيء من أمر نكبة كهذه ، بل إنه يقول إن الإسكندرية لا تكاد النيران تسري فيها[1] إذ كان بناؤها لا خشب فيه ، بل كان قائماً على عقود وآزاج ، وسقوفه من الحجر والبلاط المتجمد[2] . وإن إشارة مثل هذه لا يكون القصد منها إلا التضليل والإيهام إذا

= صفحة ٨ ولكن الواجب علينا الإعتراف بما للكاتب علينا من فضل في مواضع كثيرة وقد أخذنا عن مراجع أخرى غير كتاب (Parthey) « Alexandrinisches Museum. » وكتاب (Ritschi) Alexandrinisches Bibliotheken in Opuscula 1866,) وتلك المراجع هي كتاب (Weniger) (Alexandrinisches Museum) سنة ١٨٧٥ وكتاب « History of Greece » الجزء الرابع وكتاب « Geschischte der Griechischen litteratur in der Alexanderzeit » (Susemihl) (سنة ١٨٩١ - ٢) وقد دحض جستاف لوبون في كتابه (La Givilisation des Arabes) (باريس سنة ١٨٨٤) قصة إحراق مكتبة الإسكندرية ولكن كتابه أقرب إلى أن يكون للقارىء العام وليس بحثاً علمياً قيماً . وأما كتاب (Histoire Générale des Arabes) (Sedillot) الطبعة الثانية بباريس سنة ١٨٧٧) فقد شك في هذا الخبر ولكنه لم يفحصه فحصاً دقيقاً وهو يشير إلى مجلة (La Revue Scientifique de la France) (٢٩ يونيه سنة ١٨٧٥ رقم ٥١ صفحة ١٢٠٠ وما بعدها) لمقال جاء فيها عن هذا الموضوع ولكنا لم نستطع الاطلاع عليه .

(١) إذا كان كاتب مقال (De Bello Alexandrino) هو (Asinius Pollio) كما يزعم الكتاب المحدثون سهل علينا أن نفهم السبب الذي نشأ عنه إغفال ذكر هذا الحادث .

(٢) أنظر (De Bello Civil IV ad init) ولكنه بعد ذلك بقليل ذكر أن المصريين عندما هزموا =

كان الكاتب يداري في أمره ويتستر على أنه شهد إحراق مكتبة الإسكندرية ، وأنه كان السبب في إحراقها . وإنه من أشق الأمور أن نتتهي إلى نهاية في أمر قيصر فتتهمه أو نبرئه . أما (بلوتارك) فلم يكن به شك في الأمر إذ قال « ولما رأى أسطوله يقع في يد عدوّه اضطر أن يدفع الخطر بالحريق فامتدت النار من المراسي في الميناء فأحرقت المكتبة[1]. وواضح أن سنيكا قد صدق هذه القصة إذ قال: «لقد أُحرقت في الإسكندرية أربعمائة ألف كتاب»[2]. وما أغرب ما قاله (ديوكاسيوس)[3] إذ قال « وامتدت النيران إلى ما وراء المراسي بالميناء فقضت

= في البحر هزيمة عظيمة أعدوا كل سفنهم القديمة التي أمكنهم أن يجمعوها وجاءوا كذلك بسفن الحراسة في النيل وكان ينقص تلك السفن مجاديف فلجأ المصريون إلى « تجريد الأروقة والمدرسة والمباني العامة من سقوفها كي يحصلوا على الخشب لعمل المجاديف » وهذا التناقض في الخبر يستحق الالتفات وفوق ذلك قد ذكر حنا النقيوسي أن دقلد يانوس أحرق المدينة « وأسلمها للنار كلها » صفحة ٤١٧ ووصف (Orsius) نصر دقلد يانوس بقوله « وأسلم المدينة للتخريب » وهو قول يعادل قول حنا في القوة وإن كان لم يذكر النار (Hist. VII 25. 8) وقد أرسل قسطنطين (Eulogius) أخا الشهيد مقاريوس الأنطاكي وأرسل معه جيشاً إلى الإسكندرية « فأحرق كل معابد الإسكندرية ودمرها واستصفى أملاكها » أنظر كتاب (Actes des Martyres) (Hyvernat) صفحة ٧٤ وهذه الأمثلة تدل على أن رأي قيصر مخطىء أو مبالغ فيه .

(١) أنظر (.Plut) (قيصر) صفحة ٤٩ « ولما انكسر الأسطول اضطر إلى درء الخطر بالنار فأحرق المكتبة الكبرى بأن اتصلت النار بها من الموضع الذي كانت فيه سفن الأسطول » (٤٦*) .

(٢) اقتبس الأستاذ (Mahaffy) ما كتبه (سنيكا) يسخر من ليفي ويظهر من قوله أنه يسلم برأي سنيكا إذ يقول إن تلك الكتب كانت تقدر لأنها تزين بهو الأكل أكثر من تقديرها لأنها تعمل على تقدم العلم (Emp. of The Ptolomies) صفحة ٩٩ ولعلنا نفضل رأي جبون إذ يقول « وقد سمي ليفي تلك المكتبة زينة الملك » . وهذا مدح عظيم انتقده عليه سنيكا نقداً فاحشاً لما كان متصفاً به من التشدد في مذهب الرواقيين الذين لا يعبأون بشيء يسر ولا يحزنون لشيء يؤلم (الفصل ٥١) .

(٣) XIII صفحة ٣٨ « وقد جعل طعمة للنار كما يقولون مخازن القمح ومخازن الكتب وفيها الكثير والمختار » (٤٧*) ويمكننا أن نفهم معنى قولهم « مخازن القمح » ولكن ما معنى =

على أنبـار القمح ومخـازن الكتب ». وقيل إن هـذه الكتب كانت كثيـرة العدد عظيمة القيمة ، وليس بنا من شك فيما كان معروفاً بين الناس في القرن الرابع ، فإن قول (اميانوس مرسلينوس)[1] واضـح جلي إذ وصف «مكاتب الإسكنـدرية التي لا تقوم بثمن والتي اتفق الكتاب الأقدمون على أنها كانت تحوي سبعمائة ألف كتاب بذل في جمعها البطالسة جهداً كبيراً ولقوا في سبيل ذلك عناء كبيراً وقد أحرقتها النيران في حرب الإسكندرية عندما غزاهـا قيصر وخـربها ». وقـد كتب (أورسيوس) ما يعزز هذا القول وذلك حيث يقول « وفي أثناء النضـال أمر بإحراق أسطول الملك وكان عند ذلك راسياً على الشاطىء فامتدّت النيران إلى جزء من المدينـة وأحرقت فيهـا أربعمائـة ألف كتاب كـانت في بناء قـريب من الحـريق . فضاعت خـزانة أدبيـة عجيبة ممـا خلفه آبـاؤنا الـذين جمعـوا هـذه المجموعة الجليلة من مؤلفات النابغين »[2]. وخلاصة القول إننا نـرى الأقرب

= « مخازن الكتب » إذ لا يمكننا أن نتصور كوماً من الكتب القيمة في بعض المخازن على استعداد للتصدير ولا أن مخازن الكتب تكـون بين ما يـوجد عـادة على المرسى كسـائر معـدات التجارة وإن الفـرق في اليونـانية بين قـولهم « مخازن الكتـب » (٤٨*) وقـولهم « المكتبـة » (٤٩*) لأقـل ممـا هـو في الانجليـزيـة بين لفظ « مخـزن الكتب » ولفظ « المكتبة » .

(١) XXII صفحـة ١٦ ؛ ويذكـر (Aulus Gellius) نفس هذا العـدد للكتب ولكن التقديـر يختلف وذكر (Epiphanius) أن العدد هو ٥٤٨٠٠ وقد كتب أيضاً في القرن الرابع أنظر كـتـاب (Parthey) (Alexandrinisches Museum) صفـحـة ٧٧ والحـقيـقـة أنـه لم تكن هناك مكتبةَ واحدة بل مكاتب عدة وقد ورد في (Ammianus) عبارة « مكـاتب كثيرة » وهذه العبـارة تفسر السبب في اختـلاف التقديـر وقد ذكـر (Susemihl) أن عدد الكتب في أيام (Callimachus) كان ٤٢٨٠٠ في المكتبة الخارجية (وقد قيل إنها هي مكتبة السرابيوم وهذا على ما نظن قول مشكوك فيه) في حين أن المكتبة الملكية كانت تحـوي ٤٠٠٠٠٠ كتاب أو لفـافة من ذات أجـزاء ، ٩٠٠٠٠ من ذات الجزء الـواحد . (Geschrchte der Griechischen litteratur in der Alex. Zeit.) الجـزء الأول صفحـة ٣٤٢ وما كتبه (Susemihl) ان ترتيب المكتبة العام يستحق العنايـة (صفحة ٣٣٦ ومـا بعدها) .

(٢) « وفي نفس الوقعة أصدر الأمر بإحراق الأسطول الملكي إحراقاً تاماً فلما اتصـل اللهب =

إلى العقل أن نصدّق ما جاء من أخبار ضياع المكتبة في حريق الإسكندرية على يد قيصر لا أن نكذبها .

ولكن بعد سبع سنوات أو ثمان من ذلك الحادث الذي وقع لقيصر أرسل (مارك أنطون) إلى الإسكندرية[1] مكتبة ملوك (برجاموس) ، ولا نقدر على البت في موضع هذه الكتب أكان المتحف لا يزال صالحاً لأن يكون لها مقراً ، أم وضعت في السرابيوم ، فكان ذلك منشأ مكتبة السرابيوم المتأخرة ، فإن هذا الأمر لا يزال موضع الخلاف والبحث بين العلماء[2] . وإنا نرى الأقرب إلى الصواب تكذيب هذين الرأيين كليهما . فقد رأينا فيما سلف أن المعبد الكبير معبد القيصريون كان من بناء كليوبتره أنشأته تكريماً لقيصر[3] ، وأن «أغسطس » أتمه بعد ذلك . وذكر أنه كان من أجل ما يحليه مجموعة كتبه . فإذا كانت مكتبة

= بالمدينة في بعض الجهات أحرقت أربعمائة ألف كتاب اتفق وجودها في الأبنية المجاورة فأحرقت بذلك آثار الدرس ونتائج التعب المتواصل الذي بذله من قضوا تلك المدة الطويلة في جمع هذه المؤلفات الشهيرة العظيمة » . (Hrst. VI 15. 31) والظاهر أن (Orsius) كان أمامه أحد شيئين : إما ما كتبه ليفي ، وإما قول سنيكا . وعبارة (Pro- ximis forte Aedibus Condita) معناها (وكانت بالصدفة في أبنية مجاورة) فيظهر منها عند أول نظرة أنها تعزز قول بعض النقاد الذين يزعمون أن هذه الكتب اتفق عند ذلك وجودها في مخزن قريب من الشاطىء وإن عدم احتمال مثل هذا الأمر وحده يكاد يكون كافياً لدحض هذا الرأي ولا يفيد لفظ (Condita) معنى (مخزن) مؤقت من ذلك النوع . وإن الصعوبة لا تلبث أن تزول إذا نحن جعلنا لفظ (forte) وصفاً للفظ (Proximis) وهذا ما ذهبنا إليه في ترجمتنا وفي نفس الوقت يلوح لنا أن (Orsius) ، و (Dio Cassius) كلاهما كانا ينقلان عن أصل واحد غير واضح العبارة .

(١) جاء في كتاب (بلوتارك) « حياة أنطون » أن أنطون أهدى إلى كليوبترة المكاتب التي كانت في (برجاموس) وكانت تحوي ٢٠٠,٠٠٠ لفة من ذات الجزء الواحد .

(٢) يرى (Susemihl) أنه من المحتمل أن مجموعة (برجاموس) كانت مخزونة في أروقة معبد (Athene Polias) (الكتاب المذكور الجزء الثاني صفحة ٦٦٦) ولكن أين كان ذلك ؟

(٣) ذكر ذلك (Pilo Judaeus) انظر ما سبق في صفحة ٣٩٢ - ٣٩٣

المتحف قد أحرقت ، كان أقرب الأمور إلى العقل أن يجعل معبد القيصريون مقراً لمكتبة (برجاموس) وإن لم يكن مقراً لجميعها فلا أقل من أن يجعل جزء منها فيه ، ولعل ما يبقى بعد ذلك يجعل في معبد السرابيوم .

ومهما يكن من ذلك الأمر فإن أمرين يكاد أن لا يكون شك فيهما : أولهما أن جزءاً من بناء المتحف كان لا يزال باقياً صالحاً إلى أيام (كراكلا) الذي أسال الدماء في المدينة أنهاراً ، وأقفل الملاهي بها ، وأمر بمنع الناس من الذهاب إلى (السيسيتيا) وهي القاعة العامة في المتحف ، وكان ذلك في عام ٢١٦ للميلاد . وثاني الأمرين أنه في أوائل التاريخ المسيحي أنشئت مكتبة كبرى بدل مكتبة المتحف التي ضاعت ، وجعلت في معبد السرابيوم على قلعة (الأكروبوليس) . وقيل إن أورليان هدم أبنية المتحف وسواها بالأرض[1] في عام ٢٧٣ ، وذلك عندما أوقع بحي البروكيون فخرّبه انتقاماً من أهل الإسكندرية على ثورتهم مع (فيرموس) . وهرب عند ذلك أعضاء المتحف الذين كانوا ينتسبون إليه فلجأوا إلى السرابيوم ، أو خرجوا في البحر فراراً . وكانت مكتبة السرابيوم تعرف «بالمكتبة الصغرى » أو «المكتبة الوليدة»[2] ، ولكنا لا نستطيع أن نعين تاريخاً لنهاية « المكتبة الأم »[3] ، ولا لابتداء « المكتبة الوليدة » . على أنه قيل في الأخيرة إن الذي أنشأها (بطليموس فلادلفوس) . ولكن هذا أمر

---

(١) ولكن (Eusebius) ينسب تدمير حي البروكيون إلى كلوديان وقد يكون على حق . أنظر التعليق في صفحة ٤١٥ من الجزء الثاني من كتاب Heinechen « Eusebuis » .

(٢) أنظر كتاب Epiphanius « De Pond et Mens » الجزء XII وكان ابيفانيوس أسقفاً . ولمعرفة عصره أنظر صفحة ٣٥٥ هامش ٣ .

(٣) نرى أنفسنا مضطرين إلى إيراد رأي الدكتور (Botti) وهو « بعد سبتيموس سفيروس لم يصبح محل لقول شيء عن المكتبة الكبرى فإن المتحف القديم صار لا وجود له من بعد أيام (كراكلا) ولكن الكلوديوم بقي ثابتاً إلى أيام أورليان » « Colonne Theodosienne » صفحة ١٣٨ وكان الكلوديوم شبه مدرسة للتاريخ أنشأه كلوديوس متصلاً بالمتحف ولكنه لم يلق توفيقاً كبيراً والظاهر أن الدكتور (Botti) يرجع أصل « المكتبة الوليدة » إلى « تراجان » أو « هدريان » ولكن يحسن أن نرجع إلى كتاب الأستاذ Mahaffy « Emp. of The Ptolomies » صفحة ١٦٧ .

لا شأن له ببحثنا هذا ، فحسبنا أن نعرف أن المكتبة الأولى القديمة كانت في القرن الرابع قد قضيَ عليها وفنيت ، وأن المكتبة الثانية الصغرى كانت عند ذلك قد مضى زمن ما على إنشائها .

إذن قد سار معهد السرابيوم على سنة الماضين في تحصيل العلم ، وأنشئت جامعة بها عدد عظيم من الكتب ، وبقي اسم أرسطو متصلاً بالعلم الإسكندري في معهد السرابيوم(١) ، كما كان من قبل متصلاً بمعهد المتحف . ومعنى ذلك أن دراسة الفلسفة والعلوم بقيت على عهدها بالإسكندرية وهي التي جعلت تلك المدينة من قبل مقر العلوم في العالم ، ولم يتغير إلا شيء واحد وهو أن مقر الدراسة أصبح السرابيوم بعد أن كان المتحف .

ولكن كان مقدوراً على السرابيوم أن يقضي عليه في أواخر القرن الرابع على يد المسيحيين يقودهم (تيوفيلوس) . وقد رأينا فيما سلف كيف خرب القيصريون ونهبوا في سنة ٣٦٦ في أثناء نضال ديني ، وأغلب الظن أن المكتبة التي كانت فيه قد ذهبت ضحية في ذلك النضال . وكان نضال المسيحيين مع عبدة الأوثان يزداد شدة وهولاً كلما زاد المسيحيون قوة ، وكان السرابيوم بلا شك

---

(١) وهذا يفسر كثرة اقتران اسم ارسطاليس ببناء السرابيوم في مؤلفات المسلمين أنظر ما سبق في صفحة ٤٠٦ وقد أخطأ (Matter) إذ زعم أن أول مرة وجد فيها هذا الاقتران في كتاب بنياميين التوديلي فقال « وإلى ذلك الحين لم يكن أحد من الكتاب قد أثبت تلك الرواية » (مدرسة الإسكندرية الجزء الأول صفحة ٣٢٧ ـ ٨) والحقيقة أن هذه من العبارات الشائعة في الكتب العربية والقبطية على السواء . أنظر مثلاً النسخة الخطية القبطية التي بباريس الجزء ١٢٩ صفحة ٩٢ وما بعدها وقد ترجم جزءاً منها المستر (.W E. Crum.) وقام البرهان على أن منشأها كتاب (Eusebius) « Proceedings of Soc. Bibl. Arch. » (١٢ فبراير سنة ١٩٠٢) وقد جاء ذكر مدرسة أرسطاليس وعلم الإسكندرية في الصفحة الثانية عشرة من رسالة المستر (Crum) وهذا انتقال سهل من استعمال لفظ « المدرسة » للدلالة على مذهب علمي إلى جعله يدل على الموضع الذي يتلقى فيه العلم وقد نشأ عن الدراسة المتوارثة لمذهب أرسطاليس هناك اعتقاد الناس أن أرسطاليس كان هو نفسه يعلم في المتحف والسرابيوم .

حصن الوثنية وملاذها ، وظـل الوثنيـون مدة يغيـرون من هناك على المـدينة ، ويقتلون أشد المسيحيين عليهم ، وقد انتفعوا في ذلك بمناعة موقع السرابيوم . فثار المسيحيون بأن حاصروا (قلعة الاكروبولس)، ولكن قبل أن يصل النضـال إلى نهـايتـه ، اتفق الجـانبـان على تحكيم الامبـراطـور فيمـا بينهم . فقضى (تيـودوسيوس) للمسيحيين وقـرىء حكمه على النـاس من الحزبين في سـاحة السرابيوم فهرب عبدة الأوثان المصرية القديمة ، وأهوى المسيحيون إلى المعبد العظيم معبد (سرابيس) وعلى رأسهم (تيوفيلوس) وجعلوا يهدمونه ويخربون فيه وكان ذلك في عام ٣٩١ ولا يختلف فيه اثنان .

فلنمض الآن إلى بحث آخـر لنـرى هـل ضـاعت المكتبـة في ذلـك التخريب . وإنا لا نستطيع أن نقول على وجه البت إنها ضاعت[١]، فـإن ذلك أمر مختلف فيه ، ولا بد لنا من فحص ما يتاح لنا من أدلة بتراء لعلنا ننتهي منها إلى حكم . وأول شيء نثبته أن المعبد ذاته قد تهدم في عام ٣٩١ وكان هدمه تاماً إذ سوى بناؤه بالأرض ونقض من أساسه كما قال (أونابيـوس) ، ولعله كان مبالغاً في قوله بعض المبالغة . وقد بنى في موضعـه كنيسة أو أكثـر من كنائس المسيحيين ، ولكن لم يذكر أحد أن المكتبة قد ضاعت فيما ضاع عند ذلك .

---

(١) ولكن بعض الكتاب يجرؤون على إبداء آراء قاطعة في ذلك فمثلاً يقول نوريسون بك في كتابه (La Bibl. des Ptol. صفحة ٢١) إنه عنـدما استـولى المسيحيون على السـرابيوم (وقال إن ذلك كان في سنة ٣٨٩) نهبت المكتبة نهباً منظماً وأرسلت الكتب إلى رومة والقسطنطينية وكان تيودوسيوس إذ ذاك يجمع الكتب لمكتبة عظمى . ولسـنا نـدري إلى أي مرجع يستند هذا الخبر ولكن الأستاذ (Bury) يرى رأياً مخالفاً لذلك كل المخالفـة في طبعته لكتاب جبون (الجزء الثالث صفحة ٤٩٥ الذيل) إذ قال « وقد استخلصنا أنه لا يوجد دليل على أن مكتبة السرابيوم لـم تبق إلى أيام فتح العرب » . أما جبون نفسه فإنه يعتقد طبعاً أنها دمرت على يد المسيحيين بقيادة تيوفيلوس وليس على يد العـرب بقيادة عمرو ويتفق الدكتور (Botti) مع نوريسون بك على الأقل في أنه يثبت أن المكتبة نقلت قبل سنة ٣٩١ إذ قال « وأما المكتبة الوليدة » فإنها وقعت في قبضة (جورج القبادوقي) فاستولت عليها الحكومة المركزية في القسـطنطينيـة في سنة ٣٦٢ ولنـا أن نتساءل هـل احترقت بأمر « Jovien » (« Colonne Theodosienne » صفحة ١٣٨) .

فلا بد لنا إذن من إثبات أحد أمرين إذا أردنا أن نثبت ضياعها : إما أن نبرهن على أن المكتبة كان مقرها ذلك المعبد ، وإما أن نبرهن على أن أبنية (الأكروبولس) قد خربت جميعها في الثورة إذ هدمها المسيحيون مع (تيوفيلوس)[١] . ولكن أحد هذين الأمرين محقق وهو الأمر الثاني ، فإن المسيحيين لم يهدموا أبنية (الأكروبولس) جميعاً ، ومن السهل إثبات هذا ، فقد سبق لنا البرهان على أن بقية عظيمة ذات جلال رائع كانت لا تزال باقية من بناء السرابيوم إلى القرن الثاني عشر . ولكنا نجهل كل الجهل موضع هذه البقية كما أنا نجهل الغرض من إنشائها أولاً[٢] ، وبقاء هذه البقية إنما يدل على أن المكتبة

---

(١) قال (Matter) بحق « ولكي يكون التدمير تاماً يجب أن لا يقف الهدم عند معبد سرابيس بل يجب أن يشمل أيضاً ملحقاته الواسعة من أفنية وأبواب ومخادع وكذلك المكتبة التي كانت موجودة هناك منذ أكثر من ستة قرون » (Ecole d'Alex.t.t. صفحة ٣٢١) ولكن قوله « هناك » في الحقيقة استناد على ما يجب البرهان عليه فإنه يزعم أن التخريب الذي لحق بالبناء كان يسيراً وسرعان ما أصلح وخرج من ذلك إلى أنه لما تقادم العهد على ذكرى المتحف القديم وعفا أثره حل محله السرابيوم في الأخبار وفي الحقيقة ، وصارت « المنشأة الجديدة من النجاح بحيث أنه في وقت فتح العرب كان السرابيوم لا يزال يحوي مكتبة عظمى » .

(٢) يجب علينا أن نحتج على ما استخلصه (Matter) من قول بنيامين التوديلي الذي رواه (راجع القول المذكور في كتابه صفحة ٣٢٧ ـ ٨) وكلمات بنيامين هي « وخارج المدينة مدرسة أرسطاليس معلم الإسكندر وهي بناء عظيم بديع مزين بأعمدة المرمر التي تفصل بين المدارس وعدد تلك المدارس عشرون تقريباً وكان الناس يذهبون إليها من جميع بلاد العالم ليتلقوا حكمة أرسطاليس » وهذا القول قاطع الدلالة على أنه قد كان بين ما بقي من الأبنية البديعة في القرن الثاني عشر عشرون ساحة أو حجرة تتصل برواق ذي عمد . لكنه لا يدل ولا يمكن أن يدل على أن هذه الحجرات كانت هي بعينها التي استعملها طلاب الفلسفة فقد كانت الأخبار تقرن اسم أرسطاليس بأبنية السرابيوم بوجه عام . وعلى ذلك كان يقترن اسمه بما بقي منها في أيام كتابة بنيامين ولكن هذا لا يمكن أن يؤخذ دليلاً على أن الأبنية الباقية كانت تستخدم لطلاب العلم ومن باب أولى أنها لم تكن المقر الذي أودعت فيه المكتبة . ثم نلاحظ أن قول بنيامين لا يتفق مع قول مؤرخ سابق له إذ يقول عن السرابيوم إنه طلل وإنه « لم يبق منه الآن إلا الأعمدة التي لا تزال كلها =

قد تكون بقيت سليمة إذا كانت في البناء الباقي الذي لم يصل إليه الهدم في ثورة المسيحيين ، ولا يدل على أكثر من ذلك . ولكن بين أيدينا براهين تدل على موضع المكتبة ومقدار ما لحقها من التلف على يد المسيحيين ، وأول هذه الأدلة ما قاله (أفطونيوس) وقد زاد السرابيوم في القرن الرابع قبل تدميره بزمن[1] . وثاني هذه الأدلة ما قاله (روفينوس) وقد شهد ذلك التخريب وكتب ما كتبه بعده . وقول كل من هذين الكاتبين يكمل قول الآخر ويصدّقه ولكن من العجيب أن أحدهما لا يذكر المعبد في قوله ولا يشير إليه في حين أن الثاني لا يذكر المكتبة ولا يشير إليها . ولكن مع ذلك لا شك في أن (أفطونيوس) يلحق المكتبة بالمعبد ولا يلحقها بأي بناء آخر من أبنية (الأكروبولس)[2] ، كما لا شك في أن المكتبة كانت في وقت زيارته للاسكندرية قائمة هناك مفتوحة الأبواب كعادتها لمن يقصدها من طلاب العلم والقراءة

= قائمة ولم يسقط أحدها » (النسخة الخطية العربية المكتوبة في سنة ١٠٦٧ للميلاد في باريس ونقل عنها الدكتور (Botti) في (« Colonne Theod. » صفحة ١) فإذا علمنا أنه في القرن الرابع كان المعبد الأوسط تام التدمير وأنه في القرن الحادي عشر وصف بعض الأعمدة بأنه كان قائماً مكانه اتضح لنا أن تلك الأعمدة المذكورة هي أعمدة (الأكروبوليس) الخارجية وأنها ليست أعمدة المعبد .

(١) يحاول (Matter) (راجع النص في صفحة ٣٢٤) أن يجعل زيارة أفطونيوس بعد سنة ٣٩١ ولكنه لم يقدر أن يتحاشى الصعوبة التي أوقعته فيها لغة أفطونيوس فإن ذلك الكاتب السوري يقول بوضوح إن ملحقات المعبد مبنية في جوار الأورقة من جهة الداخل وكان بعضها مخصصاً للمكتبة ومفتوحاً لطلاب العلم وكان البعض الآخر مخصصاً لخدمة الآلهة القديمة فإما أن يكون أفطونيوس قد كتب قبل تدمير مشاهد الوثنيين وإما أن المسيحيين بعد أن خربوا معبد سرابيس تركوا المشاهد الوثنية الأخرى وأباحوا بقاءها . وقد اضطر Matter إلى اختيار الرأي الأخير ولكن كثيراً من العقول الصريحة لا تقبل هذا الرأي وليس ثمت من دليل يدعمه وقد قال Sozomen عكس ذلك إذ زعم أن السرابيوم بقي في يد المسيحيين منذ وقع لهم إلى أيامه .

(٢) عندما وصف صفوف الأعمدة الأربعة التي بني كل منها من وسط جانب من جوانب =

فإذا نحن آمنا بأن المكتبة كانت ملحقة بالمعبد ، وبأن المعبد قد خرب ودمر ، فكيف يمكن أن نقول إن المكتبة قد نجت ولم تصر إلى ما صار إليه المعبد ، لا سيما وقد كان خراب المعبد كاملاً إذ نقض من أساسه وسوى بالأرض . قال (أونابيوس)[1] « إنهم خربوا السرابيوم وحطموا أوثانه . . ولم تبقَ إلا الجدران ذاتها ، إذ عجزوا عن إزالة تلك القطع العظيمة من الحجارة » . وقال (ثيودوريت) في وصف هذه الحوادث عينها « ونزعت محاريب الأصنام من

= المعبد على رسم عمودي يلاقي صف الأعمدة الخارجي قال (الصحن الذي في وسطه أعمدة كثيرة) (٥٠*) وإذا راجعنا نص الكتاب ولغة روفينوس وجدنا أن معنى لفظ (الصحن) (٥١*) لا يمكن إلا أن يكون (المعبد نفسه) فإن قول روفينوس ليس فيه موضع للشك (في وسط فضاء البناء كله) فلفظ (الصحن) (٥١*) على ذلك يقصد به (المعبد) وكان حوله سور من الأعمدة وعلى كل جانب من ذلك السور صف من الأعمدة يلقاه في زاوية قائمة . وبعد ذلك تأتي الفقرة التي ذكرناها من قبل (انظر ما سبق في صفحة ٤٠٣ هامش ٣) (وقد بنيت المخادع في داخل الأروقة (٥٢*) . وهذه الفقرة توضح كل التوضيح أن المخادع التي خصصت للمكتبة والمقاصير التي كانت للآلهة القديمة كلها كانت في داخل سور الأعمدة المحيط بالمعبد أو يمكن أن نقول إن أبوابها كانت تنفذ إلى الأروقة المحيطة بالمعبد وإذا كان ثمة شك في هذا فلن تبقى عليه النقوش التي وجدها الدكتور (Botti) في ذلك الموضع وهي (مع سرابيس وسائر الآلهة التي في المعابد نفسها وذلك إكراماً للإمبراطور المعظم قيصر تريانوس أدريانوس) (٥٣*) وهذه الكتابة تذكر بصراحة أن الآلهة الأخرى كانت في نفس المعبد (صفحة ٢٢ L'Acropole.d'Alex). وفوق ذلك قد كانت هذه المشاهد إما في المعبد وإما في الصف العظيم من الأبنية الخارجية ولكن روفينوس يذكر تلك الأبنية ويقول عنها إنها كانت تحوي حجرات للدروس أو مخادع للكهنة أو للسدنة والحفظة أو للرهبان والزهاد ومن شابههم فلسنا نشك على ذلك في أن نقول إن الكتب كانت فعلاً في بناء ذلك المعبد وهذا يتفق مع كل ما نعرفه عن مثل هذه المعاهد . وقد يوجد شيء من الشك في أمر المتحف ولكننا قد بينا من قبل أن (الهدريانون) و (القيصريون) (٥٤*) كان في كل منهما مكتبته ولعلنا نقطع القول بأن نورد قول (أوروسيوس) « راجع هامش ١ صفحة ٣٦٥ » . (Hist. VI 15 . 31) .

(١) انظر ما سبق في صفحة ٣٩٩ هامش ٢ .

أساسها »[1] . وقال سقراط « وأمر الإمبراطور بهدم كل معابد الوثنيين في الاسكندرية ». ثم قال « فهدم (تيوفيلوس) معبد سرابيس ». وقال « وهدمت المعابد وصهرت الأوثان التي من معدن البرونز واتخذت منها الأواني »[2] . وقال في موضع آخر « إنه قد كشفت حجارة عليها نقوش بالحرف المصري القديم عندما كان الناس يهدمون معبد السرابيوم » وقال مثل ذلك (سوزومن)[3] وهو يقول إن المسيحيين استولوا على السرابيوم منذ أخذه (تيوفيلوس) إلى وقته الذي كتب فيه . وكل هؤلاء الكتاب كما ترى ممن كتب في النصف الأول من القرن الخامس ، وعلى ذلك يكادون يكونون كلهم ممن عاشوا في وقت واحد . ومما يؤسف له أنهم لم يقولوا في المكتبة قولاً صريحاً ، فنعلم مصيرها على غير شك ، ولم يذكروا شيئاً عن تخريب أبنية (الأكروبولس) الأخرى ، ولم يرد شيء من الإيضاح إلا فيما كتبه (روفينوس) ، فإنه يذكر أن الأبنية التي كانت تكتنف الربوة من خارجها لم يمسها ضر ، وكل ما لحقها أن عبدة الأوثان أخرجوا منها . ويقول إن هذه الأبنية هي التي بقيت بما كان فيها من قاعات الدرس وأروقة البيت . في حين أن معبد سرابيس الأكبر وما كان فيه من عمد لم يبق فيه حجر على حجر بل سوّي بالأرض[4] .

---

(١) (Hist. Eccl.) الجزء ٢٢ (واقتلعوا معابد الأوثان من أساسها) وهو يذكر معبد سرابيس بلهجة الأسف قائلاً (وهو كما يقول الكثيرون أكبر وأحسن ما على وجه الأرض) (٥٥*) .

(٢) (Hist. Eccl.) الجزء ١٦ « ولكي يقلل الكنائس في الإسكندرية يكرس معبد المترايوم ويهدم معبد السرابيوم (٥٦*) » وكان المترايوم (Mithraeum) معبداً تقام فيه شعائر الفرس الملطخة بالدماء وليس ثمة ما يدل على أنه كان على الأكروبولس ولكن الإمبراطور وهب لذلك الموضع هبة خاصة وجعل البناء كنيسة وعلى ذلك يقول (Sozomen) عند ذكر معبد ديونيسوس (Dionysus) (وحوّل معبد ديونيسوس إلى كنيسة (٥٧*)) ومعنى ذلك « أنه أعيد بناؤه في شكل كنيسة » وهذه عبارة تخالف لفظ (٥٧*) الذي معناه « طهر وأهدى إلى » .

(٣) الجزء ١٥ (إن هذه الكنيسة قد دنست) (٥٨*) أنظر الهامش السابق وكذلك ما سبق في صفحة ٤٠٣ هامش ٢ .

(٤) سبق أن نقلنا العبارة من (Rufinus) (أنظر ما سبق في صفحة ٤٠٠ هامش ١) ولكن =

إذن فالأمر كما يلي : قد ثبت أن المكتبة كانت في حجرات متصلة ببناء المعبد ، شأنها في ذلك شأن المشاهد التي كانت للأصنام المصرية القديمة . وثبت أن بناء ذلك المعبد كله قد هدم وخرب ، فلا بدّ أن تكون المكتبة قد لحقها الخراب نفسه[1] .

وقد يقول قائل لعل الكتب قد أنجيت من ذلك الدمار الذي لحق البناء الذي كانت فيه ، بل لقد قيل إن تلك الكتب قد نقلت جميعها إذ نقلها (جورج القبادوقي) من هناك ، قبل ثورة المسيحيين بقيادة (تيوفيلوس)، وقبل أخذهم المعبد بثلاثين سنة ، وقيل كذلك إنه عندما أخذ المسيحيون (الأكروبولس) أرسلت تلك الكتب إلى القسطنطينية[2]. وإنه لمما يشك فيه أن يكون الناس

= الدكتور (Botti) لم يجد دونه النص اللاتيني فنقل ترجمة (La Faye) وهي ترجمة صحيحة وقد أظهر بحق أن (Rufinus) شهد تدمير المعبد وإن الأفعال التي يستعملها في قوله ماضيها ومضارعها يجب أن تؤخذ على أنها تميز ما بقي وما لم يبق عندما كتب ديوانه وعلى ذلك فإن الدكتور (Botti) يرى أن (Rufinus) يبرهن على أن التمثال والمعبد كلاهما هدم وأن الباب المربع للفناء الأوسط قد هدم كذلك وعبارة (Rufinus) في ذلك الموضع هي : « Porticus quoque Post heac omnem » ambitum quadratis ordinibus distinctae intrinsecus circumibant » .

ولعل هذه اللغة فيها شيء من الغموض ولكنا نترجمها هكذا « ويلي (الصف الخارجي) أروقة ذات أعمدة كانت تحيط بالفناء الداخلي وتقسمه إلى مربعات » وهذا يتفق مع الرسم الذي كشفه أفطونيوس ولكنا إذا صدق رأينا في هذا التفسير كان الهدم شاملاً ما وراء سور الأعمدة المحيط بالمعبد مع أن الدكتور (Botti) يزعم فيما نظن أن الهدم كان مقصوراً على ما في داخله (Colonne Theodosienne) صفحة ٣٥ .

(١) لنا أن نلاحظ هنا أن أبا الفرج يزعم أن (John Philoponus) يقول إن الكتب كانت مخزونة في « الخزائن الإمبراطورية » وهذا الوصف فاسد وهو في الوقت عينه ذو دلالة . فأما فساده فلان حجرات السرابيوم لا يمكن أن نسمي « خزائن إمبراطورية » مهما توسعنا في دلالة اللفظ . وأما دلالته فلأنا نظن أن هذه الجملة تحمل صدى الخزانة القيصرية « Fiscus Caesaris » التي يقترن ذكرها باسم المتحف القديم .

(٢) أنظر ما سبق في هامش صفحة ٤٢٨ .

الثائرون قد أبقوا على تلك الكتب وأشفقوا على تلك الكنوز أن تضيع ، وهي في نظرهم كتب الوثنيين قد وضعوها هناك وديعة عند الوثن الأكبر . إنهم خليقون ألا يفعلوا ذلك وهم الذين حطموا أوثان (سرابيس) وأحرقوا حطامه[١] ، ولم يبقوا في معبده حجراً قائماً ، ذلك المعبد الذي كان آية العظمة والإبداع في بلاد العالم . وإنا لنعجب من إغفال كتاب العصر ذكر هذا الحادث ، ولكنا مع ذلك نجد الأقرب إلى الأفهام أن تلك الكتب قد ضاعت طعمة اللهيب[٢] الذي أحرق وثن (سرابيس) ، وأنها لم تنزع من براثن ذلك التخريب الذي مزق المعبد كله ، ولم ترسل في البحر إلى موضع آخر . وقد نقل عن (أوروسيوس) أنه رأى الرفوف أو الصناديق في السرابيوم فارغة ليس عليها شيء من الكتب . فإذا صح ذلك لكان دليلاً على أن الكتب لم يكن لها وجود منذ سنة ٤١٦ ، وذلك هو العام الذي كتب فيه (أوروسيوس) ، ولكان ذلك دليلاً على أن بناء المكتبة بقي إلى ذلك الوقت قائماً . ولكن ذلك قول غير دقيق ولفظ الرواية لا يبرره[٣] ، فإن (أوروسيوس) لا يذكر بناء السرابيوم بل يذكر حريق مكتبة

---

(١) انظر كتاب Theodoret . « Hist. Eccl » الجزء ٢٢ فهو ينص بوضوح على أن التمثال جرى له ذلك وكان جله مصنوعاً من الخشب ولكن رأسه وحدها سحبت في طرق المدينة وهذا يتفق مع ما قاله ميخائيل السوري إذ يقول « وكسر الوثن ورمي في النار ثم سحبوا رأسه في الطرق » .

أنظر صفحة ٣١٨ من (ed. Chabot. Tom. I. Fasc. II.) .

(٢) يلوح أن الدكتور (Botti) أميل إلى الرأي أن مكتبة (Trajanum) التي ذكر « Suidas » أنها أحرقت على يد (Jovian) يمكن أن تكون مكتبة الإسكندرية على أن ظاهر العبارة يفهم منه اقتران ذلك الحادث بمدينة أنطاكية صفحة ١٣٩ ـ ١٤١ (Colonne Theodosienne.) .

(٣) (Hist. VI 15. 31) قال أوروسيوس بعد وصفه لتدمير المكتبة الأولى في حريق قيصر (أنظر ما سبق اقتباسه في صفحة ٤٢٦ هامش ٢) وقوله فيه شيء من الغموض ولكن معناه يمكن أن يترجم ترجمة قريبة من الأصل فيما يلي : « وأما هذا الأمر فمهما صدق قول القائل أننا نجد اليوم رفوفاً للكتب فارغة في بعض المعابد (وقد رأيتها بنفسي) وإن تلك الرفوف قد عريت وأن كتبها دمرها الناس في زماننا (وهذا هو الحق) (٥٩*) فإن الرأي =

المتحف ويدلي بحجته على النحو الآتي بوجه التقريب : « إذا فرض أننا نرى اليوم رفوفاً مما توضع عليها الكتب (في بعض المعابد) وإذا فرض أنهـا فارغـة ليس عليها شيء قد خلت من الكتب لما أصابها من أيامنا هذه ، إذا فرض ذلك ثبت منه أنه قد كانت في تلك المواضع مكاتب في الأزمان القريبة من عهـدنا ولكن لا يثبت منه أن مكتبة قد بقيت وكانت جزءاً من مكتبة المتحف القـديمة وأنها نجت من النيران بأن وضعت في بناء آخر بل إن الذي نستطيع أن ننتهي إليه أنه قد جمعت كتب أخرى تقليداً للمكتبة القديمة وكان جمعها بعد الحريق ».

هذه حجة (أوروسيـوس) يريـد بها أن يبـرهن على أنه لم ينـج شيء من المكتبة القديمة التي أنشأها البطالسة ، ولم يشر فيها إلى مكتبة السرابيوم[1] .

= الأقرب إلى العدل هـو أنه بعـد وقوع الحـريق قد جمعت كتب غيـر تلك الكتب الأولى تضارع ما عرف عن القدماء من حب المؤلفات وأنه لم يوجد من أول الأمر مكتبـة ثانيـة منفصلة عن المكتبة الكبرى التي كانت تحوي ٤٠٠,٠٠٠ مجلد وأن تلك المكتبة-الثانية بقيت بفضل انفصالها عن المكتبة الكبرى » .

(١) معـالجة (Matter) لهـذه المسألـة غير مقنعـة إلى حد عـظيم (أنظر صفحـة ٣٣٦ وما بعدها) (L'Ecole d'Alex. T. i) فهو ينقل عن حنا فليبونوس (ad. Arist. Analyt. Pr. i, fol. 2 B) إنه يقول « (في المكاتب القديمة) (٦٠*) قيل إنه قد كان هناك أربعون كتاباً في علم التحليل » . ويستنتج (Matter) من ذلك وجود مجموعات جـديدة من الكتب ولكنه عندما نقل عن اميانوس (Comment in Arist Categ. ap. ald fol 3 A) أنه يقول إنه لا بد قد كان بالمكتبة أربعون كتاباً في علم التحليل وكتابـان في القواعـد (في المكتبة الكبرى) (٦١*) قال وصدق في قوله إن هذه العبارة لا تدل على شيء سوى اختفاء مكتبة المتحف قبل القرن الخامس وإنها لا تدل على عدم وجود أية مكتبة أخرى وقد حق لماتر أن يصر على قوله إن أوروسيوس لا يذكر شيئاً عن السرابيوم ولكنه لا يكاد يقدر نتائـج هذه الحجة . وقد قال الأستاذ (Bury) في ذيل كتاب جبون الذي سبقت الإشارة إليه إن عبارة جبون الخاصة بتدمير مكتبة الإسكندرية مأخوذة عن أوروسيوس وحـده وقد بـرهنا على وجود طائفة كبيرة من الأدلة لا علاقـة لها بـأوروسيوس وقـد قال الأستـاذ (Bury) « ويغلب على الظن أن أوروسيوس لم يكن مكتبة الإسكندرية أو السرابيـوم حينما ذكـر الرفوف الفارغة وإنا نوافقه على قوله .

وقد عزز هذا الرأي كتاب آخرون من بينهم (ماتر) ، وهذا هو الحق بعينه ، ولكن ذلك القول له دلالة من وجهتين فإنه إذا كان لقول (أوروسيوس) معنى لا يختلف فيه اثنان فهو إنه لم تكن في عصره مكتبة قديمة عظيمة في الإسكندرية ، إذ لو كان في عصره مكتبة كبرى بمعبد السرابيوم لما أغفل (أوروسيوس) ذكرها في أثناء قوله الذي بيناه آنفاً . وعلى ذلك يمكن أن نقول إن (أوروسيوس) وإن لم يشهد تدمير مكتبة السرابيوم في عام ٣٩١ قد شهد أنها لم تكن في الوجود في عام ٤١٦ .

ولكنا لم ننته بعد من برهاننا على النقطة التي نحن بصددها ، وهي أن المكتبة لم يكن لها وجود في القرن السابع . فإنه لا يستطيع أحد أن يقول إن كل كتب الإسكندرية قد ضاعت في أثناء تلك الحروب الشعواء التي شنت على المكاتب ، أمثال حرب (دقلديانوس) على مؤلفات المسيحيين ، وحرب (تيوفيلوس) على مؤلفات الوثنيين . فلا بد أنه قد بقيت بعد تخريب المكاتب العامة الكبرى بقية كبرى من تلك الكتب في ملك أفراد الناس ، أو في مكاتب الأديرة البعيدة . وإن بقاء العلم في الإسكندرية لم تنطفىء أنواره ليقوم وحده دليلاً على بقاء الكتب وانتفاع الناس بها ، غير أننا نستبعد كل الاستبعاد أن تكون مكتبة السرابيوم الكبرى قد بقيت إلى القرن السابع ، من غير أن نجد في كتابة أحد من كتاب القرنين الخامس والسادس ما يدل على وجودها دلالة صريحة لا لبس فيها ولا إبهام . ولنذكر من ذلك مثلاً واحداً وهو (حنا مسكوس) وقد سبق لنا ذكر زيارته لمصر مع صديقه (صفرونيوس) قبل فتح العرب بسنين غير كثيرة . وقد بينا ما كان عليه هذان الرجلان من محبة العلم ، وشغفهما بالكتب وما يتصل بها[1] ، وقد كتبا مقداراً عظيماً وسافرا إلى كثير من بلاد مصر ، وأقاما فيها زمناً طويلاً ، ولكننا لا نرى في كتاب من كتبهما إذا قلبناها واستوعبنا قراءتها ذكراً لمكتبة عامة في البلاد ، اللهم إلا لمكاتب أفراد الناس . وعلى ذلك يكون قد مر قرنان لا تذكر فيهما تلك المكتبة ، وجاء في آخر هذين القرنين كاتبان

---

(١) أنظر ما سبق صفحة ١٣٤ وما بعدها .

مكثران وهما (حنا مسكوس) و (صفرونيوس)، وهما لا يذكران عنا شيئاً . ولا يتأتى مع كل هذا أن يقول قائل إن الإسكندرية كانت مكتبة عامة كبرى عندما فتحها العرب .

بقي علينا أن نثبت أمراً أو أمرين . فإننا إذا سلمنا بأن كل ما سبق إيراده من الحجج لم يكف لأن يزعزع رأي من يذهبون إلى بقاء مكتبة السرابيوم ، ثم سلمنا بأن تلك المكتبة بقيت على عهدها حتى فتح العرب الإسكندرية ، إذا سلمنا بذلك كان أبعد الأمور أن يكون العرب قد أتلفوها ودمروها . ولذلك سبب نورده . فإن العرب لم يدخلوا المدينة إلا بعد أحد عشر شهراً من الفتح ، وقد جاء في شروط الصلح أن الروم في مدّة الهدنة لهم أن يخرجوا من البلد إذا شاءوا وأن يحملوا معهم كل ما استطاعوا نقله من متاعهم وأموالهم[1] ، وكان البحر في كل هذه المدة خالياً من العدّو لا يقف شيء فيه بين الروم وبين القسطنطينية أو سواها من ثغور البحر ، فلو كانت مكتبة السرابيوم عند ذلك باقية لطمع الناس في ثمن كتبها وأغراهم ذلك بنقلها إن لم يغرهم شيء آخر، إذ كانت كتباً قيمة عظيمة القدر يقبل على شرائها كثير من الناس الذين لهم شغف بالعلوم وطلبها ، وكان لا بد لمثل هؤلاء أن يكونوا على مثال الشخص الذي جاء في القصص وهو (حنا فليبونوس)، فيسعوا إلى نقل تلك الكنوز العلمية في وقت الهدنة إذا كانت الفرصة ممكنة ، وما كانوا ليتركوها تقع لمحاربي الصحراء الذين لا علم لهم بقيمتها وهم على وشك أن يدخلوا المدينة .

وبعد فإن الصمت الذي يلزمه كتاب القرنين الخامس والسادس وإغفالهم ذكر تلك المكتبة بقي إلى ما بعد الفتح ، فلم يكن بين العرب مؤرّخون كتبوا عن تاريخ مصر في القرنين السابع والثامن . وقد يقال إن متأخري الكتاب تعمدوا إغفال ذكرها ، ولكننا لا نستطيع أن نقول ذلك عن (حنا النقيوسي)

(١) أنظر ما سبق صفحة ٣٤٣ الفقرة الرابعة من معاهدة الإسكندرية وراجع حنا النقيوسي صفحة ٥٧٥ .

الأسقف المصري ، وقد كان رجلاً من أهل العلم ، وكانت كتابته قبل آخر القرن السابع ، وقد كتب في ديوانه الأخبار المفصلة وأحاط فيه بمختلف الأحداث وفي هذا دلالة على أنه كان عظيم الاطلاع ، واسع العلم بالأخبار ، ولم يفصل بينه وبين فتح العرب إلا خمسون عاماً . وإن أبا الفرج نفسه (وهو صاحب القصة التي يتهم فيها العرب) ليشهد بأن الإسكندرية بقيت مقصداً لطلاب العلم إلى حوالي سنة ٦٨٠ للميلاد ، فإنه يذكر أن (يعقوب الأذاسي) قد ذهب إلى الإسكندرية ليتم تحصيله للعلم بعد أن أتم درس اللغة اليونانية والكتاب المقدس في أحد الأديرة بالشام[1] ، وهذا يدل على أن بعض المكاتب كانت لا تزال باقية بمصر عند أفراد الناس وفي الأديرة بعد الفتح ، كما كانت قبله . وإلا فلو كان في المدينة مكتبة عامة كبرى قبل الفتح ثم أحرقها العرب عند فتحهم لها ، لما أغفل ذكر هذا الحادث رجل مثل (حنا النقيوسي) وهو كاتب قريب العهد بالفتح ، قد أفاض في ذكر الإسكندرية ، وفصّل في وصف فتحها . وما كان ليبيح لنفسه أن يدع للنسيان حادثة كان لها عظيم الأثر إذ ذهبت بما كان يمكنه الاعتماد عليه في كتابة تاريخه ، وحرمت العالم أجمع من كنز من أكبر كنوز العلم حرماناً أبدياً .

ولعلنا لا نكون مخطئين إذا نحن أجملنا فيما يلي أدلة حجتنا ، فإن قصدنا أن نبين حقيقة أمر مكتبة الإسكندرية ومقدار نصيب قصة إحراق العرب لها من الصحة أو الكذب . وقد بينا فيما سلف الأمور الآتية :

(١) إن قصة إحراق العرب لها لم تظهر إلا بعد نيف وخمسمائة عام من وقت الحادثة التي نذكرها .

(٢) إننا فحصنا القصة وحللنا ما جاء فيها فألقيناه سخافات مستبعدة ينكرها العقل .

(٣) إن الرجل الذي تذكر القصة أنه كان أكبر عامل فيها مات قبل غزوة العرب بزمن طويل .

(١) ابن العبري (Chron. Eccl. t. i. c 290) .

(٤) إن القصة قد تشير إلى واحدة من مكتبتين : الأولى مكتبة المتحف وهذه ضاعت في الحريق الكبير الذي أحدثه قيصر ، وإن لم تتلف عند ذلك كان ضياعها فيما بعد في وقت لا يقل عن أربعمائة عام قبل فتح العرب ، وأما الثانية وهي مكتبة السرابيوم ، فإما أن تكون قد نقلت من المعبد قبل عام ٣٩١ ، وإما أن تكون قد هلكت أو تفرقت كتبها وضاعت ، فتكون على أي حال قد اختفت قبل فتح العرب بقرنين ونصف قرن .

(٥) إن كتاب القرنين الخامس والسادس لا يذكرون شيئاً عن وجودها وكذلك كتاب أوائل القرن السابع .

(٦) إن هذه المكتبة لو كانت لا تزال باقية عندما عقد (قيرس) صلحه مع العرب على تسليم الإسكندرية ، لكان من المؤكد أن تنقل كتبها ، وقد أبيح ذلك في شرط الصلح الذي يسمح بنقل المتاع والأموال في مدّة الهدنة التي بين عقد الصلح ودخول العرب في المدينة ، وقدر ذلك أحد عشر شهراً .

(٧) لو صح أن هذه المكتبة قد نقلت أو لو كان العرب قد أتلفوها حقيقة لما أغفل ذكر ذلك كاتب من أهل العلم كان قريب العهد من الفتح مثل (حنا النقيوسي) ولما مر على ذلك بغير أن يكتب حرفاً عنه .

ولا يمكن أن يبقى شك في الأمر بعد ذلك فإن الأدلة قاطعة وهي تبرر ما ذهب إليه (رينودو) من الشك في قصة أبي الفرج وما ذهب إليه (جبون) من عدم تصديقها ولا بد لنا أن نقول إن رواية أبي الفرج لا تعدو أن تكون قصة من أقاصيص الخرافة ليس لها أساس في التاريخ[1] .

---

(١) لم نقصد في هذا الأمر سوى إثبات الحقيقة ولم نقصد الدفاع عن العرب . وليس الدفاع بضروري ولو كان ضرورياً لما تعذر أن شيئاً يليق الإعتذار به عن ذلك . فلا شك أن العرب عنوا فيما بعد بجمع كثير من الكتب القديمة وغيرها مما وقع في أيديهم وعنوا بحفظها وترجموا منها في كثير من الأحوال . وفي الحق أنهم أقاموا مثلاً يجدر بفاتحي هذه الأيام أن يحذوا حذوه فقد نقل Sedillot (Hist. Gen. des Arabes t. i P. 185) أن الفرنسيين عندما فتحوا مدينة قسطنطينة في شمال أفريقيا أحرقوا كل الكتب والمخطوطات =

. . . .

= التي وقعت في أيديهم « كأنهم من صميم الهمج » ووجد الانجليز عند فتح مدينة مجدلة مكتبة كبرى من الكتب الحبشية فحملوها معهم ولكنهم لم يلبثوا أن تركوا أكثرها في كنيسة على جانب الطريق إذ وجدوا في حملها عناء لم يقووا على احتماله ولقد كان اختيارهم للكتب التي أبقوا عليها خبطاً وسيراً مع الصدفة ولكن قيمة الكتب التي أنجبت وحفظت تدلنا على فداحة الخسارة التي لحقت العلم بضياع ما ترك منها فقد كانت النسخة الخطية من كتاب حنا النقيوسي التي حفظت بالمتحف البريطاني إحدى تلك الكنوز التي أنجبت بهذه الطريقة الاتفاقية .

الفصل السادس والعشرون

فتح (بنطابولس)

إرسال البعث إلى المغرب ـ يلقى كيداً قليلاً ـ فتح برقه صلحاً ـ فتح طرابلس وسبرة عنوة ـ عودة عمرو إلى الإسكندرية ثم إلى بابليون ـ بناء الحصن في الجيزة ـ إنفاذ بعث إلى بلاد النوبة واضطراره للرجوع ـ وصف عمرو لمصر وخطبته ـ قصة العذراء والنيل.

رأى عمرو بن العاص أنه بفتح الإسكندرية قد قضى على سلطان الروم في مصر ، ولكنه لم ير أنه قد أتم ما كان ينبغي له من الفتح . وقد خرج جيش الروم من مصر وشرط عليه ألا يعود إليها ، ولم تبق من المقاومة في مصر إلا جذوة صغيرة في أقصى أرض مصر السفلى ، وقد اعتصم أصحابها بموانع من طبيعة أرضهم من نهر أو بحيرة . ولكن تلك المقاومة لم تكن لتحدث في مصير البلاد أثراً ، فبقيت مدينة المنزلة كما رأينا على نضالها أشهراً عدّة بعد دخول العرب الإسكندرية ، وجاءت الأمداد تترى إلى مصر منذ جاء أولها من فرسان العرب مع الزبير ، فأدركوا عمرو بن العاص ، وأغاثوه وهو بين عيني الخطر ، فكانت تلك الأمداد تحل محل من يلقى الشهادة من المسلمين في الحرب ، وزادتهم فوق ذلك عدداً فأصبح عمرو وقد صار معه جيش عظيم فوق ما كان من المسالح في الحصون والمدائن الكبرى ، وما كان من الجند في قتال البلاد التي كان العدو لا يزال يناجز فيها ويقاوم .

وكان عمرو يميل إلى التوسع في الفتح بطبعه ، وكان الإسلام في نشأته يرى أن ينشر علمه على الآفاق ، فما أن أمن العرب على مصر ولما ينقض فيها

القتال كله ، حتى عوّل قائدهم على إنفاذ بعث إلى بنطابولس ، وهو الإقليم الذي يلي مصر غرباً من بلاد الدولة الرومانية . ولا بدّ أن يكون عمرو قد أقام نظام الحكم في وادي النيل في مدّه شهور الهدنة الأحد عشر ، حتى إذا ما انقضت تلك الهدنة ودخل العرب الإسكندرية لم يبق عليه إلا أن يقيم للمدينة وحدها نظامها . ولو كان الأمر غير ذلك لما استطاع عمرو أن ينفذ بعثة إلى بلاد المغرب بعد مثل ذلك الزمن القصير من فتح العاصمة ، فإنه في تاريخ لا يمكن أن يقع بعد أوّل عام ٦٤٣[1] بزمن طويل .

وقد بينا من قبل عند الكلام عن ثورة هرقل على فوكاس ، أنه قد كان في القرن السابع سلسلة من المدائن والمنازل على الطريق بين الإسكندرية

---

(١) جاء في ابن الأثير (الجزء الثالث صفحة ١٩) أن غزو برقة كان في سنة ٢٢ للهجرة (أي من ٣٠ نوفمبر سنة ٦٤٢ إلى ٢٠ نوفمبر سنة ٦٤٣) وجاءت في الكتاب نفسه (صفحة ٣٨) ذكر التاريخ الصحيح لوفاة عمر وهو أجدر بالتصديق من ياقوت وابن خلدون إذ يذكران أن الغزوة كانت في سنة ٢١ للهجرة . وقد ذكرنا في موضع آخر أن ذلك الخلاف قد يكون ناشئاً عن أن عمراً بدأ سيره بعد أوّل السنة الهجرية بزمن يسير. ولقد أرسلت بلا شك سرية أخرى إلى بنطابولس في سنة ٢٥ للهجرة ولكن كلتا الغزوتين مميزة عن الأخرى على الأقل في ابن الأثير . وقد خلط بينهما ساويرس كما نتوقع فقال في بعض أخباره إن غزوة وقعت بعد عودة بنيامين إلى ولاية البطرقة وأغفل أن يوضح أنه لا يشير إلى الغزوة الأولى بل إلى الثانية . ولكن الأمر ليس فيه شبهة من الشك لأن الغزوة الثانية تتفق كل الاتفاق مع ترتيب تاريخ الحوادث المعروفة في حين أننا لو ذهبنا إلى أن المقصود هو الغزوة الأولى لحدث اضطراب في نظام حوادث أخرى معروفة التاريخ وفوق ذلك فإن ابن بطريق يفيدنا هنا فائدة كبرى فإنه يقول «إن عمراً فتح طرابلس الغرب في سنة ٢٢ للهجرة في السنة الثانية والعشرين من حكم هرقل والسنة العاشرة من خلافة عمر» فأما تاريخ هرقل فيجب علينا إغفاله لأن (ابن بطريق) لا يفتأ يخطىء في ذكره ولكن سنة ٢٢ للهجرة تتفق مدّة نصف عام مع السنة العاشرة من خلافة عمر فقد بدأت خلافته في ٢٤ يوليه سنة ٦٣٤ فالسنة العاشرة من خلافته تبدأ في أوائل الصيف من عام سنة ٦٤٣ في حين أن سنة ٢٢ للهجرة تنتهي في نوفمبر سنة ٦٤٣ ولعل فتح مدينة طرابلس كان في مايو أو يونيه من ذلك العام .

و(قيرين) ، وأن أكثر الطريق كان في أرض خصبة ذات زرع[1] . وإذا قلنا إن السير في ذلك الطريق كان سهلاً على جند الروم فإنه كان نزهة لفرسان العرب[2] ، ولم يلقوا في سيرهم هذا كبير كيد ، فلا يذكر أنه قد وقع قتال حتى بلغ العرب (برقة) . والظاهر أنها سلمت لهم صلحاً ، على أن تدفع للعرب ثلاثة عشر ألف دينار جزية معلومة كل عام[3] .

وقد جاء في شروط ذلك الصلح شرطان عجيبان : الأول أنه أبيح لأهل برقة أن يبيعوا أبناءهم ليأتوا بالجزية المفروضة ، والثاني أنه كان عليهم أن يحملوا الجزية إلى مصر حتى لا يسمح بدخول جباة لجزية إلى بلادهم . وقد قال ياقوت إن أكثر أهلها أسلموا . وسار عمرو بعد فتح برقة إلى طرابلس وكانت أمنع حصوناً وأعز جيشاً ، فقد كانت بها مسلحة كبيرة من الروم ، فأقفلت أبوابها وصبرت على الحصار الذي وضعه العرب عليها بضعة أسابيع[4] وكان البحر من ورائها خالياً من العدوّ ، ولكن لم يأتها إمداد منه حتى إذا ما كاد جيشها يهلك من جهد القتال وشدّة الجوع ، عرف العرب أن المدينة كانت غير محصنة من قبل

---

(١) أنظر ما سبق في الفصل الأول .

(٢) يذكر السيوطي أنه لم يذهب إلا الخيل (حسن المحاضرة صفحة ٨٦) .

(٣) يتفق ابن الأثير وياقوت وابن خلدون في أن عمراً صالح على هذه الشروط ولكنهم لا يذكرون قتالاً .

(٤) يذكر ياقوت أن مدة الحصار كانت ثلاثة أشهر وابن خلدون يجعلها شهراً على أن ابن خلدون يذكر أن السكان « أجهدهم الحصار » وروايته كلها أحسن أسلوباً ويلوح عليه أنه أصدق وصفاً مما جاء في ياقوت ويقول ابن عبد الحكم إن فتح طرابلس كان في سنة ٢٣ للهجرة حسب قول Weil (الجزء الأول من « Geschichte der Chalifen » هامش صفحة ١٢٤) ولكن ذلك يجعل فاصلاً طويلاً بين فتح برقة وبين هذا الفتح ويذكر حنا النقيوسي أن أغنياء الإقليم لجأوا مع الحاكم (أيوليانوس) وجنوده إلى مدينة حصينة يسميها (دوشيره) صفحة ٥٧٨ ولكن الظاهر أن حنا يقصد أن يقول إن العرب عجزوا عن فتح (دوشيره) فإنهم بغير شك لم يكن معهم إلا قليل من علة الحصار إن كان معهم من ذلك شيء .

البحر ، وأنهم يستطيعون النفوذ إليها من هناك . فدخل جماعة منهم بين أسوار المدينة والبحر وقاتلوا عدوّهم من هناك ، وصاحوا صيحتهم : « الله أكبر » فترددت أصداؤها في طرق المدينة . ولمعت سيوفهم المهندة ، فذعر المدافعون عن المدينة وحملوا ما استطاعوا حمله من متاعهم وأسرعوا إلى السفن وحلوا قلوعها ، وفي أثناء ذلك ترك الحرّاس الأبواب ودخل عمرو بجيشه إلى المدينة .

سار عمرو مسرعاً كما اعتاد السير فطلع بغتة على مدينة سبرة[1] ، وهاجمها في أوّل الصباح ، وأخذ الناس على غرة إذ كانوا يظنون أن العرب لا يزالون في شغل من حصار طرابلس . ولهذا فتحت المدينة عند أوّل حملة حملوها عليها ، وكان أخذها عنوة . فأعمل فيها العرب النهب وكان هذا ختام تلك الحرب السريعة ، فعاد عمرو إلى برقة وجاءت إليه من قبائل البربر قبيلة لواته[2] فدانت له ، وهي جل من كان يسكن تلك البلاد . فلما تم له ذلك عاد بجيشه المنصور إلى مصر[3] ومعه عدد عظيم من الأسرى ومقدار كبير من الغنائم .

وقيل إن عمرو بن العاص أحب أن يتخذ الإسكندرية مقراً له ، ولا سيما وأنه وجد بها قصوراً كثيرة من أجل القصور خالية من أصحابها . ولكن عمر بن الخطاب كان قد عزم على أن يجعل الفسطاط عاصمة مصر المستقبلة ، فإنه لم

---

(١) يذكر المستر (Alex. Graham) في آخر كتابه « Roman Africa » (لندن سنة ١٩٠٢) ثبتاً يبين الأسماء القديمة وما يقابلها من الأسماء الحديثة وفيه ورد ذكر سبراته وأنها هي مدينة (زرارة) في الوقت الحاضر (ولعلها هي نفس المدينة العربية سبرة) وأن برقة هي مدينة (طلميتة) الحالية وفي صفحة ١٥٦ تجد وصفاً للآثار الرومانية في طرابلس والكتاب مليء بالصور التي توضح العمارة الرومانية وهي تبدأ بلا شك قبل ذلك العصر ولكنها لم يطرأ عليها تغيير جوهري قبل الفتح العربي .

(٢) يقول مؤرّخو العرب إن هذه القبيلة (لواته) أتت من فلسطين في أيام جالوت وهذا الخبر جدير بالذكر ويرجع ذكره إلى أيام كاتب قديم وهو ابن عبد الحكم .

(٣) ذكر (Weil) والظاهر أنه ينقل عن ابن عبد الحكم أن عمراً أراد أن يستمر في فتوحه إلى ما =

يشأ أن يجعل الأمير الذي أقامه يتخذ عاصمته في مدينة عظيمة على ساحل البحر ، جاعلاً بينه وبين صحراء العرب مجاري الترع المتشبكة الآخذة من النيل . ولعل عودة عمرو إلى حصن بابليون كانت في صيف سنة ٦٤٣ ؛ وكان جسرا النيل قد أعيدا هناك فأقيما بين الروضة وبابليون على الشاطىء الشرقي ، وبينها وبين الجيزة على الشاطىء الغربي[١] . ولكن الشاطىء الغربي ومدينة منفيس التي كانت عليه كانا عرضة للغارات المباغتة من قبائل الصحراء الضاربة فيما وراء الأهرام ، فأمر عمرو ببناء قلعة في الجيزة تدفع المغيرين من قبلها ، وتمكن للعرب في جانب النيل الآخر ، فيكون سلطانهم مبسوطاً على الضفتين معاً . فتم ذلك قبل حلول شهر نوفمبر من ذلك العام[٢] .

= بعد ذلك غريباً ولكن عمر دعاه منذ رأى في ذلك الفتح خطراً أعظم مما يرجى فيه من الخير وفوق ذلك قد كتب « المقوقس لعمرو يقول إن الروم قد يحاولون استرداد مصر » والعبارة الأخيرة لا شك في أنها غير صحيحة فقد مات المقوقس قبل ذلك الوقت إذا كان (قيرس) هو المقصود ولكن إذا قصد بذلك الاسم بنيامين (والظاهر أن ابن عبد الحكم يقصده) فقد كان لا يزال مختبئاً في الصعيد .

(١) هذه الجسور كانت من القوارب أو السفن يربط بعضها إلى جانب بعض ورؤوسها في وجه تيار النهر وتتصل بعضها ببعض من فوقها بألواح الخشب وكانت موجودة قبل فتح العرب وكان من شروط تسليم بابليون أن يقوم القبط على صلاح الجسرين (انظر هامش ١٩ صفحة ١٢٩ من كتاب) « Expugnatio Memphidis. » « Hamaker » .

(٢) جاء في كتاب أبي صالح صفحة ١٧٣ أن الحصن بني في سنة ٢٢ للهجرة (وآخرها ٢٠ نوفمبر سنة ٦٤٣) وقال ياقوت إن العرب الذين حلوا في الجيزة كانوا من الحميريين الأحباش وبطون همدان ورعين والأزد (ابن حجر الجزء الثاني صفحة ١٧٧) ولسنا نعرف موضعاً آخر ذكر فيه الأحباش وأنهم كانوا في جيش الفتح ولا يذكر أبو صالح غير همدان ونرى أن ياقوت لا بد قد وهم فإن البلاذري يذكر أن الأحباش كانوا أعداء فقال إن المسلمين لما فتحوا مصر سار جيش من الحبش من (البياما) وقاتل العرب وبقي يقاتلهم سبع سنين ثم قال بعد ذلك عبارة عجيبة وهي أنهم احتموا في ذلك الوقت بإغراق الأرض (ed. de Geoje) صفحة ٢٢٣ وبالطبع يمكن أن يكون ذلك الاسم مستعملاً في الحالين استعمالاً غير دقيق ويقصد به جماعة من السودانيين أو جماعة من أهل اليمن في جنوب بلاد العرب .

أصبح السلام سائداً عند ذلك في كل بلاد مصر السفلى وبلاد وادي النيل إلى حدوده الجنوبية عند أسوان ، ولكن السودان كان عند ذلك قذى في عين حكام مصر ، وهو لا يزال كذلك في كل العصور ، وذلك لأن قبائله لا يسهل قيادها . وكانت في جبالها أو صحرائها لا ترضى بدين المسيح بدلاً ولا تحب الدخول في الإسلام ، ولا تزال تنظر إلى بلاد مصر ذات الخيرات أنها غنيمة لها كما كانت لآبائها وأجدادها لا تدع الإغارة عليها . وقد أرسل عمرو إلى بلاد النوبة جيشاً يغزوها ولكن لم يستطع أن يهزم أهلها بل اضطر إلى العودة[1] ، بعد أن لحقت به خسارة عظيمة مما أصاب الناس من سهام رماة النوبة الذين سماهم العرب بعد ذلك رماة الحدق . وبقي القتال بعد ذلك ينشب بين حين وحين مدة بضع سنين إلى أيام خلافة عثمان ، فعقد صلحاً مع أهل النوبة على أن يدفعوا كل عام جزية من العبيد إلى والي مصر ، وشرط لهم العرب أن يرسلوا إليهم خلعة ومؤونة . ومن ذلك يظهر أن الصلح كان صلح ندين إذ لم يكن الوقت قد حان لفتح بلاد السودان[2]

كانت بلاد مصر في أثناء هذا آخذة في الاستقرار والاطمئنان تحت حكم عمرو بن العاص ، وكان عادلاً في حكمه لين الجانب لرعيته ، بدا ذلك منه بعد أن هدأت سورة الفتح وذهبت إحن القتال والنضال التي عصفت بالبلاد زمناً . وقد أرسل إلى الخليفة وصفاً لمصر إذ طلب عمر ذلك منه ، وهذا الوصف آية دالة على عمرو ، يبدو فيها شاعراً معسول القول وحاكم عظيم الكياسة . وهو

(١) هذا هو قول ابن الأثير وقد تكون تلك الحرب هي التي ذكرت في الهامش السابق منسوبة إلى البلاذري ولكن ابن الأثير لا يذكر شيئاً عن إغراق الأرض وأما اليعقوبي فإنه يذكر أن غزو النوبة بقيادة عقبة ابن نافع كان قبل إنشاء الجيزة ولكنه يوافق على أن العرب لقوا مقاومة شديدة .

(٢) كان تمام فتح النوبة في سنة ٦٥٢ وقد أورد المقريزي شرط الصلح مع أهلها ويمكن أن نجد ذلك الشرط مترجماً في كتاب الأستاذ Lane Poole « Eg. in the Middle Ages » صفحة ٣١ - ٣٣ .

في نثر مسجوع ننقله فيما يلي[1] :

« اعلم يا أمير المؤمنين أن مصر قرية غبراء وشجرة خضراء ، طولها شهر وعرضها عشر ، يكنفها جبل أغبر ورمل أعفر ، يخط وسطها نيل مبارك الغدوات ، ميمون الروحات ، تجري فيه الزيادة والنقصان كجري الشمس والقمر ، له أوان يدر حلابه ويكثر فيه ذبابه ، تمده عيون الأرض وينابيعها ، حتى إذا اضلخم عجاجه وتعظمت أمواجه ، فاض على جانبيه فلم يكن التخلص من القرى بعضها إلى بعض إلا في صغار المراكب وخفاف القوارب ، وزوارق كأنهن في المخايل ورق الأصائل . فإذا تكامل في زيادته نكص على عقبيه كأول ما بدا في جريته ، وطما في ذرته ، فعند ذلك تخرج أهل ملة محقورة وذمة مخفورة[3] ، يحرثون بطن الأرض ويبذرون بها الحب يرجون بذلك النماء من الرب ، لغيرهم ما سعوا من كدهم ، فناله منهم بغير جدهم ، فإذا أحدق الزرع وأشرق ، سقاه الندى وغذاه من تحته الثرى ، فبينما مصر يا أمير المؤمنين لؤلؤة بيضاء ، إذا هي عنبرة سوداء ، فإذا هي زمردة خضراء ، فإذا هي ديباجة رقشاء ، فتبارك الله الخالق لما يشاء . الذي يصلح هذه البلاد وينميها ويقرّ قاطنيها فيها ألا يقبل قول خسيسها في رئيسها، وألاّ يستأدي خراج ثمرة إلا في أوانها ، وأن يصرف ثلث ارتفاعها في عمل جسورها وترعها . فإذا تقرر الحال مع العمال في هذه الأحوال تضاعف ارتفاع المال ، والله تعالى يوفق في المبدأ والمآل » .

وتبدو حكمة فاتح مصر عينها في خطبته التي قالها في مسجده ، وهو

(١) نقلنا هذا النص عن رواية أبي المحاسن وهي تختلف بعض الاختلاف عما ورد في كتاب جبون في الفصل الحادي والخمسين نقلاً عن ترجمة (Vatier) لرواية المرتضى .

(٢) استعمال عمرو هذا اللفظ يثبت طبعاً أن علاقة الحماية والتعاقد بين العرب والمصريين كانت قائمة على عهد الصلح .

(٢) آثرنا نقل نص الخطاب كله عن « النجوم الزاهرة » مع أن المؤلف لم يترجم كل الخطاب (المعرّب) .

الذي يسمى جامع عمرو ، إلى يومنا هذا ، وذلك في يوم الجمعة من أيام عيد الفصح من عام ٦٤٤[1] ، وقد رواها عنه رجل ممن سمعه كان عند ذلك مع أبيه في المسجد ، فرأى رجالاً يزجرون الناس بالسياط عند ازدحامهم ، وسمع المؤذن يقيم الصلاة ، ثم رأى عمرو بن العاص قام على المنبر . وقد أثرت هيئة عمرو في نفس ذلك الشاب المسلم إذا كان ربعة قصير القامة وافر الهامة ، أدعج أبلج ، ورأى عليه ثياباً موشية كان بها العقيان يأتلق[2] .

فلما قام عمرو حمد الله وأثنى عليه ، وصلى على نبيه ، ثم أمر الناس

---

(١) أخذنا هذا التاريخ عن سلسلة استنتاجات فابن عبد الحكم الذي أخذ عنه هذه الخطبة يذكر روايتها عن (يحيى بن ذاخر المغافري) وهو يقول « ذهبت مع أبي لصلاة الجمعة وذلك في آخر الشتاء بعد الخميس الكبير للنصارى بأيام يسيرة » فإذا كان الخميس الكبير معناه خميس العهد كما نظن كان هذا إثباتاً لتاريخ اليوم وأما تاريخ السنة فأقل ثبوتاً ولكن سنة ٦٤٤ هي السنة الوحيدة التي يلوح لنا أن عمراً قضاها في الفسطاط طول هذه المدة وكان فيها قادراً على أن يخطب في أصحابه أن يتنعموا بحياة الريف في وقت الربيع وهم وادعون وقد أورد السيوطي كذلك هذه الخطبة ولكنه يسمي من رواها) بحير بن داجر المغاري) وهذا مثل طيب لأخطاء النساخ ويرى المستر (Corbett) في مقالة على جامع عمرو في مجلة (Roy. Asiatic Soc. Jour. Oc 1890 صفحة ٧٦٨ أن المقصود هو عيد الغطاس . ولكن الشتاء المصري لا يمكن أن يقال إنه انتهى في وسط يناير .

(١-) أكثر هذه النصوص مأخوذة من « النجوم الزاهرة » .

(١م) هذا التعليق السابق (هامش ١) مبني على ما نظن على خطأ فقد راجعنا النسخة المطبوعة في دار الكتب من « النجوم الزاهرة الجزء الأول » فإذا فيها هامش بتعليق على قوله « وذلك في آخر الشتاء بعد « حميم » النصارى بأيام يسيرة » وجاء في الهامش « كذا في تاريخ ابن عبد الحكم والمقريزي والحميم الغطاس الذي يقع في ١١ طوبة وفي «م» (خميس) وظاهر تحريفه » وإذن فلفظ « خميس » تحريف ولا يصح أن نبني عليه استنتاجاً ما بل إن تاريخ اليوم ثابت وهو يوم الغطاس ١١ طوبة وهذا يتفق مع رأي المستر كوربت وقد أخطأ المؤلف في اسم الراوي الذي روى خطبة عمرو وقد جاء اسمه في النجوم الزاهرة نقلاً عن ابن الحكم « بحير بن ذاخر المغافري » (المعرب) .

(٢) ما يأتي بعد ذلك لا يزيد كثيراً على كونه صورة من رواية أبي المحاسن للخطبة المأخوذة عن ابن عبد الحكم .

بالإحسان والصدقة وطاعة الوالدين ، وأمرهم بالقصد ونهى عن الإفراط والفضول ، وحذر المسلمين مما يسبب لهم النصب بعد الراحة والضيق بعد السعة والذلة بعد العزة . وهذه الأمور التي حذرهم منها هي كثرة العيال وإخفاض الحال والقيل بعد القال . ثم بين لهم أن الإفراط في الفراغ واتباع الشهوات أكبر أسباب الضياع والفساد إذ هي تقضي على فضائل النفس . ثم قصد عمرو بعد ذلك إلى معنى آخر فقال : « يا معشر الناس إنه قد تدلت الجوزاء وذكت الشعرى ، وأقلعت السماء وارتفع الوباء ، وقل الندى وطاب المرعى ، ووضعت الحوامل ودرجت السخائل ، وعلى الراعي بحسن رعيته حسن النظر ، فحي لكم على بركة الله إلى ريفكم ، فنالوا من خيره ولبنه وخرافه وصيده ، وأربعوا خيلكم وأسمنوها وصونوها وأكرموها ، فإنها جنتكم من عدوكم وبها مغانمكم وأنفالكم ، واستوصوا بمن جاورتموه من القبط خيراً ، وإياكم والمسومات والمعسولات ، فإنهن يفسدن الدين ويقصرن الهمم. حدثني عمر أمير المؤمنين أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « إن الله سيفتح عليكم بعدي مصر فاستوصوا بقبطها خيراً فإن لكم منهم صهراً وذمة ». فكفوا أيديكم وعفوا فروجكم وغضوا أبصاركم[1]، ولا أعلمن ما أتى رجل قد أسمن جسمه وأهزل فرسه ، واعلموا أني معترض الخيل كاعتراض الرجال ، فمن أهزل فرسه من غير علة حططته من فريضته قدر ذلك واعلموا أنكم في رباط إلى يوم القيامة لكثرة الأعداء حولكم ، وتشوق قلوبهم إليكم ، وإلى داركم ، معدن الزرع والمال والخير الواسع والبركة النامية . وحدثني عمر أمير المؤمنين أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « إذا فتح الله عليكم مصر فاتخذوا فيها جنداً كثيفاً فذلك الجند خير أجناد الأرض ». فقال له أبو بكر : « ولم يا رسول الله ؟» قال :

---

(١) يبرهن ابن عبد الحكم في كتابه فتوح مصر بالأحاديث والروايات الإسلامية على أن القبط كان لهم حق عظيم في حسن معاملة المسلمين لهم وأن النبي ﷺ قد أوصى المسلمين بذلك وأكد توصيته وقد أخذ أبو صالح هذه الرواية عن ابن عبد الحكم (أنظر صفحة ٩٧ ـ ١٠٠ مع هوامش (Evett) وما كان أجدر المسلمين أن يذكروا أكثر مما فعلوا في تاريخهم وصية النبي وهو على فراش موته .

« لأنهم وأزواجهم في رباط إلى يوم القيامة »[1]. فاحمدوا الله معشر الناس على ما أولاكم فتمتعوا في ريفكم ما طاب لكم ، فإذا يبس الزرع وسخن العمود وكثر الذباب وحمض اللبن وصوّح البقل وانقطع الورد من الشجر فحي إلى فسطاطكم على بركة الله . ولا يقدمن أحد منكم ذو عيال على عياله إلا ومعه تحفة لعياله على ما أطاق من سعته أو عسرته .

أقول قولي هذا وأستحفظ الله عليكم ».

ويروي المسلمون رواية عجيبة وهي أن من أول ما صنعه عمرو بمصر أن أبطل عادة كان المصريون يتبعونها كل عام ، بأن يضحوا بفتاة عذراء يلقونها في النيل حتى يفيض . ويقال إن النيل لما امتنعت هذه العادة القديمة بأمر عمرو لم يعل وأبى أن يفيض، حتى كتب الخليفة عمر كتاباً ألقى فيه فعلاً وفاض[2] . وهذه ولا شك قصة من أقاصيص الخرافة ، فليس فيما اعتاده مسيحيو مصر ما يدعو إلى تصديق أنهم كانوا يبيحون التضحية بالبشر ، وليس من سبب يدعونا

(١) ليست هذه الرواية كما أوردناها هنا واضحة كل الوضوح فهي في العادة تروى بصورة أخرى وهي أن النبي عليه الصلاة والسلام قال قبل موته ثلاث مرات « استوصوا بالأدم الجعد » ثم غشي عليه . فلما أفاق سئل عن معنى قوله فقال « قبط مصر فإنهم أخوال وأصهار وهم أعوانكم على عدوكم وأعوانكم على دينكم . فلما سئل عن معنى قوله أنهم سيصيرون أعوانهم في الدين قال : « يكفوكم أعمال الدنيا وتتفرغون للعبادة فالراضي بما يؤتي إليهم كالفاعل بهم والكاره لما يؤتي إليهم من الظلم كالمستنزه عنهم » (المؤلف) .

(١-) أخذنا نص الحديث من كتاب « حسن المحاضرة » ونقلناه كاملاً إتماماً للمعنى . (المعرب) .

(٢) نجد هذه الرواية في ابن الفقيه (Bibl. Geog. Arab Part V. صفحة ٦٥) وهو يذكر أن تاريخ التضحية بالفتاة كان في ١٢ بؤنه (٦ يونيه) وأن إمتناع النيل عن العلو بقي إلى « اليوم الذي قبل الصليب » أي إلى يوم ١٣ سبتمبر الذي ألقى فيه خطاب الخليفة في النهر وهذا التاريخ يظهر فساد هذه الرواية وقد وردت ترجمة انجليزية لذلك في كتاب « Hist. of the Califs. » في مجموعة (Bibliotheca Indica) (الجزء XVIII المجموعة III صفحة ١٣٠) .

إلى تصديق سر كتاب عمر وقوّته العجيبة . على أن هذه القصة تشبه أكثر أمثالها من الأقاصيص في أن لها أساساً من الحقيقة التاريخية كما يلوح ، فقد كان من عادة أهل السودان حقيقة في أقصى انحائه الجنوبية أن ترمي قبائله الهمج في النهر بفتاة عذراء في زينة الزفاف[1] ولعل عادة كهذه كانت متبعة في بعض جهات الهمج من بلاد النوبة التي فتحها الإسلام في أول أمره ، ولعل عادة التضحية بفتاة ترمى في النهر كانت متبعة في مصر في أيام الفراعنة ، وإنه من المحقق أن الاحتفال بالنيل والدعاء من أجل زيادته وفيضه كانت تقع فيه أعمال خرافية كثيرة تخلفت من العصور القديمة ، ولكنها لم يكن فيها شيء مثل ذلك الجرم من التضحية بالعذراء . وقد بقيت بقية كبيرة من هذه الخرافات القديمة العهد في الاحتفال بالنيل إلى أيام القرن الرابع عشر[2] ، ولكنه من أكذب الكذب أن يتهم المسيحيون بأنهم حافظوا على مثل هذه العادة الشنيعة التي لا ترضى عنها ديانتهم ولا تقرّها ملتهم .

وإن قول عمرو الذي اقتبسناه فيما لف من قولنا ليدل دلالة واضحة على طريقته في الحكم ، وعلى ما أراد أن يصله من الصلة بين الغزاة الفاتحين وأهل البلاد . وعندنا دليل أكبر دلالة على هذا الميل وتلك النزعة فيما كتبه عمرو في أمره الذي أمره بتأمين البطريق بنيامين وإعادته إلى سابقة ولايته . وقد حدا به إلى انتهاج تلك الخطة أنه رأى أن أمور السياسة لا تستقر في هذا البلد إلا إذا استقرّت معها أمور الدين .

---

(١) ثبت بقاء هذه العادة في (بورنو) إلى الأيام الحاضرة من كتاب رحلات (Harnemann) (الجزء الأول صفحة ١٤٣) وكتاب (Burckhardt) (ذيل « Travels in Nubia » II) صفحة ٤٤٤ وقد نقل عنه (Hamaker) في كتابه (Expugnatio Memphidis) صفحة ١٣٣ : ويشير (Hamaker) إلى يوميه (Rich) في مجلة (Quarterly Review) سنة ١٨٢٠ صفحة ٢٣٢ وتعليقه كله جدير بالقراءة .

(٢) أنظر كتاب (Hamaker) صفحة ١٣٤ وهو يثبت على الخصوص استعمال بعض آثار (مارجرجس) لإحداث الفيضان وقد هدمت كنيسة مارجرجس التي كانت تلك الآثار بها وأحرقت وذرى رمادها في النهر في سنة ٥٥٧ للهجرة (أو سنة ١٣٤٤ للميلاد) .

الفصل السابع والعشرون

إعادة بنيامين

حال الكنيسة القبطية عند موت قيرس ـ عودة الحرية ـ دعوة عمرو إلى بنيامين ـ عودة البطريق من منفاه ـ لقاؤه لعمرو ـ نشور الكنيسة ـ إصلاح أديرة الصحراء ـ فرح القبط ـ رأيهم في خروج الروم من مصر .

لما مات البطريق الروماني (قيرس)، ورحلت عن مصر جيوش الروم التي كان سلطانه يعتمد عليها ، حدث تغير كبير في حال الأحزاب الدينية إذا انقضى بذلك أمد البلاء الأكبر ، الذي حل طويلاً بالناس من جراء الاضطهاد . وقد أقيم خلف لبطريق الرومان في الاسكندرية ليقوم على ولاية أمر المذهب الملكاني ، ولكن ولايته كانت لا تتعدى أسوار المدينة ، وذهب عنه سلطانه وانفض من حوله كثير من أتباعه . ولكن بطريق القبط كان لا يزال على اختفائه طريداً يضرب في أنحاء الصعيد ، ويهيم على وجهه فيه . فكان يخيل إلى الناس أن مذهبه قد بات صريعاً لا تكاد الحياة تدب فيه ، مما أصابه من الوطء والعسف في محنته التي تطاولت به منذتها نحو عشر سنوات على يد قيرس الذي كان لا يعرف الرحمة ، ولا تخطر على قلبه هوادة . وقد أصبحت مصر بعد وليس دينها دين المسيح ، إذ وضعت عليها حماية الإسلام تعلو أحزابها جميعاً ، وأصبح سيفه بينها فيصلاً حائلاً . فأدّى ذلك إلى تنفس الناس في عباداتهم واختيار ما يشاءونه في تدينهم ، فلم يكن بالمسلمين إهتمام لمنازعات الأحزاب في شأن مجمع خلقيدونية ، واختلافهم في صدق ما أقرّه ذلك المجمع أو كذبه ، وأصبح القبط في مأمن من الخوف الذي كان يلجئهم إلى إنكار عقيدتهم أو إخفائها تقية

ومداراة. فعادت الحياة إلى مذهب القبط في هذا الجوّ الجديد جو الحرية الدينية ، وما لبث أن صار مذهب الكثرة الذي يحق له أن يكون مذهب الأمة السائد . وقد قضى عمرو بن العاص بأنه كذلك ، وأنفذ قضاءه بأن كتب أماناً لبنيامين وأقر عودته .

وقيل إن الذي حدا بعمرو إلى المبادرة بهذا الأمر ما أبلغه إياه رجل اسمه سنوتيوس (أو هو شنودة)، وكان من قبط مصر، إلا أنه كان مع ذلك من بين قواد جيش الروما[1] . ولكن الموضع الذي كان به (بنيامين) كان مجهولاً[2] لا يعلم به أحد ، ولا يعرفه (شنودة) نفسه . وعلى ذلك كان لا بد من كتابة أمر الأمان على هيئة كتاب لا تخصيص فيه ، وكانت صورته كما يلي :

« أينما كان بطريق القبط بنيامين نعده الحماية والأمان وعهد الله ، فليأت البطريق إلى هاهنا في أمان واطمئنان ليلي أمر ديانته ويرعى أهل ملته »[3]. وليس بالمستبعد أن يكون سعي (شنودة) هذا كان في الوقت الذي جاء فيه رهبان وادي النطرون إلى عمرو يظهرون له الطاعة لحكم المسلمين . فقد روى المقريزي نقلاً عن بعض مؤرخي المسيحيين أن سبعين ألفاً من الرهبان خرجوا من تلك الأديرة للقاء عمرو بن العاص ، وكان كل منهم يحمل في يده عصا . فلما دانوا له بالطاعة أعطاهم كتاباً لا شك أنه كان (عهد أمان)، ولعله كان العهد الذي نذكره الآن وهو عهد بنيامين[4] . وقد دخلت مبالغة كبيرة على عدد

---

(١) ساويرس النسخة الخطية بالمتحف البريطاني صفحة ١٠٦ سطر ١٠ وأكثر الحقائق التي أوردناها هنا مأخوذة عن ذلك المصدر.

(٢) هذا برهان جديد إذا احتاج الأمر إلى برهان على فساد الرأي الذي يجعل بنيامين هو المقصود بالمقوقس عند الفتح .

(٣) جاء في كتاب أبي صالح أنه كتب في ذلك الكتاب قوله: «فليأت الشيخ والبطريق آمناً على نفسه وعلى القبط الذين بأرض مصر والذين في سواها لا ينالهم أذى ولا تخفر لهم ذمة وهلم جرا (صفحة ٢٣١) وهذا يكاد يكون كالنص المذكور في معناه ولو أنه ليس في مثل دقة النص الذي أورده ساويرس السابق له في التاريخ .

(٤) يذكر المقريزى ذلك الخطاب ويقول إنه لا يزال موجوداً في وادي النطرون، ويذكر كتاباً =

الرهبان كما جرت عادة العرب في إخبارهم ، إذ يزيدون في العدد زيادة تخرج به عن تصور الأفهام . ولا يمنعنا شيء من أن نصدق أن جماعة من الرهبان قد خرجوا إلى عمرو في نحو سبعين أو سبعمائة منهم فأحسن لقاءهم ورحب بهم ، فإنا لا نجد بأساً بمثل هذا الخبر ويمكن للتاريخ أن يسيغه .

ولم يلبث عهد الأمان أن بلغ بنيامين فعاد من مخبئه ودخل إلى الإسكندرية دخول الظافر ، وفرح الناس برجوعه فرحاً عظيماً بعد أن بلغت مدة غيابه ثلاثة عشر عاماً منذ هجر مقره وهرب إلى الصحراء الغربية عند مقدم (قيرس) . ومن هذه المدة عشر سنين وقع فيها الاضطهاد الأكبر ، والثلاث الباقية كانت في مدة حكم المسلمين[1] . وكان بنيامين في كل هذه المدة يتنقل

= آخر من عمرو عن خازن الأقاليم الشمالية ويقول إنه محفوظ في دير مقاريوس (أنظر ذيل كتاب أبي صالح صفحة ٣٢٠) ولا يذكر ساويرس شيئاً عن الوفد، بل يكتب أنه كان «سينوتيوس القائد المؤمن الذي سعى في عودة البطريق وحصل له على الأمان من قائد المسلمين». وقد جاء ذكر وجود هذا الخطاب في دير مقاريوس في كتاب اميلنو (Hist. des Monastères de la Bass Egypte صفحة XXXII) .

(١) اتفق المؤرخون في مدّة نفي بنيامين وتقسيمها فيقول ساويرس إنه رجع بعد «غياب ثلاثة عشر عاماً: عشرة منها في حكم هرقل، وثلاثة في حكم المسلمين» ثم قال وهو خطأ «قبل فتح العرب للاسكندرية». ويقول حنا النقيوسي (الفصل CXXI صفحة ٥٨٤) إنه عاد بعد «ثلاثة عشر عاماً من هروبه تخلصاً من يد الروم» على أن عنوان الفصل يجعل مدة النفي أربعة عشر عاماً: منها عشرة تحت حكم ملك الروم، وأربعة تحت حكم المسلمين. ويذكر مكين أن المدة كانت ثلاث عشرة سنة. ونظن أنه لا شك في أن عودة بنيامين كانت قرب الخريف من سنة ٦٤٤ أي في آخر سنة ٢٤ هـ. ولكن مكين يجعل ذلك في سنة ٢٠ للهجرة وهو خطأ. وأما ساويرس فإنه يقرن عودة بنيامين بغزوة عمرو إلى بنطابولس، وهو خطأ أيضاً، ولعلنا نستطيع التوفيق بين ساويرس وحنا النقيوسي إذا جعلنا مدة النفي أربعة عشر عاماً فتكون عودة بنيامين في سنة ٢٥ للهجرة وهي السنة التي كانت فيها غزوة بنطابولس الثانية. ولكن هذا إخراج لقول ساويرس عن قصده، إذ الظاهر أنه يقصد الغزوة الأولى ولو أنه مخطىء في ذلك فالحقيقة هي أنه لا جدوى من محاولة التوفيق بين هذه الفروق والخلافات التي لا أمل في التوفيق بينها.

خفية بين أصحاب مذهبه ، أو يقيم مختبئاً في أديرة الصحراء . وإنه لمن الجدير بالالتفات أن هذا البطريق الطريد لم يحمله على الخروج من اختفائه فتح المسلمين لمصر واستقرار أمرهم في البلاد ، ولا خروج جيوش الروم عنها . وليس أدل من هذا على افتراء التاريخ على القبط واتهامهم كذباً بأنهم ساعدوا العرب ورحبوا بهم ورأوا فيهم الخلاص ، مع أنهم أعداء بلادهم . ولو صح أن القبط رحبوا بالعرب لكان ذلك عن أمر بطريقهم أو رضائه ، ولو رضى بنيامين بمثل هذه المساعدة وأقرها لما بقي في منفاه ثلاث سنوات بعد تمام النصر للعرب ، ثم لا يعود بعد ذلك من مخبئه إلا بعهد وأمان لا شرط فيه . ولو لم يكن في الحوادث دليل على كذب هذه الفرية غير هذا الحادث لكان برهاناً قوياً ، وإن لم يكن برهاناً قاطعاً فهو حلقة نضمه إلى سلسلة ما لدينا من الأدلة ، وقد أصبحت سلسلة لا يقوى على نقضها شيء .

ولما أبلغ شنودة عمرو بن العاص مقدم بنيامين أمر عمرو بإحضاره إليه ، وأمر بأن يقابل بما يليق به من الترحاب والتكريم . وقد كان بنيامين ذا هيئة جميلة تلوح عليه سيما الوقار والجلال . وكان عذب المنطق في تؤدة ورزانة ، فكان لذلك أثر عظيم في نفس عمرو ، حتى قال لأصحابه : « إنني لم أر يوماً في بلد من البلاد التي فتحها الله علينا رجلاً مثل هذا بين رجال الدين » . وقد قيل إن بنيامين قال عند ذلك « خطبة جليلة » . ولا شك أن عمراً لم يفهم من ذلك حرفاً . ولكنه عندما عرف ما يقصده وفهم مراميه أحسن تلقيها وقبولها ، وجعله أميراً على قومه لا يدافع فيهم أمره ، وجعل له ولاية أمر دينهم .

ولقد كان لعودة بنيامين أثر عظيم في حل عقدة مذهب القبط وتفريج كربته ، إن لم تكن عودته قد تداركت تلك الملة قبل الضياع والهلاك ، إذ لم يكن قبط مصر في وقت من الأوقات أشدّ حاجة منهم في ذلك الوقت إلى ذي رأي حصيف وخلق متين يقودهم ويلي أمرهم ، فقد كان منهم من خرجوا من عقيدتهم وهم ألوف ، ورضوا باتباع مذهب (خلقيدونية) خوفاً من اضطهاد قيرس . ولا شك أن الخروج من الدين كرهاً أو خوفاً لا يكون في مبدأ أمره

حقيقياً ، ولكن لقد مضى على ذلك الأمر عشر سنين واعتاد الناس السير على ما دخلوا فيه ، وما كان بناء عشر سنين ليتهدّم في لحظة ويزول . ولقد كان أشدّ خطراً على القبط من كان يخرج منهم إلى الإسلام ، وليس من العدل أن يقول قائل إن كل من أسلم منهم إنما كان يقصد الدنيا وزينتها . فإنه مما لا شك فيه أن كثيراً منهم أسلم لما كان يطمع فيه من مساواة بالمسلمين الفاتحين ، حتى يكون له ما لهم ، وينجو من دفع الجزية . ولكن هذه المطامع ما كانت لتدفع إلا من كانت عقائدهم غير راسية . وأما الحقيقة المرة فهي أن كثيرين من أهل الرأي والحصافة قد كرهوا المسيحية لما كان منها من عصيان لصاحبها ، إذ عصت ما أمر به المسيح من حب ورجاء في الله ، ونسيت ذلك في ثوراتها وحروبها التي كانت تنشب بين شيعها وأحزابها . ومنذ بدا ذلك لهؤلاء العقلاء لجأوا إلى الإسلام فاعتصموا بأمنه ، واستظلوا بوداعته وطمأنينته وبساطته .

ولم يكن من اليسير أن يعاد من خرج من المسيحية إلى حظيرتها بعد أن قطع أسبابها، فإن ذلك كان لا رجاء فيه . ولكن الأمر كان على غير ذلك في أكثر من اضطر إلى اتباع مذهب الملكانيين خوفاً أو كرهاً. وقد كان لعودة بنيامين إلى عرش الإسكندرية وأبنائها رنة طرب في قلوب أهل مصر جميعاً، فعاد جل العامة إلى راعيهم القديم والفرح يملؤهم، «ونالوا على يديه تاج الاعتراف »[1]. ونادى البطريق المطارنة الذين اتبعوا مذهب الدولة أن ارجعوا إلى سابق عهدكم وملتكم . فعاد بعضهم يذرفون الدمع السخين ندماً ، ولكن قيل إن واحداً منهم أبى أن يعود حتى لا يلحقه العار خوف أن تعرف عنه الردّة الأولى . وفعل الكثيرين كانوا مثله في هذا . ومهما يكن من الأمر فقد نما أمر القبط وزاد أتباع ملتهم . وكان هم بنيامين في أول الأمر أن « يقدح فكره ليلاً ونهاراً في أمر رعيته وإرجاع من ضل منهم في أيام هرقل » . فلما أن تم له جمع قومه ولمّ شعثهم اتجهت همته إلى إصلاح ما تهدم من الأديرة ، ولا سيما ما كان

---

(١) ساويرس، الكتاب الأول، صفحة ١٠٧ .

منها في وادي النطرون ، وقد لحقها من التخريب في أوائل القرن السابع ما لم تعد معه إلى سابق عهدها .

واستطاع بنيامين أن يجد ما يلزم لذلك الإصلاح من المال ، ثم أتمه على ما أراد، وقد وصف (ساويرس) ما يتصل بهذا الأمر من الحوادث وصفاً شائقاً فقال إن جماعة من الرهبان وفدوا إلى الإسكندرية حتى دخلوا «باب الملائكة»[1]، وكان بنيامين عند ذلك يصلي بالناس صلاة عيد الميلاد. فطلبوا إليه أن يذهب معهم ليبارك الكنيسة الجديدة التي بنيت في الصحراء وهي كنيسة القدّيس (مقاريوس)، فأجابهم إلى ما طلبوا وسافر معهم إلى (المنى) و(جبل البرنوج) حتى بلغ (دير البراموس)، وذهب بعد ذلك من هناك لزيارة الأديرة الأخرى . وجاء في اليوم الثاني من شهر يناير إلى (دير مقاريوس)، فلقيه هناك المعلم الأكبر (بازل) مطران نقيوس ، ورحب به في موكب حملت فيه بين يديه المباخر وسعف النخيل . وفي اليوم التالي وهو الثامن من شهر طوبة احتفل بمباركة الكنيسة واتفقت له عند ذلك ـ كما قال ساويرس ـ آيات وكرامات لا محل لذكرها هنا . ولعله من المستحسن أن نذكر هنا كلمات (بازل) الذي شكر الله على ما أولى البطريق من زيارة الصحراء المباركة مرة ثانية ، وأن يرى من فيها من الآباء المقدّسين والإخوة الطيبين الأبرار ، ويشهد بها شعائر الدين القويم . ثم شكر الله على أن أنجاه من الكفرة وحفظ قلبه من ذلك الطاغية الأكبر الذي شرده ، فعاد إلى أبنائه يراهم ملتفين حوله مرة أخرى[2].

وإن هذا القول لا ينم عن قوم يشعرون بأنهم في قيد الذل ، بل ينم عمن يبتهج بالنجاة والخلاص . وقد جاء في غير هذا الموضع من كتاب الكاتب عينه

---

(١) اللفظ المستعمل هو (Stoa Angelion) وهو نقل عن اللفظ اليوناني ويشير إلى الكنيسة التي اسمها الانجيليون. ولعل هذا دليل على أن اسم (Angelion) أصح من (Euangelion).

(٢) ساويرس الكتاب الأول صفحة ١١١ الأسطر ١٥ - ٢٠ .

ما يؤيد هذا المعنى ويوافقه . قال على لسان بنيامين : « كنت في بلدي وهو الاسكندرية فوجدت بها أمناً من الخوف واطمئناناً بعد البلاء ، وقد صرف الله عنا اضطهاد الكفرة وبأسهم »[1] وقد وصف قومه بأنهم «فرحوا كما يفرح الأسخال إذا ما حلت لهم قيودهم وأطلقوا ليرتشفوا من لبان أمهاتهم » وكتب (حنا النقيوسي) بعد الفتح بخمسين عاماً ، وهو لا يتورّع عن أن يصف الإسلام بأشنع الأوصاف ويتهم من دخلوا فيه بأشدّ التهم ، ولكنه يقول في عمرو إنه « قد تشدد في جباية الضرائب التي وقع الاتفاق عليها ، ولكنه لم يضع يده على شيء من ملك الكنائس ، ولم يرتكب شيئاً من النهب أو الغضب . بل إنه حفظ الكنائس وحماها إلى آخر مدة حياته »[2] .

إذن فما كان أعظم ابتهاج القبط بخلاصهم مما كانوا فيه ، فقد خرجوا من عهد ظلم وعسف تطاول بهم ، وهوت بهم إليه حماقة البيزنطيين ، وآل أمرهم بعد خروجهم منه إلى عهد من السلام والاطمئنان . وكانوا من قبل تحت نيرين من ظلم حكام الدنيا واضطهاد أهل الدين ، فأصبحوا وقد فك من قيدهم في أمور الدنيا ، وأرخى من عنانهم . وأما دينهم فقد صاروا فيه إلى تنفس حرّ وأمر طليق . وقد يقال إن حكامهم الجديدين قد أدخلوا إلى الأرض ديناً غريباً غير دين المسيح ، وهذا حق . غير أنهم لم يروا في ذلك إلا عدلاً من الله إذ أجمع الناس على قول واحد فقالوا : «ما خرج الروم من الأرض وانتصر عليهم المسلمون إلا لما ارتكبه هرقل من الكبائر ، وما أنزله بالقبط وملتهم على يد قيرس . فقد كان هذا سبب ضياع أمر الروم وفتح المسلمين لبلاد مصر »[3] .

---

(١) نفس الكتاب صفحة ١١٠ سطر ٥ وصفحة ١٠٨ سطر ١٨ .

(٢) صفحة ٥٨٤ ويقول (Vansleb) إنه رأى على جدران المعلقة في قصر الشمع (أو بابليون) عهداً كتبه عمرو بن العاص بيده لحماية الكنيسة وهو يلعن من يسعى من المسلمين إلى حرمان القبط منها ويقول إن القبط دفعوا لعمرو فدية عن تلك الكتب (Nouvelle Relation d'un Voyage fait en Egypte) (صفحة ٢٣٧) .

(٣) نفس الكتاب .

هكذا كان الناس يرون ، وهكذا كانوا يحكمون . غير أن التاريخ لن يحكم مثل حكمهم هذا الذي دفعهم إليه الميل إلى ملتهم وحزبهم ، ولكنه لن يستطيع إلا أن يحكم بأن العسف وسوء الحكم هما اللذان هويا بدولة الروم بغير شك إلى الضياع وزوال السلطان.

الفصل الثامن والعشرون

الحكم الإسلامي

المساواة بين المسيحيين في حكم القانون ـ حالة أهل الذمة ـ الأحوال الدينية ـ النظام السياسي ـ إبقاء الموظفين الروم ـ خراج الأرض والجزية ـ صفتها ومقدارها ـ حكم عمرو العادل وغضب الخليفة عليه ـ ما تردد بينهما من المكاتبة ـ عثمان يطلب الزيادة أسوة بفعل عمر ـ قصة بطرس القبطي ـ إعفاء من أسلم من المسيحيين من الجزية وما نشأ عن ذلك ـ قلة موارد المال ـ الاشتداد في مطالبة المسيحيين .

لم يكن عجباً من أمر القبط أن يسعوا إلى الإيقاع بأتباع المذهب الملكاني والاقتصاص منهم ، بعدما ذاقوه من الروم وبطريقهم قيرس من سوء العذاب . ولكن ما كان عمرو ليبيح لهم مثل هذا الأمر إن دار في خلدهم أن يفعلوه ، فإن عمراً كان في حكمه يسير على نهج الاعتدال والتسامح ، ولم يكن له هوى مع أحد المذهبين الدينيين . ولدينا كثير من الأدلة على صدق هذا الرأي ، فمثلاً يذكر ساويرس أن أسقفاً ملكانياً بقي على مذهبه حتى مات لم يمسسه أحد بأذى ، وذكر أن بنيامين كان يستميل الناس إلى مذهبه بالبرهان والاقناع . وقد ورد ذكر كثير من كنائس الملكانيين بقيت إلى ما بعد ذلك من العصور[١] . وورد ذكر الملكانيين وأن عدداً كبيراً منهم كان باقياً في مصر إلى ما بعد الفتح

(١) بقيت إلى اليوم كنيسة من هذه الكنائس على قمة برج قصر الشمع في قلب مكان القبط ومعقلهم .

بخمسين عاماً[1] . وعلى هذا لا بد لنا من أن نقول إن المذهبين كليهما قد بقيا جنباً إلى جنب في مصر يظلهما الفاتحون بذمتهم ويحمونهما جميعاً بحمايتهم .

والظاهر أن حماية المسلمين لأهل الذمة كانت في ذلك الوقت الأول من حكم الإسلام لا تقيدها القيود التي دخلت فيما بعد على أحكامه في أمر أهل الذمة ، فإن شرط الصلح مع المسيحيين في مصر قضى بأن يدفعوا الجزية ، على أن يأمنوا في بلادهم ، ويدفع عنهم من أراد غزوهم من عدوهم ، فكان هذا عهد أهل الذمة الذي استقروا عليه . ولكنا نجد تغيراً طرأ على هذا العهد ، فنجد منذ القرن العاشر أن دفع الجزية تقيد بنوعين من الشروط : فالنوع الأول من هذه الشروط ما يجب لزومه واتباعه في كل الأحوال ، والنوع الثاني ما يكون لزومه واتباعه بحسب شرط العقد إن وجد . والشروط التي لا بد من لزومها واتباعها هي :

(١) ألا يعتدى على القرآن ولا تحرق مصاحفه .
(٢) ألا يقال عن النبي إنه كذاب ولا يحقر في القول.
(٣) ألا يسب دين الإسلام ولا يرد عليه بالتكذيب.
(٤) ألا يتزوج مسيحي من مسلمة.
(٥) ألا يغرر بمسلم أو يغرى على أن يرتد عن الإسلام ولا أن يؤذي في ماله ولا في نفسه.
(٦) ألا يوالى أعداء الإسلام ولا ينصروا ولا يكرم أغنياؤهم.

وأما الأمور التي يتبع فيها شرط العقد فهي :

(١) أن يلبس أهل الذمة لباساً يميزهم ويعقدوا الزنانير على أوساطهم.

---

(١) جاء في وثيقة كتبت في ذلك الوقت (أنظر كتاب (Vie du patriarch Isaac) (ترجمة أميلنو صفحة ٥٢) أن البطريق «أرجع عدداً عظيماً عن كفرهم فقادهم إلى الإيمان الصحيح فعمد بعضهم وتلقى الآخرين وجعلهم يرجعون بأنفسهم عن إلحادهم وينكرونه» إلخ . ولا بدَّ قد كان أكثر ذلك الكفر إن لم يكن كله معناه اتباع مذهب الكنيسة البيزنطية ، مذهب خلقيدونية .

(٢) ألّا يعلوا في بنيانهم على المسلمين .
(٣) ألّا يؤذوا المسلمين بقرع نواقيسهم[١] ولا بترتيلهم في صلاتهم ولا بما يرون في عقائدهم سواء في ذلك اليهود والنصارى.
(٤) ألا يبدوا صلبانهم ولا يشربوا الخمر جهاراً ولا يظهروا خنازيرهم.
(٥) أن تقام مآتمهم بغير احتفال وتدفن موتاهم كذلك.
(٦) أن يركب أهل الذمة البراذين والخيول المعتادة وأن يتجنبوا ركوب الأصائل[٢].

وليس في كل هذه الشروط ما لا يقبله العقل ، ولكننا نشك في أنها كانت مشترطة عند أول دفع الجزية وقت الفتح . فإن كثيراً من الأمور التي جرت عليها العادة أصبحت في حكم القانون وصار الناس ينظرون إليها فيما بعد كأنها من أصل الدين ومن أحكام الإسلام . فقال الماوردي مثلاً : « إنه لا يحق لأهل الذمة أن يتخذوا لأنفسهم كنائس أو بيعاً جديدة في دار الإسلام ، فإذا بنوا لأنفسهم ذلك هدم . ولكن لهم أن يعيدوا بناء ما تهدَّم من كنائسهم أو بيعهم ». وهذا التفريق لم يكن في أول عهد حكم الإسلام في مصر . فقد ورد أن القائد (سنوتيوس) أرسل إلى بنيامين مقداراً عظيماً من المال لبناء كنيسة القدّيس مرقص في الاسكندرية[٣] . وورد أيضاً أن البطريق (حنا السمنودي) بنى كنيسة

---

(١) الناقوس بالمعنى الدقيق هو الناقوس الخشبي وليس المعدني. (أنظر ما سبق في هامش ٦ صفحة ٢٥٢) .

(٢) أخذنا هذه الأخبار عن الماوردي وقد كتب في النصف الأوّل من القرن الحادي عشر ومات في سنة ٤٥٠ هجرية أي سنة ١٠٥٨ ميلادية وكتابه «كتاب الأحكام السلطانية» أكبر حجة في موضوع الضرائب في العصور الأولى. وقد رجعنا إليه كثيراً في هذا الفصل وقد جاء أول ذكر جباية الأموال في صفحة ٢٤٥ وهو عن الجزية ثم في صفحة ٢٥٣ وهو عن الخراج.

(٣) ساويرس الجزء الثالث صفحة ١٠٨ سطر ١٠ وليس من الواضح إذا كان بنيامين قد أفلح في الحصول على المال الكافي وليس في النص ما يثبت رأي من يقول إن النية قد اتجهت عند ذلك إلى إعادة بناء الكنيسة الأصلية كنيسة القديس مرقص.

وكرسها باسم ذلك القدّيس عينه[1] ، فلما جاء بعده البطريق إسحق قيل إن حاكم مصر نفسه عبد العزيز بن مروان أمر أن تبني كنيسة في مدينته الجديدة حلوان[2] . فالظاهر من هذا أن القبط نالوا في أول الأمر كل ما يتصوره العقل ويبيحه من الحرية .

وليس من المستطاع أن نحدّد النظام السياسي الذي سارت عليه البلاد عند ذلك بمثل هذه السهولة ، غير أن الحكم المدني كان على وجه الإجمال على عهده الأول لم يغير فيه شيء ، إذ كان العرب رجال حرب وسيف ، لم يتعوّدوا حكم البلاد ولم يحذقوا فنونه . ولم يكن بينهم نظام معروف قد يتخذونه في مصر أو يدخلون منه شيئاً في إدارة أمورها ، ومصر عريقة في الحضارة ذات نظام مقرر مشعب . بيد أن العرب كانوا أهل ذكاء وفهم سريع ، فكان في استطاعتهم أن يتناولوا أعنة الحكم التي وجدوها دونهم ويديروا بها الأمور على ما كانت سائرة عليه من قبلهم . وقد بينا فيما سلف أن بعض أكابر حكام الروم قد بقوا في أعمالهم ، ولعل طائفة كبيرة من عامة الروم ساروا في ذلك على منهاجهم ، غير أنه لا بد قد خلت أعمال كثيرة إذ نزح عمالها الروم الذين لم يرضوا أن يكونوا من رعية الإسلام ، فجعل العرب في مكانهم عمالاً من القبط ، فما مرّ إلا قليل زمن حتى صار عمال الدولة يكادون جميعاً يكونون من المسيحيين . وهذا أمر كان لا بد منه في مثل تلك الحال ، إذا كان العرب قوماً لا عهد لهم بالمدينة ، وفتحت لهم بلاد ذات حضارة عالية . وقد تنبأ بذلك الرسول نفسه بثاقب نظره ، وأقرّه في قوله إقراراً صريحاً . وعلى ذلك خلا المسلمون من أعباء الحكم وانصرفوا إلى أمور الدين ، إذا لم تشغلهم عنه مشاغل الدنيا . ومن العجيب أن تجد كثيراً من أسماء الروم وألقابهم باقية في حكم الإسلام ، ورغم تطاول الزمن ، فقد بقي القبط إلى آخر القرن السابع

---

(١) (Ed. Amelineau) Vie du patriarche Codte Isaac صفحة ٤٤ وتاريخ حنا هو سنة ٦٨٠ ـ سنة ٦٨٩ للميلاد (أنظر الذيل السادس).

(٢) (Vie du Pat. Copte. Isaac) صفحة ٧٨، ولا شك في أن تاريخ ذلك يكون سنة ٦٩٣.

يسمون المسجل أو الناموس باسمه الروماني «الخرتولاريوس» ويسمون رئيسه باسم «الأرياخوس» أو «الأرخون» ويسمون مقرّ الحاكم باسم «البريتوريوم». وكانوا يسمون حاكم الإسكندرية باسم «الأغسطل»[1] . وقد ورد لقب «دقس» في كثير مما كتب في القرن الثامن[2] ولا سيما في الحجج الشرعية ، وقد استعمله الكاتب «ساويرس» وكان في القرن العاشر[3] .

ولكن الظاهر أن العرب وإن حافظوا على طرق الروم في تدوين دواوينهم وجمع ضرائبهم ، كانوا على ما يلوح لنا أخف منهم وطأة في جباية الأموال ، إذ كان مقدار الجزية والضرائب الذي اتفقوا عليه في عهد الصلح أخف حملاً على الناس وأقل إحراجاً لهم . وإنه من الصعب أن يعرف الإنسان حقيقة مثل هذا الأمر ، فليس دوننا إلا ما كتبه العرب ، واختلافهم يبلغ معظمه في إحصاء الأعداد وذكر الأرقام . فابن عبد الحكم مثلاً[4] يقول إنه لما استقرّ الأمر لعمرو بن العاص جعل القبط يدفعون من الجزية مثل ما كانوا يدفعون للروم ، غير أنها كانت تتغير بحسب غناهم ورواج أمورهم . وليس لهذا في نظرنا إلا معنى واحد ، وهو أن عمراً سار على ما كان الرومان يسيرون عليه في جباية خراج الأرض ، لأن الجزية التي فرضها العرب على القبط كان مقداراً معلوماً ، في حين كان خراج الأرض يتغير بحسب علو الفيضان وبحسب حال الزراعة . ويقول ابن عبد الحكم بعد ذلك : إن زعماء الناس في القرى كان عليهم أن يجتمعوا لينظروا في حال الزراعة ، ويجعلوا جباية المال مناسبة لذلك . فكانوا في ذلك بمثابة لجنة خاصة تجتمع لتقدير مقدار ما يجبى من الأموال ، فإذا اجتمع من ذلك المال شيء فوق ما فرض على قريتهم أنفق في إصلاح أحوالها . وكانت تجعل في كل بلد قطعة من الأرض يخصص ريعها لإصلاح

---

(١) (Vie du Pat. Copte. Isaac) صفحات ٥ و ٧ و ٧٣ .

(٢) أنظر كتاب المستر (W. E. Crum) « Coptic Ostra» رقم ٢٥٦ .

(٣) يذكر المستر ملن أن النظام الروماني للحكومة في مصر قد احتفظ المسلمون بمجمله في حكومتهم حتى يومنا هذا (أنظر كتاب «Eg. Under Rom. Rule » صفحة ٢١٦).

(٤) نقله عنه السيوطي في صفحة ٨٧.

الابنية العامة وصيانتها ، وذلك مثل الكنائس والحمامات . وكانوا كذلك يقدرون ما يفرض على الناس من المال لضيافة العرب ، وكان هذا حقاً من حقوق العرب عليهم ، وكذلك ما كان يفرض من المال لضيافة الحاكم وإكرامه إذا وفد عليهم .

هذا وصف لا بأس به لحال الضرائب وجبايتها على الأرض ، ولكنا لا نعلم هل وقع الاتفاق عليها في شرط الصلح عند الفتح ، أم أنها بقيت على ما كانت عليه يعدّونها ضريبة على ملك الأرض . وكذلك ليس من الجلي ما يقصده مؤرخو العرب إذ يذكرون خراج مصر ، أيقصدون كل ما يجبى من أموالها ، أم يقصدون الجزية وحدها ، أم الخراج وحده . غير أنه يلوح لنا أنهم إنما يقصدون الخراج ، فقد جاء عنهم أن عدد من فرضت عليهم الجزية دينارين : ستة آلاف ألف نفس ، وجاء بعد ذلك أن مقدار المال الذي جبي من مصر كان اثني عشر ألف ألف دينار[1] . ويقول مؤرخو المسلمين إن هذا المال

(١) نقل السيوطي عن عبد الله بن صالح هذه الأرقام وأبو صالح (صفحة ٨٢) يذكر عبارة هامة وهي أن عمراً في سنة ٢٠ للهجرة جبى ألف ألف دينار. وفي سنة ٢٢ للهجرة جبى اثنى عشر ألف ألف دينار. ومعنى ذلك أنه في السنة التي فتح فيها حصن بابليون بلغ مقدار الجزية ألف ألف ثم زاد ذلك المقدار إلى اثني عشر ألف ألف بعد عام الفتح ، وهذا يلوح لنا قريب الاحتمال. وقد ذكر ابن حوقل المقدار نفسه أي اثني عشر ألف ألف دينار وذلك نقلاً عن أبي حازم القاضي(Bibl. Geog.Arabe Part II) صفحة ٨٧ وهو يذكر صراحة أن المقدار المذكور هو الجزية وحدها. وأما البلاذري فإنه عندما ذكر خراج مصر الذي جباه عمرو جعله ألفي ألف دينار (صفحة ٢١٦) ولا بد من أن نعزو هذا الخلاف إلى خطأ النساخ وقد تكرر هذا الخطأ مرة أخرى إذ جاء فيه أن الخراج الذي جمعه عبد الله بن سعد كان أربعة آلاف ألف بدل أربعة عشر ألف ألف. ويذكر اليعقوبي (الكتاب السابق الذكر الجزء السابع صفحة ٣٣٩) أن عمراً جبى أربعة عشر ألف ألف دينار في السنة الأولى من ولايته ثم عشرة آلاف ألف في السنة التي تليها ولكنا لا نستطيع تعليل هذا الاختلاف بسهولة والظاهر أن تواتر الأدلة يثبت أن الجزية كانت اثني عشر ألف ألف دينار وهذا مع أن المقريزي ذكر في الخطط صفحة ٧٦ من الجزء الأول أن أهل مصر الذين فرضت عليهم الجزية بلغ عددهم ثمانية آلاف ألف.

أقل مما كان يجبيه المقوقس ومقداره عشرون ألف ألف دينار[1] . فإذا صح لنا أن نصدّق هذه الأعداد ونثق في أنها قدّرت على أساس واحد في الحالين ، وأنها تصلح لأن تكون أساساً للمقارنة ، كان لا بدّ لنا أن نتخذها دليلاً على أن حكم العرب كان بركة على المصريين خفف عنهم وطأة الضرائب . على أن الأمر كان على غير ذلك ، إذ أن المال الذي يذكره العرب لا يقصد منه إلا مال الجزية ، في حين أن ما يذكر عن أموال الروم لا يقصد به في أغلب الظن الجزية وحدها ، إذ أن الروم كانوا يجبون من مصر جزية على النفوس ، وضرائب أخرى كثيرة العدد[2] . ومع كل هذا فإنه مما لا شك فيه أن ضرائب الروم كانت فوق الطاقة ، وكانت تجري بين الناس على غير عدل ، إذ كانت تعني منها طائفة ممتازة من أفراد أو جماعات[3] . وكذلك لا شك في أن الدولة في أيام هرقل كانت في أشدّ الحاجة إلى المال ، وذلك في السنوات التي قبل الفتح ، فليس ثمة من سبب يحدو بنا إلى تكذيب ما ذكره مؤرخو المسلمين من خفة وطأة الضرائب على المصريين بعد فتح العرب . هذا إلى أن العرب أزالوا ما كان مقرراً من التفريق بين الناس في جباية الضرائب ، وإعفاء بعضهم منها ، غير أن النفس بها شيء من الشك في أمر الإسكندرية ، إذ من المحقق أن أهلها كانوا شديدي الضجر من الحكم الجديد . ولعل هذا الضجر قد لحقهم لما أصابهم من زوال بعض امتياز كان لهم ، إذ لعلهم كانوا من قبل لا تفرض عليهم

---

(١) نجد اضطراباً في قول أبي صالح فالظاهر أنه يذكر (صفحة ٨١) أن الروم كانوا يجبون عشرين ألف ألف دينار ويذكر في الوقت عينه أن هرقل طلب من قيرس أن يجبي له ثمانية عشر ألف ألف ولعله يقصد أن قيرس احتفظ بما زاد من ذلك المقدار الذي جباه .

(٢) أنظر كتاب ملن (Eg. Under Rome. Rule) صفحة ١٢١ ـ ١٢٢ وكل هذا الفصل جدير بأن يقرأ لأنه يظهر أن الضرائب كانت كثيرة الأنواع وغير عادلة كما أنه يظهر أن العرب ساروا على نهج الروم ولزموه في كثير من تفاصيل نظامهم (أنظر مثلا صفحة ١١٩ و ١٢٥).

(٣) يذكر المستر ملن (في الكتاب السالف الذكر) نقلاً عن يوسفوس أن أهل الإسكندرية كانوا معافين من الجزية ولكنه لا يذكر المدة التي بقوا فيها على ذلك الإعفاء .

جزية على الأنفس ، أو لعلهم قد لحقهم ضرر لما أصاب المدينة في أرزاقها من فادح الخسارة في تجارتها ، وكساد أسواقها في مدة الحرب الطويلة التي حلت ببلدهم ، ومما فقدته من الخير عندما هاجر منها كثير من أغنياء التجار والأعيان عند الفتح وتسليم المدينة . وإذا صح أن عهد الصلح شرط على المدينة أن تفقد ما امتازت به قديماً وهو الإعفاء من جزية الأنفس ، كان من العسير علينا أن ندرك كنه ذلك الصلح . وأغلب الظن أن مدينة الإسكندرية قد حرمت من ذلك الامتياز قبل فتح العرب بحين من الدهر .

وقد رأينا فيما سلف أن الضريبة التي كان العرب يسمونها الجزية كانت دينارين على كل رجل ، ليس على الصغير الذي لم يبلغ الحلم ، ولا الشيخ الفاني . ولم تفرض على النساء ولا على الرقيق ولا على المجانين أو المساكين المعدمين . على أن الجزية وإن كانت في مجموعها على عدد الرؤوس عن كل رجل دينارين ، لم تكن على ما يظهر لنا واحدة على كل فرد ، بل كانت تختلف . وذلك لأن الدينارين لا يتكلف الغني في حملهما شيئاً ، في حين أنهما يبهظان الفلاح الفقير. فلعل الحاكم كان له الخيار أن يقسم من تفرض عليهم الجزية إلى ثلاثة أقسام : الفقراء وأوساط الناس والأغنياء ، فكان يضع على كل فئة قسطاً من الجزية خلاف ما يضعه على غيرها(١). وهذا أمر لا يأباه

---

(١) ذكر المقريزي عن يزيد بن أسلم أن عمر كتب إلى قواده يأمرهم أن يجعلوا الجزية بحيث يدفع الغني أربعة ويدفع الفقير أربعين درهماً، ولكن يلوح أن هذا التقسيم غير مدرج. غير أن الماوردي يقول إن الفقهاء اختلفوا في مقدار الجزية، فقال أبو حنيفة إن الجزية مقادير ثلاثة: (١) يؤخذ من الغني ثمانية وأربعون درهماً. (٢) ويؤخذ من الأوساط أربعة وعشرون درهماً. (٣) ويؤخذ من الفقراء اثنا عشر درهماً. ويذكر أن هذه المقادير هي الحدود التي ينبغي للولاة أن يتجاوزوها أو يخرجوا عنها باجتهادهم. ولا يسعنا إذا قرأنا الماوردي إلا أن نعجب بروح العدل ومراعاة القصد التي تسري في كل نظام الضرائب الذي يصفه. ولنأت من ذلك بمثل وذلك قوله إنه إذا نقض بعض أهل الذمة عهدهم بأن أبوا دفع الجزية لم يحل للمسلمين قتلهم ولا أخذ أموالهم أو أولادهم ما داموا لا يقاتلونهم على أنه يجب أن يؤمن هؤلاء الناقضون حتى يخرجوا من أرض الإسلام فإذا =

العقل ولا يرى فيه ظلماً ، غير أنه كان بلا شك عرضة لأن يفسد . وقد تطرق إليه الفساد ، فمكن الحكام أن يزيدوا مقدار الجزية ويمزقوا بذلك عهد الصلح . فإنك إذا نظرت إلى الأمر في ذاته لم تجد بأساً بأن تكون الجزية على الناس بحسب طاقاتهم مع بقاء جملتها واحدة لا تتغير وكذلك لا تجد بأساً في أن تكون خراج الأرض في جملته متغيراً بحسب السنة وخصبها، وأن يتغير ما يفرض على صاحب الأرض من الخراج بحسب خصب أرضه ومقدار ثمرتها ، ولكن ليس في طاقة البشر أن يبقى مثل هذا النظام ثابتاً لا تفسده الأطماع . فكان لا بد له من عدل كامل لا شائبة فيه كما يبقى على صلاحه ، غير أنه كان عرضة لأن يداخله الفساد وتعصف به الأطماع ، ولم يكن بالعجيب أنه قد فسد بعد حين من العمل به .

وإن هذا لموضع لذكر ما رواه ابن عبد الحكم أن الخليفة عمر بن الخطاب تقدّم إلى عمرو بن العاص في أن يستشير البطريق بنيامين(١) في خير وسيلة لحكم البلاد وجباية أموالها ، فأشار عليه البطريق بالشروط التالية :

(١) أن يستخرج خراج مصر في أوان واحد عند فراغ الناس من زروعهم .
(٢) أن يرفع خراجها في أوان واحد عند فراغ أهلها من عصر كرومهم .
(٣) أن تحفر خلجانها كل عام .
(٤) أن تصلح جسورها وتسدّ ترعها .

= أبوا الخضوع والخروج وجب إخراجهم قسراً - ولا شيء أدل من ذلك على رأي المسلمين في دوام العقد بين الحامين وبين أهل الذمة المحميين .

(١) يذكر ابن عبد الحكم أن المقوقس هو الذي استشير ولكنه بلا شك يرى أن المقوقس هو بنيامين وقد ذكر ذلك في مواضع عدة ولا شك أن عمراً قد يكون سأل قيرس السؤال عينه ولكن ابن عبد الحكم يجعل المقوقس حياً في أيام ثورة منويل وفوق ذلك فالظاهر أن الاستشارة هي نفسها التي سبق نقلها عن ساويرس مع أن ساويرس يذكر أن نصيحة بنيامين كانت بوجه عام ويورد المقريزي صيغة أخرى للجواب تختلف عن هذه بعض الاختلاف فإنه يجعل من شروط الحكومة الطيبة : (١) أن يجبى الخراج من غلة الأرض ، (٢) الا يباح مطل أهلها . (٣) أن يعطى العمال أرزاقهم بغير انقطاع .

(٥) ألا يختار عامل ظالم ليلي أمور الناس[١].

وكان ذلك الشرط الخامس أشق الأمور وأصعبها تحقيقاً، فإن السادة التي جرى عليها الحكام في اختيار العمال كانت لا بد أن توجد فيهم تلك الصفات التي تفسد نظام الحكم وتجعله مشئوماً.

إنا لا نشك في أن عمرو بن العاص كان في أول حكمه لا يقصد إلا العدل والرأفة بأهل البلاد، ولكن الخليفة لم يواته في هذا ولم يوافقه عليه. فقد رأى الخليفة أن عمراً قد ملأ أنباره بالقمح من مصر ودر على خزائنه الذهب، ومد سلطان العرب على فسيح البلاد، ولكن الخليفة عمر لم يجزه بذلك إلا هواناً وجحوداً. وقد بقيت صيغة بعض كتب مما تردد بين الخليفة وواليه، وإنا لا نشك في صحتها[٢]، وهي تظهر لنا ظهوراً جلياً ما كان عليه الرجلان في صلتهما. فقد كتب الخليفة عمر مرة إلى عمرو[٣]: «أما بعد، فإني فكرت في أمرك والذي أنت عليه فإذا أرضك أرض واسعة عريضة رفيعة وقد أعطى الله أهلها عدداً وجلداً وقوة بر وبحر، وإنها قد عالجتها الفراعنة وعملوا فيها عملاً محكماً مع شدة عتوِّهم وكفرهم، فعجبت من ذلك وأعجب مما عجبت أنها لا تؤدي نصف ما كانت تؤديه من الخراج قبل ذلك على غير قحوط ولا جدب. ولقد أكثرت في مكاتبتك في الذي على أرضك من الخراج وظننت أن ذلك سيأتينا على غير نزر ورجوت أن تفيق فترفع إليَّ ذلك فإذا أنت

---

(١) ذكر المقريزي الشرط الخامس هكذا: «ولا يقبل مطل أهلها يريد البغي» وذكره في موضع آخر على هذه الصورة: «ولا يقبل مطل أهله ويوفى لهم بالشروط ويدر الأرزاق على العمال لئلا يرتشوا ويرتفع عن أهله المعاون والهدايا ليكون قوة لهم» (المعرب).

(٢) أنظر كتاب Weil «Geschichte der Chalifen» الجزء الأول هامش صفحة ١٢٥ وقد رأى ابن عبد الحكم هذه الكتب بنفسه وهو يورد نصها. ونقل عن (De Sacy) أنه يسلم بصحتها كل التسليم مستنداً في رأيه هذا على قدم أسلوب لغتها وقد اتبعنا ترجمة (Weil) اتباعاً تاماً.

(٣) نقلنا هذا النص عن المقريزي رواه عن ابن عبد الحكم (المعرب).

تأتيني بمعاريض تعبأ بها لا توافق الذي في نفسي . لست قابلاً منك دون الذي كانت تؤخذ به من الخراج قبل ذلك ولست أدري مع ذلك ما الذي نفرك من كتابي وقبضك فلئن كنت مجرباً كافياً صحيحاً إن البراءة لنافعة وإن كنت مضيعاً نطعاً إن الأمر لعلى غير ما تحدث به نفسك . وقد تركت أن أبتلي ذلك منك في العام الماضي[1] رجاء أن تفيق فترفع إلى ذلك وقد علمت أنه لم يمنعك من ذلك إلا أن عمالك عمال السوء وما توالس عليك وتلفف اتخذوك كهفاً وعندي بإذن الله دواء فيه شفاء عما أسألك فيه فلا تجزع أبا عبد الله أن يؤخذ منك الحق وتعطاه فإن النهر يخرج الدر والحق أبلج ودعني وما عنه تلجلج فإنه قد برح الخفاء والسلام[2] .

فردّ عمرو على ذلك بأن قال : إن الخراج كان من قبله أوفر وأكثر والأرض أعمر لأن الفراعنة على كفرهم كانوا أرغب في عمارة أرضهم من العرب مذ كان الإسلام[3] ثم وجه إليه شكوى مما وجهه إليه من شديد التأنيب وقال : « ولقد عملنا لرسول الله ﷺ ولمن بعده فكنا بحمد الله مؤدين لأماناتنا حافظين لما عظم

---

(١) يظهر من هذا أن تاريخ هذه المراسلة كان حوالي أول سنة ٦٤٤ .

(٢) وقد آثرنا نقل الكتاب كله حتى يتم المعنى . وأما المؤلف فقد اقتضب فيه ولم يذكر إلا إلى قوله «عما أسألك فيه» وقد حذف من وسطه جزءاً من أول «ولست أدري مع ذلك ما الذي نفرك من كتابي» إلى قوله «وقد تركت أن ابتلي منك في العام الماضي» . وفي ترجمة المؤلف للكتاب شيء من الإجمال (المعرب) .

(٣) ذكر ابن رستاه(«Bibl. Geog. Arabe» الجزء السابع صفحة ١١٨) أن خراج مصر في مدة الفراعنة كان ستة وتسعين ألف ألف دينار . وقال أبو صالح إنه في مدة فرعون موسى بلغ المال تسعين ألف ألف . وقال المقريزي إن الخراج كان تسعين ألف ألف ثم قال إن ابن دحية قال: إن الدينار كان في ذلك الزمن يقوم بثلاثة دنانير إسلامية . وذكر الشريف الحراني أنه وجد بالصعيد مكتوباً بلغة الصعيد مما نقل إلى العربية جاء فيه أن خراج مصر في مدة يوسف بلغ أربعة وعشرين ألف ألف وأربعمائة ألف دينار وقدر ذلك ثلاثة وسبعون ألف ألف دينار إسلامية (أنظر تعليق المستر Evett على صفحة ٨٠ من كتاب أبي صالح) .

(٣-) لم نذكر من نص كتاب عمر إلا منذ ابتداء الموضع الذي اختاره المؤلف (المعرب) .

الله من حق أئمتنا نرى غير ذلك قبيحاً والعمل به شيناً فتعرف ذلك لنا ونصدق فيه قلبنا . معاذ الله من تلك الطعم ومن شر الشيم والإجتراء على كل مـأثم فامض عملك فإن الله قد نزهني عن تلك الطعم الدنية والرغبة فيها بعد كتابك الذي لم تستبق فيه عرضاً ولم تكرم فيه أخاً . والله يا ابن الخطاب لأنا حين يراد ذلك مني أشـد غضباً لنفسي ولهـا إنزاهـاً وإكرامـاً ، وما عملت من عمـل أرى علي فيـه متعلقاً ، ولكني حفظت ما لم تحفظ ولو كنت من يهود يثرب ما زدت . يغفر الله لك ولنا . وسكت عن أشياء كنت بها عالماً وكان اللسان بها مني ذلولاً ولكن الله عظم من حقك ما لا يجهل ».

ولكن هذا الرد السهل في أسلوبه الجليل في معناه لم يكن له أثر في عمر فإنه رد عليه في جفاء فقال(١) : « أما بعد ، فإني قد عجبت من كثرة كتبي إليك في إبطائك بالخراج وكتابك إليَّ بثنيات الطرق ، وقـد علمت أني لست أرضى منـك إلا بـالحق المبين ، ولم أقـدمـك إلى مصـر(٢) أجعلهـا لـك طعمـة ولا لقومك ، ولكني وجهتك لما رجوت من توفيرك الخراج وحسن سياستك ، فإذا أتاك كتابي هذا فاحمل الخراج فإنما هو فيء المسلمين وعندي من قد تعلم قوم محصورون والسلام » .

وقد طلب عمرو أن ينتظر به على الناس حتى تدرك غلتهم ـ متبعاً في ذلك مشورة بنيامين وقال لعمر إنـه لا يستطيـع أن يزيـد الخراج على النـاس بغير أن يؤذيهم ، وإن الرفق بهم خير من التشديد في أمرهم وإكراههم على أن يبيعـوا ما هم في حاجة إليه في أمـور معيشتهم(٣) . لكي يؤدّوا ما يـطلب منهم . وقد اتهمه (فيل) في مراجعته هذه بالنفاق ، وأنه إنما كان يضن بالمال كي يحتفظ به لنفسه ، غير أنا لا نجد ما يدعونا إلى مثل ذلك الظن فإنا لو آمنا بأن الطمع والجشع

---

(١) آثرنا كتابة الخطاب من أوله نقلاً عن المقريزي (المعرب).

(٢) اقتبس المؤلف عمر من أول هذه الجملة (المعرب).

(٣) ترجمنا هـذه الجملة عن المقريـزي الخطط الجـزء الأول صفحة ٧٨ وقـد جاءت هـذه المراسلة في كتاب البلاذري صفحة ٢١٩ (المؤلف).

قد دبا في قلبه لم يكن لنا أن نذهب إلى أنهما قد ملكا عليه لبه فأنسياه العدل ، وجعلاه يتخلى عن أداء أمانته نحو المصريين . غير أن عمر جعل كل قوله وراء ظهره ودبر أذنه فلم يستشعر رحمة في جباية الأموال[1] فأرسل محمد بن مسلمة إلى مصر وأمره أن يجبي منها ما استطاع من المال فوق الجزية التي أرسلها عمرو من قبل . وقيل في رواية أخرى إنه إنما أوفده إلى عمرو لكي يقاسمه ماله . وقد اتهم ابن مسلمة عمرو بن العاص بأنه كان يتستر بالدفاع عن أهل مصر لحاجة في نفسه يريد قضاءها ، كما اتهمه عمر بن الخطاب بالخيانة والتفريط . ولكن عمراً كان يدافع عن المصريين كما أقرّ ابن مسلمة فإذا أضفنا إلى هذا ما قاله في الدفاع عن نفسه رجح عندنا صدقه وإخلاصه ، واستبعدنا إتهامه . وفي الحق أن عمر بن الخطاب أولى بأن يتهم بالحرص ، فقد روى البلاذري أنه كان كلما استعمل عاملاً على بلد أثبت مقدار المال الذي عليه جبايته منه ، فإذا زادت الجباية على ذلك شيئاً قاسم العامل فيه أو أخذه في بعض الأحيان كله ولهذا لم ينج منه البطل خالد ابن الوليد نفسه فإنه بعث إليه في الشام بمن يحاسبه على ماله ، وأمره أن ينزل عن نصفه ، حتى لقد قيل إنه قد أخذ إحدى نعليه . وقد أشار بعضهم على عمر بأن يرد عليه ما أخذ منه فقال : « والله لا أرد شيئاً فإنما أنا تاجر للمسلمين »، ولكنه كان إذا قال المسلمين لم يقصد إلا نفسه أو تلك الفئة القليلة التي كانت معه في مكة . وقد كان ذلك وبالاً عليه ، فإن ذلك الرأي الذي كان يراه في أداء أمانته نحو المسلمين وملء بيت المال مما يجمعه من البلاد التي فتحها المسلمون منذ حين ، كان كل ذلك سبباً في القضاء على حياته .

وقد حذق خلفه ذلك الدرس وهو لعمري درس وبيل ، فإن عثمان عزل عمراً عن ولاية مصر واستعمل عليها عبد الله بن سعد ، وكان عمر قد استعمله

---

(١) إنا ننقل هنا ما ذهب إليه المؤلف من رأيه في عمر ولنا رأي يخالفه كل المخالفة إذ أن عمر وسائر الصحابة كانوا في كل اقوالهم وأفعالهم صادرين عن رغبة في الخير لم يوفق المؤلف إلى تفهمها واكتناهها (المعرب).

مع عمرو بن العاص على الصعيد والفيوم . فزاد في جباية الأموال ألفي ألف دينار حتى بلغ ما جمعه أربعة عشر ألف ألف دينار . فقال عثمان لعمرو عند ذلك : « إن اللقاح بمصر بعدك قد درّت ألبانها » فأجابه عمرو « ولكنها أعجفت فصيلها ». وكانت زيادة الجزية فوق ذلك نقضاً للعهد فقد بينا فيما مضى أن معاوية عندما أمر وردان أن يزيد الجزية على القبط قال له إن ذلك غير ممكن وإلا نقض عهد الصلح[1] . وقد روينا عن عروة بن الزبير أنه قال : « إن الناس كان يفرض عليهم ما لا طاقة لهم به فآذاهم ذلك مع أن عمرو بن العاص كان قد عقد لهم عقداً جعل لهم فيه شروطاً معلومة ».

وذلك الوصف يحملنا على أن نحمد لعمرو عدله ، غير أن ابن عبد الحكم روى رواية إن صحت كانت ناقضة لذلك ، فقد قال إن عمرو بن العاص أنذر القبط أن من أخفى منهم كنزاً من الكنوز اقتص منه بالقتل . فسعى إليه بأحد قبط الصعيد اسمه بطرس أنه يخفي كنزاً . فلما مثل بين يديه أنكر ذلك وأصر على الإنكار ، فسجنه عمرو ، وسأل بعد حين فقال هل ذكر بطرس اسم أحد من الناس ، فقيل له إنه لم يذكر إلا اسم راهب في الطور . فأمر عمرو فأخذ خاتم بطرس وكتب كتاباً إلى ذلك الراهب فقال فقه «أرسل إليّ ما عندك» ثم ختمه بذلك الخاتم . فجاء إليه بعد مدّة رسول يحمد قدراً مقفلة عليها خاتم من رصاص ففتحه عمرو فوجد فيه رقعة كتب عليها «إن مالك تحت الحوض» . فأمر عمرو بالماء الذي في الحوض فأفرغ ونزعت الأحجار التي في قاعه فوجدت غرفة فيها اثنان وثلاثون[2] مدّاً من نقود الذهب ، فأمر عمرو بضرب

---

(١) البلاذري صفحة ٢١٧ ويتفق ذلك مع رواية المقريزي وقد جاء رد وردان في المقريزي هكذا «كيف نزيد عليهم وفي عهدهم أن لا يزاد عليهم شيء» ولكنه يزيد على ذلك قوله إن أمر معاوية كان أن تزاد الجزية قيراطاً وذلك جزء من ثمانية وأربعين جزءاً أو هو نحو ٢٪.

(٢) ذكر ابن دقماق أنها اثنان وخمسون .

(٢-) ورد في كتاب المقريزي نقلاً عن ابن عبد الحكم «فوجد فيها اثنين وخمسين اردباً ذهباً مصرية مضروبة» (المعرب).

عنق بطرس عند باب مسجده في بابليون . ولا يسعنا أن نمرّ على قصة كهذه بغير كلمة نقولها ، فإنها غير جديرة بالتصديق ولا تحتمل النقد فما هي إلا قصة من تلك القصص التي خلقها الخيال ، وكان ذلك المؤرخ مغرماً بإيراد أمثالها يحلي بها كتابه . فإنه من الثابت أن القبط كانوا أجدر الناس بأن يأسفوا مر الأسف عندما عزل عنهم عمرو بن العاص .

لم يبق إلا الشيء اليسير فوق ما قلناه في أمر الضرائب ، غير أن أمراً واحداً يجب أن نذكره لما له من الشأن . وذلك أن المسلمين في أول الأمر لم يبح لهم أن يملكوا الأرض ، وكان إقطاع الأرض في ذلك الوقت قليلاً[1] ، إذ كان الرأي أن يبقى العرب على رباطهم لا يشتغلون بالزرع ولا يحلون بالبلاد كأهلها . فلما أن اطمأنوا في البلاد ، أخذ ذلك المنع يرتفع عنهم ، وأبيح لهم أن يملكوا الأرض ، وكانوا إذا ملكوا أرضاً دفعوا عنها الخراج كسائر الناس . ولم يتغير نصيب أرض من الخراج إذا ملكها مسلم من قبطي ، بل بقي على حاله ، والناس فيه سواء . ولهذا كان القبطي إذا دخل في الإسلام لم يرتفع عنه خراج أرضه ، ولكن الجزية كانت على غير ذلك ، إذ كانت الجزية سمة لأهل الذمة وعلامة لغير المسلمين . فكان الدخول في الإسلام كافياً لزوالها إذ تزول بذلك صفتا الذمة واختلاف الدين . وهذا أمر قد أجمع عليه مؤرخو العرب ، فإن المقريزي يأخذ على عمر بن عبد العزيز (وكانت وفاته في شهر يناير من عام ٧٢٠ للميلاد) أنه حكم بأن الذميّ إذا مات استحقت الجزية من ورثته . ويقول المقريزي « يحتمل أن تكون مصر فتحت بصلح فذلك الصلح ثابت على من بقي منهم وإن موت من مات منهم لا يجعل على خلفه[2] مما صالحوا عليه

---

(١) ذكر ابن عبد الحكم أن عمر لم يقطع إلا ألف فدان في منية الأصبغ لابن سندر وكان أقطاعاً عظيماً .

(٢) نص قول المقريزي فيه خلاف عن هذا المعنى فهو نقيضه إذ قال «وإن موت من مات منهم لا يضع عنهم مما صالحوا عليه شيئاً» فهو على ذلك يبرر أن يطالب ورثة الميت بجزيته ولا يخالف رأي عمر بن عبد العزيز في ذلك والواقع أن أول سياق الرواية يدل =

شيئاً ». ولكن روي عن عمر بن عبد العزيز نفسه أنه « وضع الجزية عمن أسلم من أهل الذمة من أهل مصر ، وألحق في الديون صلح من أسلم منهم في عشائر من أسلموا على يديه ، وكانت تؤخذ قبل ذلك ممن أسلم ». وأول من أخذ الجزية ممن أسلم من أهل الذمة الحجاج بن يوسف الثقفي ثم كتب عبد الملك بن مروان إلى عبد العزيز ابن مروان أن يضع الجزية على من أسلم من أهل الذمة ، فكلمه ابن جحيرة في ذلك فقال : « أعيذك بالله أيها الأمير أن تكون أوّل من سن ذلك بمصر ، فوالله إن أهل الذمة ليتحملون جزية من ترهب منهم فكيف تضعها على من أسلم منهم فتركهم عند ذلك »[1] .

وقيل إن ابن شريح[2] وهو الذي جاءه أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز كتب إلى الخليفة يقول إن الإسلام قد أضر بالجزية حتى لقد نقص عشرون ألف دينار من عطاء أهل الديوان ، فكتب إليه الخليفة كتاباً شديداً قال فيه « أما بعد ، فقد بلغني كتابك وقد وليتك جند مصر وأنا عارف بضعفك ، وقد أمرت رسولي بضربك على رأسك عشرين سوطاً . فضع الجزية عمن أسلم قبح الله رأيك ، فإن الله إنما بعث محمداً ﷺ هادياً ولم يبعثه جابياً . ولعمري لعمر أشقى من أن يدخل الناس كلهم الإسلام على يديه »[3] .

= على أن المقريزي إنما يروي رأي عمر نفسه فقد جاءت القصة في المقريزي هكذا: «وكتب عمر بن عبد العزيز إلى حيان بن شريح أن يجعل جزية موتى القبط على أحيائهم وهذا يدل على أن عمر كان يرى أن أرض مصر فتحت عنوة وأن الجزية إنما هي على القرى فمن مات من أهل القرى كانت تلك الجزية ثابتة عليهم وإن موت من مات منهم لا يضع عنهم من الجزية شيئاً. قال: ويحتمل أن تكون مصر فتحت بصلح وذلك الصلح ثابت على من بقي منهم وإن موت من مات منهم لا يضع عنهم مما صالحوا عليه شيئاً».
وهذا بالطبع معناه أن المقريزي إنما يورد حجة عمر بن عبد العزيز في تبرير جعل الميت من القبط على ورثته في كل حال سواء قيل إن مصر فتحت عنوة أو صلحاً (المعرب).

(١) أخذنا هذا النص عن المقريزي (المعرب).

(٢) جاء في الأصل الإنجليزي (ابن شريك) وهو تحريف (المعرب).

(٣) قد أثبتنا رواية المقريزي كما وجدناها نحن، ولكن المؤلف في الأصل الإنجليزي ظن أن =

وعلى ذلك قد كان الدخول في الإسلام ربح وغنم . ولقد كان عهد الصلح مع القبط كفيلاً من الوجهة النظرية بأن يكونوا آمنين في دينهم ، غير أن الأمر صار بعد حين إلى خرق العهد ونقضه . فالحق أن الأمن في الدين إذا كان مقترناً بأن يكون الرجل مهيناً بين الناس ، وأن يحمل ثقلاً في ماله ، لم يكن أمناً حقيقياً ولا باقياً . فلما انتشر الإسلام بين الناس زادت وطأته اشتداداً على القبط ، وأصبح عبء الجزية ثقيلاً لا ترضاه النفوس ، وأصبح أصحاب الجزية من اليهود والنصارى بعد حين وقد صاروا في قلة ظاهرة بسبب من كان يسلم منهم عاماً بعد عام . فكان هذا الأمر فاسداً إذ هو بمثابة رشوة لتحريض النصارى على الخروج من ملتهم ، فوق ما كان من أثره في نقص مقدار الأموال نقصاً ظاهراً ، وكان نقص الجزية سريعاً ، فبينا كان مقدارها في أيام عمرو اثني عشر ألف ألف دينار ، وفي أيام خلفه الظالم عبد الله بن سعد أربعة عشر ألف ألف ، إذا بها في خلافة معاوية خمسة آلاف ألف بعد أن أسلم عدد عظيم من القبط ، ثم إذا بها في خلافة هارون الرشيد أربعة آلاف ألف ثم ثبتت الجزية على ثلاثة آلاف إلى أواخر القرن العاشر(٢) . ولما حدث هذا النقص في الأموال التي

= الجملة الأخيرة من قول المقريزي نفسه، وترجمة الأصل الإنجليزي هكذا «ويعلق المؤرخ العربي على ذلك وله في ذلك الحق بقوله . (ولعمري إن أكبر ما كان يرجوه عمر أن يدخل الناس كلهم في الإسلام) ولما كان تصحيح الرواية لا يذهب بشيء من المعنى الذي قصده المؤلف آثرنا تصحيحها (المعرب) .

(١) راجع كتاب الخطط . الجزء الأول صفحة ٧٨ والصفحتين السابقتين لذلك .

(٢) ذكر ذلك الخبر اليعقوبي (مات في سنة ٢٦٠ للهجرة) Bibl. Geog. Arabe. Part VII (صفحة ٣٣٩) ولا يتفق كل الاتفاق مع ما جاء في كتاب أبي صالح إذ يقول إن الجزية كانت خمسة آلاف ألف دينار في زمن أحمد بن طولون وإنها كانت أربعة آلاف ألف في مدة يعقوب بن يوسف وإنها نزلت بعد ذلك إلى ثلاثة آلاف ألف (صفحة ٨٢) ولكن من الجلي أن الواجب تفضيل المؤرخ الأسبق في التاريخ . حقاً إن ابن رسته يقول إنه في مدة عبد الله بن الحبحاب كان الخراج الفي ألف درهم وسبعمائة ألف درهم وسبعة وثلاثين وثلثمائة درهم لكنه قل في أيام موسى بن عيسى حتى صار ألفي ألف درهم ومائة وثمانين ألف درهم وكان ذلك حوالى سنة ١٨٠ هجرية أو نحو آخر القرن الثامن Bi- =

كانت تجبى من الجزية استحدث الحكام وسائل جديدة يعوّضون بها ما نقص من مال الجزية ، وليس ثمت من شك في أن الحكام عندما استحدثوا تلك الضرائب الجديدة فرّقوا فيها بين معاملة المسلمين وأهل الذمة ، فميزوا المسلمين فيها . فأكبر الظن على ذلك أن المسيحيين قد آل أمرهم في حقيقته ومظهره إلى زيادة فيما يحملون ، وكان عبؤهم يزيد عليهم ثقلاً كلما قل عددهم ، فلا عجب إذن أن يخضع كثير من القبط ، فيسوقهم أتيّ الحوادث إلى الإسلام ، بل العجب أن يبقى عدد عظيم منهم ثابتاً في جرية ذلك الآتي ولم تستطع عواصف الحدثان التي توالت عليهم ثلاثة عشر قرناً أن تزعزعهم عن عقيدة قائمة في قلوبهم على صخرة .

على أننا إن قلنا ذلك فلسنا ننسى أن التاريخ لم يحو بين صفحاته ما هو أعجب من العرب وفتحهم ، إذ جاءوا إلى مصر فئة قليلة من الصحراء فانتصروا بها ، ثم نقول إجمالاً إنهم أقاموا لأنفسهم بنياناً مما هدموه فيها من ديانة مسيحية ، ومدنية بيزنطية ، قد اجتمع بها ضعف ورقة ، إلى جمال وروعة ، منذ امتزجت بها أكبر المدنيات القديمة الثلاث ، المدنية المصرية والمدنية اليونانية والمدنية الرومانية .

= ble. Geog. Arab صفحة ١١٨) غير أنه من الصعب أن نعتقد أن مثل هذا التغير العظيم يمكن أن يحدث في ١٥٠ سنة والحق أن الأستاذ (Stanly Lane Poole) في كتاب (The Story of Cairo) صفحة ٦٠ يرى أن التغير لم يأت إلا بطيئاً فقال: «وبعد أن مضى على الفتح تسعون عاماً يئس أحد الولاة من تزايد المسلمين تزايداً كبيراً فاضطر إلى إحضار خمسة آلاف عربي إلى مصر السفلى ولم تصر مصر بلاداً إسلامية إلا بخطوات بطيئة وبعد الامتزاج بالمصاهرة والتكاثر بالمهاجرة» والظاهر أن هذا الرأي يستهين بالضغط على القبط وما نشأ عنه . .

الفصل التاسع والعشرون

ثورة الاسكندرية بقيادة منويل

موت عمر ـ عثمان يعزل عمرو عن ولاية مصر ـ صفة عبد الله بن سعد ـ يتآمر أهل الإسكندرية مع القسطنطينية ـ يبعث منويل إلى مصر ليستعيدها ـ الترحيب به في الإسكندرية ـ بيان منشأ خطأ المؤرخ (جبون) وتصحيحه ـ عودة عمرو إلى ولاية الحرب في مصر ـ موالاة القبط للعرب ـ مسير جيش الروم إلى نقيوس ـ وقوع قتال شديد هناك ـ هزيمة الروم وارتدادهم إلى الإسكندرية ـ يفتح العرب المدينة عنوة ـ ما طلبه بنيامين من عمرو ـ ما لهذا الحادث من شأن ـ منشأ بعض غلطات التاريخ .

ظهر بعد أن فتح مصر لم يتم ، فإن الحرب عادت جذعة بعد أن ظن الناس أنها قد وضعت أوزارها ، إذ جاء الروم يسعون سعي المستميت لكي يسترجعوا ما فقدوه من ملكهم ، ولا يسعنا إلا أن نصف هذا السعي ولو على وجه الإيجاز .

وقد أخطأ عمر بن الخطاب في أنه كان مع عماله جميعاً على سوء الظن يتوقعون منه العزل والمحاسبة ، ويأخذ أموال بلادهم كلها لا يدع لهم فيها شيئاً . وقد كان لهذه الخطة أثر في التعجيل به ، فقتل لبضعة أيام بقيت من ذي الحجة من عام ٢٣ للهجرة ، ودفن في غرة المحرم من عام ٢٤ للهجرة[١] ، وفي ذلك اليوم أختير عثمان خليفة له . على أن عمر وإن أخطأ في بعض أمره لم تلق دولة المسلمين خيراً بوفاته وولاية خلفه، فإنه إن كان يضايق خير ولاته ويسيء

(١) ٧ نوفمبر سنة ٦٤٤ .

إليهم فقد كان عثمان الذي جاء بعده يعزلهم . وكان من آخر ما أتاه عمر في حياته أن قلل من سلطان عمرو بن العاص ، وذلك بأن ولي عبد الله بن سعد بن أبي سرح حكم الصعيد والفيوم وجعل إليه جباية الخراج. فأتم عثمان ما شرع فيه عمر بأن عزل ابن العاص عن ولاية مصر ، وجمع ولايتها جميعاً لعبد الله بن سعد ، فجاء هذا ليلي أمره من مدينة شطنوه في إقليم الفيوم وكان مقيماً بها .

وقد اختلفت الآراء في هذا الوالي الجديد فقال عنه النواوي : « كان من أعقل قريش وأشرفهم »[1] في حين أن عمرو بن العاص نعى عليه ضعفه وقلة كفايته في حكم البلاد وفي قيادة الجيوش ، ويصفه الطبري بأشنع الصفات فيقول عنه : « لم يكن في وكلاء عثمان أسوأ من عبد الله والي مصر »[2] . وكانت ولايته هذه في وقت ساء فيه حكم الولاة وثارت ثورة الناس عليهم وعلى الخليفة لجورهم في الحكم . والظاهر أن من وصف عبد الله وصفاً حسناً إنما يدل على سخافته وحماقته ، وليس لوصفه قيمة في التاريخ فإنه لا مراء فيما ارتكبه في مصر من الظلم . وقد ولاه الخليفة قصداً لكي يزيد في جباية الجزية . وإن لدينا من الأسباب ما يحملنا على أن نقول إن عبد الله قد جعل أوّل همه زيادة الضرائب على أهل الإسكندرية ، إذ لا شك أنهم كانوا عند ذلك يرزحون تحت عبء ثقيل من الضرائب . ولقد كان من أثر هذا العبء الثقيل أن

---

(١) ياقوت طبعة (Wustenfeld) صفحة ٣٤٥ .

(٢) أنظر طبعة (Zotenberg) الجزء الثالث صفحة ٥٨٣ وما بعدها. ولما دعا عثمان ولاته ليشيروا عليه فيما ينكر الناس منه تكلم عبد الله بصراحة عظيمة تشوبها سخرية فقال «يا أمير المؤمنين إن الناس أهلّ طمَع فأعطهم من هذا المال تعطف عليك قلوبهم» ولكن هذا لم يكن قول عمرو بن العاص فإن استقامته التي لا تعرف الهوادة أو الخوف تظهر في قوله «أرى أنك قد ركبت الناس بما يكرهون فاعتزم أن تعتدل فإن أبيت فاعتزم أن تعتزل فإن أبيت فاعتزم عزماً وامض قدماً» فجزاه عثمان على ذلك بأن قال له «قمل فروك، أهذا الجد منك» غير أنه اتبع مشورته في ذلك الحين (المؤلف).

(٢) أخذنا النصوص في الهامش السابق عن الطبري وفي قول عمرو خلاف مع الأصل الانجليزي فآثرنا أخذ رواية الطبري إذ ليس فيها اختلاف عظيم في المعنى عما جاء في الأصل الانجليزي ولا سيما أن المؤلف لم يذكر الأصل الذي نقل عنه (المعرب).

جماعة من زعمائهم أنفذوا كتباً إلى الإمبراطور (قسطانز) في قسطنطينية ، يسألونه أن يخلصهم من ظلم المسلمين . وقالوا له إن الإسكندرية ليس فيها إلا مسلحة ضعيفة لا تقوى على دفع جيش روماني .

فأثرت هذه الكتب في الإمبراطور ، إذ أنه لم ينس ما أصابه في عزته وما لحق دولته من الضرر من ضياع مصر ، فأمر بإعداد قوّة عظيمة وكتم أمرها كتماناً شديداً . وكان الروم إلى ذلك الحين لا يزالون على سلطانهم في البحر غير مدافعين ولا معاندين . وكان عمر يسمع بحروب البحر فكتب إلى عمرو بن العاص يسأله عن ذلك وقال له : « صف لي البحر وراكبه » فكتب إليه عمرو كتاباً عجيباً قال فيه : « إني رأيت خلقاً كبيراً يركبه خلق صغير ، إن ركن خرّق القلوب وإن تحرّك أزاغ العقول ، يزداد فيه اليقين قلة والشك كثرة . هم فيه كدود على عود ، إن مال غرق وإن نجا برق »[1]. فكان وصفه هذا باعثاً لعمر على الاشفاق منه ، على ما كان عليه من إقدام وشجاعة ، فلم يبح لمعاوية أن يجهز السفن[2] ، ولم يجرؤ أحد على خوضه حتى آلت الخلافة إلى معاوية ، فأخذ العرب عند ذلك في سبيله ، وعرفوا قيمة السيادة عليه .

وعلى ذلك لم يكن للعرب في الوقت الذي نصفه سفينة واحدة تأتيهم بأنباء أسطول الروم الذي بعث به الإمبراطور بقيادة منويل للاستيلاء على الإسكندرية . فما فجأ العرب إلا أسطول عظيم يدخل ميناء الإسكندرية في عدة ثلثمائة سفينة ، وألقى فيها مراسيه غير مدافع[3] . ولم يكن بالمدينة إلا ألف

---

(١) أخذنا هذا النص عن كتاب الطبري الجزء الخامس (طبعة المطبعة الحسينية بمصر) ولفظ برق كفرح ونصر تحير حتى لا يطرف أو دهش فلم يبصر عن المحيط (المعرب).

(٢) عن تاريخ الخلفاء للسيوطي ترجمة (H. S. Jaerlt صفحة ١٦٠).

(٣) اختلفت المصادر على عادتها في هذا الأمر فقال ابن خلدون إن الأسطول بقي بعيداً عن الشاطىء لأن المقوقس منع الروم أن ينزلوا بالأرض ولكن المقوقس كان قد مات طبعاً. وقال ابن عبد الحكم إن الأسطول رسا في الاسكندرية وإن الروم الذين كانوا في المدينة انضموا إلى جنود الامبراطورية. وأما غيرهما من مؤرخي العرب فيقولون بوضوح إن الروم أخذوا المدينة وقتلوا حاميتها.

رجل من العرب للدفاع عنها ، فغلبهم الروم وقتلوهم جميعاً إلا نفراً قليلاً منهم استطاعوا النجاة ، وعادت بذلك الإسكندرية إلى ملك الروم.

وهذه الحادثة منشأ الرواية العجيبة التي رواها (جبون) وسواه من الكتاب ، وذلك أنهم قالوا إن الروم عادوا بعد ثلاثة أيام أو أربعة من فتح الإسكندرية الأول بعد أن كانوا قد سافروا في البحر ورحلوا عن مصر ، فأخذوا العرب على غرة وهم متفرقون ، فملكوا المدينة مرة ثانية ، ولبثوا يحكمونها بعد ذلك حيناً قصيراً . وليس ثمت من حقيقة لهذه الرواية فإنما منشؤها خطأ في التأويل ، وذلك أنهم خلطوا بين فتح الإسكندرية في المرة الأولى وفتحها في المرّة الأخيرة ، ومزجوا بين وصفي الحادثين . فهم يقولون مثلاً إن فتح الإسكندرية كان في المرّة الأولى عنوة وجعلوا بناء روايتهم كله على أنها فتحت عنوة ، في حين أنا قد بينا بياناً واضحاً لا نزاع فيه أن فتح الإسكندرية في المرّة الأولى كان صلحاً ، وأن العرب جعلوا لأهلها هدنة مدّتها أحد عشر شهراً ، ثم دخلوا بعد ذلك إلى المدينة مسالمين ، وظلوا بعد ذلك على ملك المدينة لا يحدث لهم حدث حتى جاء منويل في بعثه(١) .

---

(١) تثبت هذه القصة من قول السيوطي إذ قال «لما هزم الله الروم وفتح الاسكندرية وهرب الروم في البر والبحر خلف عمرو بن العاص بالاسكندرية ألف رجل من أصحابه ومضى عمرو ومن معه في طلب من هرب من الروم في البر فرجع من كان هرب من الروم في البحر الى الاسكندرية فقتلوا من كان فيها من المسلمين إلا من هرب منهم» (حسن المحاضرة صفحة ٧٣) ولكن هذا خلط ناشىء من مؤلف يجمع الأخبار وهو يجهل ترتيبها التاريخي الصحيح وهذا ليس الا ترجيع ما حدث فيما بعد في أيام غزوة منويل ونقول كذلك ان هذا الخبر الذي يذكر فيه نزول الروم على الاسكندرية مرتين يرد في كتاب ابن بطريق (راجع كتاب مينى Part. Gr. T 111 Col. 2111) وهذا دليل بغير شك على أن كلا المؤلفين نقل عن مصدر واحد وهو مصدر فاسد فإذا ما قام الدليل كما فعلنا من قبل على أن فتح الاسكندرية الأول كان صلحاً نقضت هذه القصة من أساسها فمجمل القول إن القصة لا يقوم عليها دليل صحيح وهي تعارض حقائق قام البرهان عليها وثبتت بغير شك. ومما يجدر بالذكر أن حنا النقيوسي لم يذكر شيئاً عنها وعلى ذلك يجب علينا أن نبعدها عن حقائق التاريخ .

وقد اتفق مؤرخو العرب اتفاقاً يقل مثله على أن استرجاع الروم لمدينة الاسكندرية قد وقع في أوائل السنة الخامسة والعشرين للهجرة وذلك نحو آخر سنة ٦٤٥ للميلاد[1] . ولكنهم لم يتفقوا مثل هذا الاتفاق في ذكر المكان الذي كان فيه عمرو بن العاص عند ذلك فإذا صحت رواية الطبري ، وروايته جديرة بالتصديق ، كان عمرو عند ذلك في مكة[2]. معزولاً ، فلما جاءت أنباء هذه الثورة أمر بأن يعود إلى قيادة الجيش بمصر . وعلى أي حال فالظاهر أنه عزل قبل مجيء الروم ، ولم يلتفت خلفه العاجز إلى حماية البلاد فأهمل تحصينها ، حتى بدا عجزها واشتدّ خللها . ولم يقف جيش (منويل) عند الإسكندرية بعد أن ملكها وخلصت له ، بل سار إلى ما يليها من بلاد مصر السفلى ينهب فيها

---

(١) ذكر البلاذري هذا التاريخ (صفحة ٢٢١) ثم ذكر احتمال أن يكون ذلك سنة ٢٣ هجرية وأما ابن الأثير (صفحة ٦٢) فإنه يذكر أن ذلك كان سنة ٢٥ للهجرة ويتفق معه في ذلك ياقوت وأبو المحاسن. وأما المقريزي فانه يذكر أن فتح الروم للاسكندرية كان سنة ٢٤ هجرية وأن فتح العرب لها وقع سنة ٢٥ للهجرة. وذكر ذلك أبو المحاسن وقال إن هزيمة الروم كانت في ربيع الأول وهو يوافق يناير سنة ٦٤٦ ولكن هذا لا يكاد يترك وقتاً كافياً لحوادث ذلك القتال.

(٢) أنظر طبعة (Zotenberg) الجزء الثالث صفحة ٥٥٩ قال إنه في أول السنة الخامسة والعشرين للهجرة أخذ عثمان في عزل عمال عمر ولكنه لما سمع بثورة الإسكندرية جعل عمراً (يسافر إلى مصر) وهذا يفيد أن الفتح الثاني كان بعد أول سنة ٦٤٦ بمدة طويلة. ويذكر البلاذري أن عمراً عزل من الولاية في سنة ٢٥ للهجرة وحل محله عبد الله بن سعد (صفحة ٢٢٢). وقال النواوي إن استعماله كان في تلك السنة (صفحة ٣٤٥) ولكن ابن الأثير يذكر أن ذلك كان في سنة ٢٦ للهجرة (صفحة ٧٦) وأما ابن عبد الحكم فإنه عند ذكر الثورة يقول إن عثمان قد عزل عمراً في ذلك الوقت وقد نقل عنه المقريزي هذا (الخطط الجزء الأول صفحة ١٦٧). وقال المقريزي في موضع آخر عند ذكر عبد الله بن سعيد بين ولاة الفسطاط: إن منويل الخصيّ هاجم الإسكندرية فطلب الناس من الخليفة أن يستعمل عمراً لقتال الروم. وبالاجمال يظهر أنه من الثابت أن عمراً قد عزل قبل الثورة ولكنه ليس من الجلي إذا كان قد ترك مصر. فأما ابن بطريق فانه يذكر صراحة أنه كان لا يزال في مصر. وأما أبو المحاسن فانه يقول إن عثمان أزال عنه أعباء الولاية حتى يفرغ لقتال منويل (صفحة ٧٣).

ويغصب القمح والخمر والأموال من أهل قراها ، لا يدافعه مدافع . والظاهر أن الروم لم يعبأوا بمن تودّد إليهم فكان جندهم أينما حَلَّ أو سار في البلاد يعامل الناس معاملة عداء قد فتحت بلادهم [1] .
على أنه قد يكون الأمر على غير ذلك في بعض الأحوال ، فإن جيش الروم ما عاد إلى امتلاك البلاد إلا بمساعدة من في الإسكندرية من الروم وكانوا لا يزالون على مكانة عظيمة فيها ، وكان هؤلاء يعتمدون على مساعدة بعض الناس في بلاد مصر السفلى وميلهم إلى الروم . وقد ذكرت في الأخبار بعض قرى قامت على بكرة أبيها وانحازت إلى جانب الروم . غير أن القبط كانوا على وجه الإجمال لا يرجون خيراً من وراء رجوع سلطان الروم ، إذ كانت ذكريات قيرس وعسفه لا تزال منقوشة على قلوبهم . وكانوا غير ساخطين على ما هم فيه مع ما أخذ يظلهم عند ذلك من خوف العرب وظلمهم ، إذ كانت لهم طمأنينة على دينهم ودنياهم ما كانوا ليحتفظوا بها إذا عاد حكم الروم . ولهذا لاذ القبط بالعرب في هذه المحنة وساعدوهم ، ولو فعلوا غير ذلك لكانوا أحمق الناس وأجهلهم ، إذ يكونون كأنهم يسعون إلى وضع أيديهم في أغلال الروم وكشف أجسامهم لجلد سياطهم . ولسنا نعلم علم اليقين أبقي البطريق بنيامين عند ذلك في الإسكندرية أم هرب قبل مجيء جيش الروم ، على أننا نرجح هروبه وغيابه عن العاصمة في ذلك الوقت . والأدلة على ذلك قوية ، ولكن لا شك في أنه وقف مع قومه من القبط يشدون أزر المرب ويساعدونهم ، ويظهرون لهم الود حافظين بذلك عهدهم الذي تعاهدوا عليه في صلح الإسكندرية .

وفيما كان الروم يتمتعون بما في مصر من ملاذ ويضيعون الفرصة على عادتهم في تضييع ثمين الفرص إذا ما سنحت لهم ، عاد عمرو إلى قيادة جيش العرب في بابليون . وقد دعاه العرب لذلك وألحوا فيه منذ رأوا أنه رجل داهية لا يُدانيه مدان في مكيدة الحرب ، ولا يثق الناس في أحد ثقتهم فيه لما اعتادوا من النصر على يديه ، وشعروا بأنهم في أشدّ الحاجة إليه في ذلك الوقت

---

(١) ذكر ابن الأثير أن الروم كانوا يغصبون الأموال والأطعمة من الناس الذين في جوار =

العصيب الذي لم يأت عليهم وقت أشدّ منه منذ غزوا بلاد مصر . ولو لم يضع الروم وقتهم في بلاد مصر السفلى بل ساروا لا يلوون على شيء قاصدين إلى الفسطاط لما بعد عليهم أن يهزموا عبد الله ويأخذوا حصن بابليون ، ولكنهم لم يفعلوا ذلك بل تهاونوا حتى استطاع عمرو أن يحضر إلى مصر ويجهز جيشه بها ، ولم يكن من رأي عمرو أن يسرع في أمره وهذا غير ما كان يراه خارجة بن حذافة الذي كان عند ذلك قائد مسلحة حصن بابليون ، إذ كان يرى أن التأخر ضارّ بالمسلمين مصلح لأمر الروم ، وأشار على عمرو أن يبادر إلى العدوّ قبل أن يأتيه المدد أو يثب أهل مصر جميعها وينقضوا على العرب . ولكن عمراً كان يرى خلاف ذلك فقال : « ولا ولكن ادعهم حتى يسيروا إليّ فإنهم يصيبون من مروا به فيخزي الله بعضهم ببعض » . وإنه لمن الجدير بالذكر أن قوّاد العرب في هذا الوقت لم يميزوا بين قبطي ورومي بل ظنوا أن الفئتين معاً إلب على قتالهم . وهذا يدل على أنه لم يكن ثمت ما يدعوهم إلى توقع محبة القبط لهم ولا حيادهم في قتال الروم . ولو صح أن القبط رحبوا بالعرب عند أول مجيئهم إلى مصر ورأوا فيهم الخلاص لركن قوّاد العرب في هذا الوقت إلى ولاء القبط ومحبتهم ولتوقعوا منهم الودّ والمساعدة .

وعلى هذا سار الروم على مهل حتى استدرجوا إلى نقيوس[1] ، وهناك

= العاصمة ولم يفرقوا بين موال منهم ومعاد (صفحة ٦٢) . وأما المقريزي فانه ذكر أنهم جعلوا يفتحون القرى ويشربون خمرها ويأكلون طعامها ويفسدون في البلاد .

(١) أنظر كتاب (Weil) «Geschichte der Chalifen» (الجزء الأول هامش صفحة ١٥٨) وأنه لا يستطيع البت في اسم المدينة التي قال ابن عبد الحكم إنه كان (نفيوس) و (تقيوس) و (تيوس) و (نفويس) الخ وهذا كله تحريف بسيط وسهل للاسم الأصلي وهو (نقيوس) وهو ناشىء من تغيير النقط وأما المقريزي فانه يذكر الاسم الصحيح ويقول «إنه قد وقع قتال هناك في الأرض والنهر» وهذا وحده كاف لازالة الشك وفوق ذلك يقول ياقوت (الجزء الرابع صفحة ١٨٠) إنه قد وقع في نقيوس قتال بين عمرو والروم عندما عصوه وهذا بلا شك يشير إلى ثورة منويل ولكن (Weil) لم ير طبعاً كتاب حنا النقيوسي ولم تكن عنده صورة واضحة من وصف أرض مصر في وقت الفتح .

لقيتهم طلائع العرب . ولعل جيشهم كان إذ ذاك خمسة عشر ألفاً(١) . ولم يذكر التاريخ هل استولى الروم على مدينة نقيوس ، غير أنه يذكر أنه قد وقع قتال شديد بين الجيشين تحت أسوار حصنها فيما يلي الخليج أو النهر الذي يجري على كثب من المدينة . وقد قاتل الروم في تلك الوقعة قتالاً عظيماً وأبدوا فيه شجاعة لا مثيل لها ، وحارب عمرو في صفوف الناس ، وعقر تحته فرسه إذ أصابه سهم ، فاقتحم عنه وحارب راجلاً . وانهزم العرب في بعض ذلك القتال وولوا الأدبار ، وكان أظهر الروم يومئذ في شجاعته وحسن عدّته رجل فارس عليه سلاح مذهب ، فلما تنازع الناس القتال دعا العرب إلى البراز ، فبرز إليه رجل من زبيد يقال له «حومل» ، فاقتتلا طويلاً برمحين يتطاردان بغير أن يغلب أحدهما الآخر . ثم ألقى الرومي رمحه وأخذ السيف فألقى حومل رمحه وأخذ سيفه ، وكان الجيشان في أثناء ذلك وقوفاً يرى جندهما ذلك البراز وهم في صفوف على الجوانب . ثم حمل الرومي حملة شديدة فضربه العربي بسيفه ضربة في ترقوته فأثبته . وأما حومل فقد أصابته جراحة مات منها بعد أيام قليلة ، فأرسل عمرو جثته إلى الفسطاط على سرير ودفنه عند المقطم(٢).

ولما قتل البطل الرومي رجع القتال بين الناس واشتد ، وانتهى أمره بهزيمة جيش منويل وفرّ الروم لا يلوون على شيء نحو الإسكندرية . فبلغت فلول جيشهم العاصمة والعرب في آثارهم ، فأقفل الروم الأبواب واستعدّوا للحصار(٣) . وكان عمرو في أثناء سيره في بلاد مصر السفلى يلقى مساعدة من

(١) يقول البلاذري إن جيش عمرو كان عدده ١٥٠٠ ولكن لعل ذلك تحريف عدد ١٥٠٠٠ ولا شك أن جيش الروم كان أكثر من ذلك عدداً.

(٢) جاء في المقريزي في وصف آخر هذا النضال «ثم حمل عليه البطريق فاحتمله وكان نحيفاً فاخترط حومل خنجراً كان في منطقته أو في ذراعه فضرب به نحر العلج أو ترقوته فأثبته ووقع عليه فأخذ سلبه ثم مات حومل بعد ذلك بأيام رحمه الله. ورؤى عمرو يحمل سريره بين عمودي نعشه حتى دفنه بالمقطم» (المعرّب).

(٣) لا يذكر البلاذري مدينة نيكيو (نقيوس) ولكنه يذكر أنه وقع قتال بقرب الإسكندرية حيث هاجم الروم الذين كانوا يعيشون في تلك الجهات وقد ثبت العرب لهجومهم نحو ساعة =

قرى القبط حيث سار ، فكانوا يأتون إليه بمن يقيم له الجسور ويقدّمون له ما كان في استطاعتهم تقديمه بعدما حل بهم من نهب الروم وغصبهم . فلما بلغ جيش العرب أسوار الإسكندرية ورأى عمرو ما عليه المدينة من المنعة اشتد به الألم لأنه رأى أنه أخطأ في ترك أسوارها قائمة ، ولم يجعل بها من الجند مسلحة قوية ، وحلف لئن أظفره الله بها ليهدمن أسوارها حتى تكون مثل بيت الزانية يؤتى من كل مكان . وجعل عسكر العرب في الجانب الشرقي من المدينة وهو الجانب الذي كان الحصار منه ممكناً ، وقيل إنه أقام آلات الحصار وصدع بها الأسوار ، غير أن ذلك لا يتفق مع ما هو معروف عن أسوارها من القوّة ، وإنه لأقرب إلى الأفهام أن نصدق رواية أخرى تجعل مرجع فتح المدينة في هذا الحصار جله إلى الخيانة من داخلها ، كما وقع لها في حصار دقلديانوس . فقد قيل إنه كان في الإسكندرية بواب اسمه (ابن بسامة)، سأل عمراً أن يؤمنه على نفسه وأهله وأرضه ويفتح له الباب ، فأجابه عمرو إلى ذلك[1] .

ومهما يكن من الأمر فقد أخذ العرب المدينة عنوة ودخلوها يقتلون ويغنمون ويحرقون حتى ذهب في الحريق كل ما كان باقياً على مقربة من الباب في الحي الشرقي ، ومن ذلك كنيسة القدّيس مرقص . واستمرّ القتل حتى بلغ العرب وسط المدينة ، فأمرهم عمرو أن يرفعوا أيديهم ، وبنى مسجد في الموضع الذي أمر عمرو فيه برفع السيف وهو « مسجد الرحمة » . وقد لاذت طائفة من جند الروم بسفنهم فهربوا في البحر ، ولكن كثيراً منهم قتل في

= وراء الخنادق ثم حملوا عليهم وهزموهم فهرب الروم مسرعين لا يلوون على شيء حتى دخلوا الإسكندرية (صفحة ٢٢١) وقد يجوز طبعاً أن يكون قد وقع قتال آخر بقرب الإسكندرية وهذه العبارة على أي حال هامة لأنها تدل على أن العرب كانوا قد أخذوا من الروم طريقتهم في الخندقة على عسكرهم.

(١) جاء هذا الخبر في كتاب السيوطي ويظهر أنه يذكر ذلك مع الفتح الاول وهو مخطىء على أن القصة قد تكون وقعت في الفتح الثاني وهذا الخلط بين حوادث الفتحين الأول والثاني لا دواء له.

المدينة . وكان منويل بين من قتل ، وأخذ العرب النساء والذراري فجعلوهم فيئاً .

وكان هذا الفتح الثاني في صيف سنة ٦٤٦ ، وكان عنوة بالسيف ، وبهذا يكون بين الفتح الأوّل والفتح الثاني فروق تميز بين وقت وقوع كل منهما وحوادثه . ولكن من سوء الحظ أن كتاب العرب لم يفرّقوا بين الفتحين ، وإنه لمن أصعب الأمور وأشدّها استعصاء أن يعيد باحث إلى الحوادث نظامها في كل من الحالين ، إذ يجد بعضها داخلاً في بعض مختلطاً به اختلاطاً من كل وجه . وإنا نرى أن هذا الوصف موضع لذكر حادثة قد وضعت في غير موضعها في وصف الفتح الأوّل فنشأ عن ذلك خلط عظيم ، وتلك الحادثة هي الزيارة التي قيل إن المقوقس زارها لعمرو ليعرض عليها فيها أموراً عجيبة . ولا شك أن المقوقس قد مات منذ زمن طويل غير أن العرب كانوا يطلقون ذلك اللقب خطأ على أشخاص عدّة ، فقد سموا به الحاكم الذي كتب إليه النبي كتابه قبل فتح العرب لمصر ، ثم أخطأوا فسموا به بعد الفتح بطريق القبط بنيامين[١] . وعلى ذلك فإنا إذا قرأنا أن المقوقس جاء إلى عمرو في وقت الحصار ووعده أن يساعده على شروط ثلاثة ، كان لا بدّ لنا أن نغزو تلك القصة إلى (بنيامين) ، وما كان منه عند ثورة الإسكندرية واستيلاء منويل عليها .

وإن تحريف هذه القصة ووضعها في غير موضعها له أثر كبير في تاريخ

---

(١) انظر الملحق الذي افردناه للمقوقس وقد وردت حقيقة موت المقوقس في قصة الخاتم المسموم مع أن القصة في ذاتها كما بيناها مشكوك فيها وقد أحس البلاذري بصعوبة الأمر إذ قال المقوقس كان حياً في هذا الوقت وعبارته (صفحة ٢٢٢) تفيد أنه قيل إن المقوقس ترك أهل الإسكندرية عندما ثاروا وأن عمراً بعد ذلك أبقاه وأصحابه في أعمالهم وأن البعض يذكر أن المقوقس كان قد مات قبل تلك الثورة وإنا نرى أن الحقيقة هي أن بنيامين كان عند ذلك هو البطريق وزعيم أهل مصر. وأما قيرس فقد كان بطريقاً وكان زعيم طائفة الروم والمصريين فليس من العجيب إذن أن ينقل بعض المؤرخين لقب الأول إلى الثاني. ولكن هذا الخلط بين الشخصين أحدث بالطبع خلطاً في الحوادث والتواريخ.

الفتح ، فإن ذلك منشأ الخلط الذي بنيت عليه روايات كثيرة . فإن المؤرخين لم تسبق لهم كتابة تاريخ للفتح نفدوا فيه أخباره ويحشوها ، فلا نجد في كتب تواريخ العرب إلا سرداً لحوادث اختاروها ورووها عن مصادر مختلفة ، ولكنهم في اختيار ما يروون من أخبار تلك الحوادث لا يفرّقون بين أشياء كان يجب عليهم التفريق بينها ، فيجمعون من أخبار الحوادث ما وقع في أوقات مختلفة لا يتحرّون في ذلك ترتيبها ولا تاريخ وقوعها ، فإذا ما صار الخبر في غير موضعها لا يتناسب مع السياق والقرائن حوّروه لكي يلائم ذلك السياق الجديد . وقد يصير الخبر بذلك التحوير في كثير من الأحوال سخيفاً أو باطلاً فاسداً . وهذا ما كان في تاريخ هذا الحادث الذي نحن بصدده ، فقد روى[1] المقريزي ثلاثة شروط اشترطها المقوقس على عمرو ، وهي :

(١) ألا ينقض القبط «وأن يدخله معهم ويلزمه ما لزمهم » .
(٢) ألاّ يصالح الروم أبداً .
(٣) أن يأمر به فيدفن في جسر الإسكندرية[2] .

وإنا نرى أن هذه الرواية عما اشترطه المقوقس بعيدة لا يسيغها العقل ، وهي فوق ذلك قلب للخبر الأوّل الذي نقلت منه فهي تصوّر المقوقس كما هو ظاهر كأنه رجل من الروم يسأل العرب أن يفوا للقبط بعهدهم وألا يصالحوا الروم ، ومن ثم نشأت قصة القبط وأنهم وحدهم انفصلوا عن الروم وصالحوا العرب عند أوّل هبوطهم مصر . ومن تلك الرواية كذلك نشأت قصة أخرى وهي أن القبط رحبوا بالعرب ورأوا فيهم الخلاص. على أن المؤرّخ نفسه يورد الشروط[3] عن مصدر آخر وهو ابن عبد الحكم ويجعلها كما يأتي :

(١) ألا يبذل للروم ما بذل للقبط لأنه نصحهم فاستغشوه.

---

(١) الخطط : الجزء الأول صفحة ٢٩٣
(٢) ورد في كتاب السيوطي قوله في أبي حنش وهو تحريف للفظ «يوحنس» إذ كان الجسر يسمى جسر القديس يوحنا (أو يوحنس).
(٣) الخطط : الجزء الأول صفحة ١٦٣ .

(٢) ألا ينقض القبط فإن النقض لم يأت من قبلهم.
(٣) أن يدفن المقوقس في كنيسة يحنس.

وهذه رواية أقرب إلى عهد الحادث فهي لذلك أقرب إلى الحقيقة . ومما يستحق الذكر أن هذه الرواية ليس فيها قوله « وأن يدخله معهم (أي المقوقس مع القبط) ويلزمه ما لزمهم ». ونرى أن ذلك القول الذي عزاه المؤلف إلى المقوقس وهو سؤاله لعمرو أن يدخله مع القبط قول لا مبرر له ، وإنما أراد به المؤلف أن يوضح أمراً لم يجد إيضاحاً له غير ذلك ، فهو يريد أن يعزز بقوله هذا أن المقوقس كان يميل مع القبط (وهو قول بعيد عن الصواب)، وأنه كان يأخذ لهم من العرب ميثاقاً وعهداً.

ولكن من حسن الحظ إنّا نجد في تاريخ البلاذري رواية عن المقوقس وما طلبه من عمرو . وهي تدل دلالة قاطعة على أن هذا الأمر لا علاقة له بفتح الإسكندرية أول مرة ، بل إنه حدث عند ثورة الإسكندرية وحرب (منويل). وعلى هذا لا يمكن إلا أن يكون المقصود من (المقوقس) هو بنيامين بطريق القبط . وجاء في هذه الرواية أن بنيامين سأل عمراً فقال :

(١) ألا تبذل للروم من شروط الصلح مثل ما بذلت لي .
(٢) ألا تسيء إلى القبط لأن نقض العهد لم يأت من قبلهم.
(٣) إذا مُتُّ فأْمُرْ بدفني في كنيسة كذا[1] .

وقوله « إذ أن نقض العهد لم يأت من قبلهم » توضح الأمر كله وتجلوه فإن القبط لم تكن لهم يد في ثورة الإسكندرية التي نقض بها الصلح الذي عقده

(١) قوله «فإن النقض لم يأت من قبلهم» قول واضح ومعنى لفظ «النقض» لا يفيد إلا نقض العهد وقد أخذنا هذه العبارة من نبذة اقتبسها لنا الأستاذ مفتي الديار المصرية من نسخة خطية بالقاهرة ولكن ترجمة De Goeje (صفحة ٢١٥) تورد الشروط بصورة مختلفة بعض الاختلاف وهي : (١) إن الروم الذين شكوا فيما عرضه المقوقس من السلم ورفضوه لا يبذل لهم إلا أقل مما بذل للقبط من الشروط. (٢) ألا ينقض عهد القبط وأن يبقى على ولائهم للعرب . (٣) مثل السابق ذكره. أما =

قيرس (المقوقس)، ولم يكن لهم ضلع في تلك المؤامرة التي كان يقصد بها عود سلطان الروم . وعلى ذلك ذهب كبيرهم ـ وكان عند ذلك بنيامين ـ فعرض على عمرو مساعدة القبط له على شرط أن يجازوا على ولائهم بأن تحسن معاملتهم ، ولا يكال لهم بكيل الروم الذين ثاروا بالمسلمين . فإذا نحن وضعنا هذا الخبر في موضعه بدا لنا واضحاً بيناً عظيم الدلالة بعد أن كان وهو محرّف في غير موضعه غامضاً محيراً . ولقد استبحت الإطالة في ذكر هذا الخبر لما له من عظيم الشأن بين أخبار التاريخ ، ولأنه مثل يظهر منه ما يلاقيه الباحث من المشقة في بحثه ، وما يعانيه من الصعاب في سبيل جلاء الحقيقة .

هذا ما عرضه البطريق على عمرو فلما سمع عمرو ذلك منه قال ـ يقصد الشرط الثالث ـ « هذه أهونهن علينا »، فقد كان من السهل عليه أن يعد بنيامين بأن يدفن في كنيسة القديس يحنس ، ولكن لم يكن من السهل عليه أن يفرق في كل الأحوال بين القبط وبين الروم فيما كان منهم ، أو أن يحكم في أمر القبط ومبلغ اشتراكهم في ثورة الإسكندرية ، ولسنا نعرف على وجه اليقين الموضع الذي لقي فيه بنيامين عمرو بن العاص ، ولعلّ ذلك كان في بابليون قبل أن يسير

= أميلنو فانه عند ذكر هذا الحادث (وهو يقرنه بالفتح الأول) يذكر الطلب الثالث ألا وهو طلب الدفن في الكنيسة ويقول إن ذلك دليل على أن المقوقس المعني بذلك كان بلا شك البطريق وقال «كان بطريقاً لأن البطارقة وحدهم كان لهم امتياز أن يدفنوا في كنيسة ـ ولم نجد في وثيقة قبطية أي ذكر لأسقف أو راهب قديس أو شهيد دفن في كنيسة أبرشيته أو ديره أو قريته وعلى عكس ذلك لا نجد أكثر من الأحوال التي ذكر فيها دفن البطارقة في الكنائس» (Journal Asiatique. Nov - Dec. 1888 ـ صفحة ٤٠١)ولكن حجة أميلنو لا تصح في حالة الملكانيين لأن أبا صالح يذكر صراحة أن الملكانيين والأرمن والنساطرة «يدفنون في الكنائس» صفحة ١٣٦ فإذا قلنا إن قول أميلنو صحيح في حالة القبط ولو أن ذلك يحف به شيء من الشك لم تكن حجته لتؤدي إلا إلى أن ذلك الذي جاء إلى عمرو كان بطريقاً قبطياً ولم يكن رومياً وأنه كان في الواقع بنيامين وليس قيرس وهذا يعزز رأينا أن هذه القصة حدثت في وقت ثورة منويل وكان عند ذلك قد مات وبنيامين قد عاد إلى ولايته للدين. ولا يزال عند القبط إلى يومنا هذا امتياز لأساقفة القبط بأن يدفنوا في الكنائس ولكنا لا نستطيع أن نقول متى بدأ هذا الامتياز واعترف لهم به .

عمرو إلى لقاء الروم وقبل أن يعرف نصيب القبط من تلك الثورة . وأغلب الظن أن القبط من أوّل الأمر أعرضوا عن منويل ولا شك في أنهم سهلوا على العرب السير في بلاد مصر السفلى ، ولا بدَّ أن ذلك كان راجعاً إلى فعل بنيامين واتفاقه مع قائد العرب .

ففي هذا الوقت إذن نرى أن القبط يمالئون العرب راغبين وهم على عهد معهم ، وما زالوا على ذلك حتى هزم الروم وتشتت شمل جيشهم ، وفتحت الاسكندرية مرة أخرى . وهذا هو المنشأ الحقيقي لقصة ترحيب القبط بالعرب وممالأتهم لهم منذ هبطوا مصر ، وهي قصة لا صدق فيها ، وقد بينا بطلانها مرة بعد مرة في تاريخنا هذا . غير أنا نرى مما أوضحناه هنا أن تلك القصة قائمة على أساس قد اختلط به الحق والباطل ، والتبست فيه الأخبار واستغلقت على الرواة . فهي بالاختصار تروي خبراً صحيحاً ولكنه وقع في القتال الذي انتهى بفتح الإسكندرية للمرة الثانية لا في أي قتال قبله ، وهي تصدق على ثورة الإسكندرية ولكنها لا تصدق على فتح مصر الأول . وهي صورة تاريخية صحيحة ولكنها قد ألبست إطاراً كاذباً[1] .

وبعد فثم قصة أخرى كان لها حظ عظيم من تضليل المؤرخين وتحييرهم ، وهذا موضع تفنيدها فقد ذكرنا فيما مر من القول قصةً وجدناها في

(١) بعد كتابة ما سبق قد وجدنا عبارة في كتاب ابن دقماق تعزز حقيقة الشروط الثلاثة التي طلبت من عمرو وأنها كانت في وقت ثورة منويل وإنا موردوها هنا تفصيلاً وذلك أنه روى عن ابن وهب أنه قال: قال الليث بن سعد: إن المقوقس الرومي الذي كان ملك مصر صالح عمراً على شروط أن الروم إذا شاءوا الخروج من مصر أبيح لهم ذلك وأن يدفع القبط عن كل رجل ديناراً . ولكن هرقل أبى إقرار هذه الشروط «وأرسل في غضبه منويل لحرب العرب» . ولما كان عمرو يحاصر الإسكندرية خرج إليه المقوقس وقال له إني أسالك ثلاثة أشياء فسأله عمرو وما تلك؟ قال: (١) ألا تبذل للروم ما بذلت لي فقد نصحتهم بالإذعان فلم يسمعوا مشورتي . (٢) وألا تنقض عهد القبط فانهم لم ينقضوا عهدهم معك . (٣) أن أدفن إذا مُتُّ في أبي يحنس .

ولا شك في أن هذه العبارة فيها ما فيها من خلط إذ يظهر أنها تشير مثلاً إلى أن بعث =

كتاب (ساويرس) وكتاب (تيوفانز)، وهي أن (قيرس) دفع للعرب الجزية قبل غزوهم مصر مدة ثلاث سنين أو تزيد ، وكان يقصد بذلك أن يدفع عن مصر غزوتهم . وقد قلنا إن هذه القصة غير جديرة بالتصديق[1] ، ولكنا لم نبين كذبها . وقد ظهرت لنا الآن حقيقة منشئها جلية ، فما هي إلا زعم فاسد توهمه من قرأ أخبار الفتح في كتاب مجمل مبتور ، ولا شك عندي في أن منشأ تلك القصة كتاب يوناني مثل (تيوفانز) سرد أخبار عدة سنين في جمل قليلة مجملة مختلطة ، لم يتحر فيها ترتيب التاريخ . فقد قال (تيوفانز) إن العرب لما غزوا مصر صالحهم قيرس على أن تدفع مصر لهم جزية مائتي ألف دينار ، ثم قال[2] : «فحفظ قيرس بذلك مصر من الضياع ثلاث سنين ، غير أنه اتهم عند الإمبراطور بأنه يدفع أموال مصر إلى العرب فعزله الامبراطور وغضب عليه ، وأقام مكانه (منويل) الأرمني ليكون قائد جيش الروم ، فلما مرّ العام أرسل العرب في طلب الجزية فأجابهم (منويل) « لست بالعاجز المستضعف (قيرس) فأدفع لكم الجزية فما لكم عندي إلا السيف » ولم يعطهم شيئاً . فتجهز العرب لغزو مصر وجاءوا لحربها وهزموا منويل ، فهرب مع فلول جيشه إلى الإسكندرية

= منويل جاء عقب رفض هرقل لشروط الصلح الأول وتخلط بين قيرس والى هرقل وقد مات قبل مجيء منويل بمدة طويلة وبين بنيامين. ولكنها على أي حال تظهر الصلة بين الشروط الثلاثة وحرب منويل (أنظر طبعة الدكتور (Wallers) لابن دقماق الجزء الخامس صفحة ١١٨).

(١) انظر ما سبق صفحة ٢٣٤ وما بعدها .

(٢) Corp. Hist. Script. Byzant. الجزء ٤٤ صفحة ٦٧ ولا يمكن أن يكون هذا الاتفاق غير صلح الإسكندرية ولكنه اختلط بصلح بابليون. وأما قوله «الثلاث السنوات» فذلك أثر من ذكر المدة التي بين فتح الإسكندرية فعلاً سنة ٦٤٢ وبين غزوة منويل سنة ٦٤٥، ولسنا ندري ما يقصد بلفظ «العام». وأما طلب الجزية فلا يمكن أن يكون قد بلغ منويل إلا في الإسكندرية، ولكن قد ذكر بعد ذلك أن منويل هزم ورجع إلى ذلك الموضع. ويقول تيوفانز إن قيرس كان حياً بعد هذه الحادثة كما يقول بعض مؤرخي العرب إن المقوقس كان حياً بعدها. وذلك بغير شك خطأ، فانهم يخلطون بين قيرس وبنيامين، وخلاصة القول أن ذلك الخبر من أبعد الأخبار عن الصحة وأقلها تحملاً للفحص.

وفرض العرب الجزية على مصر مرة أخرى . فلما سمع الامبراطور بذلك بعث (قيرس) ليحمل العرب على الخروج من مصر على الشروط التي عقدوها معه ، فجاء (قيرس) إلى عسكرهم وقال لهم إنه لم يأت النقض من قبله ، وإنه يقسم أن يعيد معهم العهد الذي عقده من قبل ، فأبى العرب ذلك كل الإباء . وإنه لمن أشق الأشياء أن يعين الإنسان مواضع الخلط والخطأ في هذه الرواية فما هي إلا نسيج من التحريف ، ولكن من قرأها لا يسعه إلا أن يقول إن العرب عندما غزوا مصر في أول الأمر لقيهم (قيرس) فأعطاهم مالاً على أن يرجعوا عن مصر ، فلما سمع هرقل بذلك أرسل إلى مصر (منويل) على الفور ، فلما هزم (منويل) أبى العرب أن يعودوا إلى عهد الصلح الأول الذي اشترط عليهم فيه الخروج من مصر . هذا ما آل إليه الخبر من التحوير ؛ ومن ثم نشأت قصة الجزية ، ولا حاجة بنا أن نقول بعد ذلك كلمة في إظهار فسادها[1] . ومع ذلك فإننا نرى اليوم من بين الكتب الكبرى من يأخذ بهذه القصة ويراها رواية صحيحة[2] .

(١) الظاهر أن تيوفانز يذهب إلى أن تلك الحوادث وقعت في السنة الخامسة والعشرين من حكم هرقل . وقد ذكر (Von Ranke) نقلا عن كتاب ميخائيل السوري طبعة (Langlois) المنقولة عن الأرمنية إثباتاً لتلك القصة عن الجزية ولا شك في أن ميخائيل أخذ عن تيوفانز أو عن المرجع الذي أخذ عنه تيوفانز إلى سنة ٧٤٦ على الأقل . ولو كان (Von Ranke) نقل بعد ذلك جملة أو جملتين لعرف فساد رواية ميخائيل لأنه يجعل (عمر) يغزو مصر قبل فتح مدينة بيت المقدس أو قبل تسليم البطريق صفرونيوس لها . ويمكننا أن نغفر له الخلط بين (عمر) و (عمرو) ولكن المؤرخ الذي يقول إن دفع قيرس الجزية إلى العرب كان قبل دخولهم إلى مصر يجب أن يحكم عليه بما يستحق لقوله في الصفحة عينها إن فتح العرب لمصر كان قبل فتح بيت المقدس .

(٢) أنظر مثلا كتاب الأستاذ Bury (Later Rom . Emp.) الجزء الثاني صفحة ٧٦٩ هامش ٣ .

الفصل الثلاثون

خاتمة

معاملة الإسكندرية ـ قصة طلما ـ إعادة الأسرى ـ شكوى القبط الذين بقوا على ولائهم ـ وإنصافهم ـ إقرار عبد الله على مصر وسفر عمرو عنها ـ إحباط العرب آخر مساعي الروم ـ ختام هذا التاريخ ـ المسائل الكبرى التي يمكن البحث فيها ـ موت بنيامين ـ موت عمرو وموضع قبره .

لقد لقيت الإسكندرية جزاء مدينة مقهورة ، وكانت بذلك جديرة إذ أنها أجرمت بالثورة على العرب واستدعاء الروم لمساعدتها عليهم. ولو نجحوا فيما شرعوا فيه لبرر النجاح مسعاهم ولكنهم خابوا فكان خطؤهم مضاعفاً . ذلك بأنهم فجروا في عهدهم ثم عجزوا في أمرهم ، فلم يفتحوا أرض مصر . ولسنا ندري أكانوا على حق في نقضهم العهد ، وما كان ذلك ليحقّ لهم إلا إذا كان العرب قد بدأوا بنقضه . ولقد قيل إن الأمر كان كذلك لأن العرب زادوا الجزية المفروضة عليهم ، ولكن ذلك زعم لا يقوم عليه برهان . وأما الإمبراطور فلا نجد له مبرراً ولا عنه دفاعاً ، فقد قبل العهد وجعل عليه خاتمه ، وقبل فيه أن يخرج جنده من مصر لغير رجعة ، فلا يعيد إليها من بعد ذلك جيشاً . ولو زعم أن العرب قد نقضوا عهدهم معه لبرىء من عهده معهم ، وأخلى نفسه منه ، ولكنه خرق شريعة الحرب إذ جهز أسطولاً عظيماً وبعث به خفية واستولى على عاصمة مصر ، ولم يقم وزناً لما تعاقد عليه[1] . وعلى ذلك كان العرب على

(١) كان العرب شديدي المحافظة على الشرف في مثل هذا الأمر فإن جند مصر عندما حاصر =

حق في التشدّد مع الثائرين ، ولم يكن في وسعهم وقد دخلوا المدينة ووضعوا فيها السيف والنار ، أن يميزوا بين صديق وعدو ، أو بين قبطي ورومي . ولكن الأمر كان على غير ذلك في القرى . وما انتهت ثورة الاسكندرية وقضي على لهيبها حتى برّ عمرو بقسمه . وهدم الأسوار الشرقية حتى سواها بالأرض ، ثم توجه إلى من اشترك جهاراً في الثورة من مدن مصر السفلى . والظاهر أن طلما[1] حاكم أخنا أو حاكمها المعزول كان من أوّل من أوقد الثورة ، وكانت أخنا قرية من قرى الساحل بين الإسكندرية ورشيد . وقد سافر ذلك الرجل إلى القسطنطينية وعاد مع الأسطول الروماني ، فلما هزم الروم بقي وحده لا ناصر له ، فوقع في يد المسلمين وجيء به إلى عمرو . فقيل لعمرو أن يقتله ، ولكنه لم يكترث به ونظر إلى عمله نظرة استهزاء ، إذ أمر به فألبس سوارين وتوّجه وكساه برنساً أرجوانياً ، وقال له ساخراً : بل انطلق فجئنا بجيش آخر من جيوش الروم . ولقد فرح طلما في آخر الأمر بأن أبيح له أن يبقى في مصر ، وأن يدفع الجزية[2] . وأما البلاد الأخرى التي ساعدت الروم في ثورة منويل فكان أكثرها

= الخليفة عثمان بعد ذلك في داره ومنع عنه الماء أثار ذلك حفيظة المسلمين . ويقول الطبري « إن ذلك أمر محرم في الحصار حتى عند الروم : وهذه عبارة تسترعي النظر على الأقل .

(١) أنظر ما سبق في صفحة ٣٦٩ وليس لدى (Weil) حجة تثبت ما قاله من أن طلما كان قبطياً بل على عكس ذلك لقد كان بلا شك عاملاً من الروم . ولقد كانت الثورة كلها من الحزب الروماني أو الملكاني في مصر ولم يكن للقبط يد فيها ولا ميل إليها . فذكر القبط أنهم كانوا يودون رجوع الروم في ذلك الوقت وأنهم وعدوا بأن يساعدوهم بكل ما لهم من قوة قول فيه قلب عظيم لحقيقة التاريخ .

(٢) يقرن مؤرخو العرب طلب (طلما) الخاص بالجزية بهذه الحادثة (أنظر ما سبق في موضعه) وإنه لمن أشق الأشياء أن نقول أي هذه الحوادث المذكورة المتصلة بثورة منويل متصل بالفتح الأول للإسكندرية وأيها متصل بالفتح الثاني ، ولكن هناك دليلاً قوياً على أن العرب كتبوا لطلما عهداً خاصاً وهذا لا يمكن أن يكون إلا في الفتح الأول ولا نكاد نشك في أن العرب أبقوه في عمله ولكنه خان أمانته بالتحريض على الثورة . وأما في الحالة الثانية عندما كان ثائراً أسيراً تحت رحمة عمرو فلم يكن العرب ليعطوه عهداً خاصاً . وقد ذكر المقريزي وسواه خبر معاملة عمرو له .

مـا قـاوم العـرب في الفتـح الأوّل ، وهي بلهيب ، وخيس ، وسلطيس ، وقـرطسـا[1] . وسخاً . وقـد أخـذت من تلك القـرى أسـارى كما أخـذ من الإسكندرية وبعث بهم إلى المدينة . ولكن الخليفة عثمان عنـدما نـظر في أمر البلاد التي ثارت هـداه حسن رأيه إلى أن يعيـد من أسر من أهلهـا ويعفو عمن

(١) نجد بعض الصعوبة هنا أيضاً في الوصول إلى الحقيقة فإن ياقوت مثلاً إذا قال إن عمراً صالح بلهيب في طريقه إلى الإسكندرية على دفع الجزية والخراج (الجزء الأول صفحة ٧٣٣) لا يمكن أن يقصد سوى سير عمرو الأول إلى الإسكندرية ، ولكنه يقول بعد ذلك إن أهل مصر ساعدوا عمـراً في قتالـه لأهل الإسكنـدرية إلا بلهيب والخيس وسنـطيس وقرطسا وسخا ، فإنها ساعدت الروم ، وعلى ذلك لما فتح عمرو الإسكندرية أسر أهل تلك القـرى وأرسلهم إلى المدينـة وسـواهـا . ولكن الخليفـة عمـر ردهـم إلى بـلادهم وأدخلهم في العهد الذي مع أهل مصر عامـة ـ ولا يمكن أن يطلق هـذا القول إلا على وقت الثورة ـ حقاً إن اسم عمر ذكر في ذلك الخبر خطأ في موضع اسم الخليفة عثمـان ولكن هذا الخطأ يسهل تفسيره ومن السهل تصحيحه في حين أن التناقض عظيم بين قوله إن بلهيب صالحت العرب صلحاً خاصاً وقوله إن بلهيب بقيت على عداوتها حتى فتحت عنوة ، فذلك قول لا يقبل توفيقاً . فالحق في رأينا أن ذلك الموضع دخل في عهد الصلح في مبدأ الأمر ثم اشترك في ثورة منويل . وكذلك يقال عن الخيس فإن ياقوت يذكر (في الجزء الثاني صفحة ٥٠٧) أن خارجة بـن حذافة فتحها وأن أهلها ساعدوا الروم في قتال عمرو فإن القول الأول يقصد بـه الفتح الأول . وأمـا الثاني فتقصـد به الثـورة . ويروي المقريزي عن مؤرخين سابقين أن سنطيس ومصيل وبلهيت (بلهيب) ساعدت الروم في قتال العرب ، ولكن هذا القول لا يفيد القارىء شيئاً . على أن لغة السيوطي تزيل كل شك إذ يقول : « كانت قرى من قرى مصر قاتلت ونقضوا فسبوا :- منها قرية يقال لهـا بلهيت ، وقرية يقال لها الخيس . وقرية يقال لها سلطيس وقرسطا وفرق سباياهم بالمدينة وغيرها فردهم عمر بن الخطاب (يريد عثمان) رضي الله عنه إلى قراهم وصيرهم وجماعة القبط أهل ذمة هي والإسكندرية وقرى أخرى » وهذه الكلمات لا معنى لها إلا إذا قصد وصلها بثورة منويل مع أنه من المؤكد أن المؤرخي العرب نقلوا ذلك الخبر من الموضـع الذي وجـدوه فيه وجعلوه خطأ في خبر فتح الإسكندريـة الأول وكل الخبـر الذي يـذكـر أن الإسكندرية فتحت عنوة في أول الأمر ناشىء من مثل هذا الخلط وقد يـزول بعض هذا الخلط ويتضح إذا ما جلاه النقد ولكن بعضه معجز لكل مداواة .

اشترك منهم في الثورة ، وأعادهم إلى ذمة المسلمين على شرط الجزية[1] التي حدّدت من قبل . ومعنى ذلك أنه نزل عن حقه في جعل الإسكندرية وسواها من المدن الثائرة غنيمة ، واتخاذ أهلها عبيداً في ملك يد الفاتحين . والظاهر أن جماعة من جند عمرو وكانوا يرغبون أشدّ الرغبة في قسمة الإسكندرية والبقاء فيها . ولقد قيل إن عمراً نفسه كان يريد أن يتخذ الإسكندرية مقرّاً له ولكن الخليفة لم يرض بذلك كما قد أباها عليه الخليفة الذي قبله . ولم يبق عمرو في مصر بعد استقرار الأمر إلا شهراً واحداً ثم خرج عنها لعبد الله بن سعد .

ولا يسعنا إغفال قصة ذات دلالة تذكر هنا ، وذلك أن القبط من أهل قرى مصر السفلى جاءوا إلى عمرو بعد فتح الإسكندرية وشكوا إليه ما حل ببلادهم من النهب الشنيع على يد جند الروم ، وقالوا قد كنا على صلحنا موالين للعرب وما حل لك ما صنعت بنا . كان لنا أن نقاتل عنا لأنا في ذمتك وقد أصابنا من وراء ذلك ما أصابنا . وكانوا على حق في شكواهم هذه ولكن قلما ترى بين القوّاد المظفرين من يعبأ بمثل تلك الشكوى . غير أنه قد روي عن عمرو أنه ندم وقال : « يا ليتني كنت لقيت الروم حين خرجوا من الاسكندرية » وأعظم من هذا في أمره أنه أمر بتعويض القبط مما فقدوه ، فكان هذا إقراراً صريحاً من عمرو بما عليه من فرض واجب ، فألزم نفسه في صراحة بأن يعوّضهم عما لحق بهم ، وإن في ذلك لدلالة على ما كان عليه عمرو من حسن الرأي في الحكم وما كان متصفاً به من نبيل الشيم .

ولكن هذه المكارم كانت نقائص في عين الخليفة ، إذ كان بها مرض من سخطه . وقد علم غناءه في الحرب فأحب أن يكافئه على ما أدّى من عمل عظيم بأن يجعله قائد جند مصر ، على أن يكون عبد الله الظالم حاكمها وعاملاً

(١) نستطيع الآن أن ندرك معنى قول يحيى بن أيوب وخالد بن حامد إذ يقولان إن مصر فتحت صلحاً إلا الإسكندرية ، ومع أن القرى الثلاث التي ذكرت حاربت مع الروم فإن عمر (عثمان) أمر أن تدخل هي والإسكندرية مع عامة بلاد مصر . وهذا يشير إلى ثورة منويل وليس إلى غزوة العرب الأولى لمصر .

على ولاية خِراجها . وما كان مثل ذلك الرأي ليلقى من عمرو غير إباء المزدري ، وقد بقي ردّ عمرو على صفحات التاريخ ردّاً شديداً لاذعاً لما رآه من عبث الخليفة به ، إذ قال : « إنّا إذن كماسك البقرة بقرنيها وآخر يحلبها » ولكن الخليفة لم يبق عليه إذ قد فرغ من غرضه منه ، وقضى به على ثورة مصر ، وكان في حاجة عند ذلك إلى من يستخرج له الأموال من أهلها . فوجد طلبته في عبد الله[1] وخرج عمرو على ذلك من البلاد .

وهنا يليق بنا أن نختم قصة فتح العرب ، فإن القضاء على ثورة منويل واستعادة الإسكندرية مهّدا ملك وادي النيل ، ومكّنا المسلمين فيه . ولقد أراد الإمبراطور قسطانز بعد ذلك بتسع سنين أن يعيد الكرة على مصر، فأعد لذلك أسطولاً ثانياً ، ولكن القضاء سبق بما شاء ، فإن العرب كانوا عند ذلك قد عرفوا شيئاً من فن البحر وأعدوا أسطولاً استطاع أن يقف للروم ويحول بينهم وبين ما أرادوا من النزول ببر مصر ، مع أنه كان أقل من أساطيل الروم عدداً وأضعف سطوة في القتال . وأصابت أسطول الروم بعد خيبته في القتال عاصفة شديدة حتى لم تبق منه إلا حطاماً ، بعدما كان من عظيم شأنه ، وصارت بقاياه لعبة للأمواج تعبث بها وتشتتها . ومنذ ذلك الحين لم يخش المسلمون شيئاً اللهم إلا غزوات مفردة ، إذ لبث بحارة الروم ولصوصهم زمناً طويلاً يهبطون على مدن الساحل يغيرون عليها ، ولكن غاراتهم كانت عقيمة ترتد خائبة .

وقد يكون مما يطلبه الباحث أن يعرف ما آل إليه حال الناس بعد الفتح ، وما طرأ من التغيير على أحوالهم الاجتماعية وغيرها ، وأن يرى كيف أسرع الإنحلال إلى الحضارة الرومانية الإغريقية التي كانت بالبلاد وحلت محلها حضارة جديدة عربية تسير بخطى وئيدة ، وأن يتبين ما بقي ثابتاً من أحوال

---

(١) قال ساويرس عنه « كان يحب المال وجمع كنوزاً لنفسه في مصر وكان أول من بنى ديواناً في مصر وأمر أن تجمع الأموال كلها هناك » (نسخة المتحف البريطاني الخطية صفحة ١٠٨ سطر ٢٠) ويقرن بحكمه كذلك قحطاً عظيماً وهو أشد ما عرف في مصر منذ أيام كلوديوس .

القدماء ومن آرائهم ، لم تغيره السنون ولم تزعزعه الغِيَر . وإن دوننا لميادين للبحث والوصف ، فدوننا وصف علوم القدماء ، فنبين كيف حاولت أن تبقى في مكانها في مدينة الإسكندرية بعد الفتح ، ثم كيف أنها زالت شيئاً فشيئاً حتى لم تبق منها إلا بقية طريدة في أديرة الصحراء وصوامعها ، وظلت هناك ضعيفة ذابلة حتى ذبلت لغة القبط ذاتها وانمحت . ثم دوننا أن نبين كيف ذاعت لغة العرب وفشت في البلاد ، فبدأت منقوشة على النقود في أواخر القرن السابع ، ثم اتخذت في الدواوين وكتابة الحكام[1] ، ثم زاحمت لغة القبط وطردت لغة اليونان من ميدان التخاطب والتعامل إلا كلمات قليلة بقيت وقد صبغت بلون عربي ، أو عبارات وألفاظ لا تزال دفينة في كتب القبط . وكذلك علينا أن نبين كيف اضمحلت تلك المدن العظيمة التي كانت في آخر عهد الرومان مزدهرة . فإن الإسكندرية وإن كانت أعظم مدائن الشرق إن لم تكن أعظم مدائن العالم ، لم تكن سوى واحدة من مدائن كثيرة يلي بعضها البعض فيما بين بحر الروم[2] وأسوان . ولو وصفنا هذا الإضمحلال لرأينا كيف كانت المعابد العظيمة والقصور الجليلة تتهدّم وتتخرّب بغير أن يصلح من أمرها أحد ، وكيف كان المرمر الثمين ينزع من مواضعه لكي تبنى به الأبنية أو لكي يصنع منه الجير ، وكيف كانت تماثيل البرونز تصهر لكي تتخذ منها النقود أو لتصنع منها الآنية ، وكيف بقيت مع كل هذا التخريب المخزن والاضمحلال البالغ بقية من آثار

---

(١) يظهر أن السيوطي يقصد أن النقود العربية أول ما ضربت في سنة ٧٥ هجرية وأن أول كتابة الدواوين باللغة العربية كان في سنة ٨٦ ، ٩٠ للهجرة (حسن المحاضرة الجزء الثاني صفحة ٢٢٦ وصفحة ٨) .

(٢) فمثلاً بنيت (أنصنا) بناء فخماً وكان تخطيطها على صورة مستطيل يقسمه شارع عظيم تقطعه ثلاثة طرق كبرى وكانت تلك الطرق ذات عمد كما كانت طرق الإسكندرية وكانت تزين مواضع تقاطعها التماثيل ، وكان عند مرفأ النيل قوس من أقواس النصر له أبواب ثلاثة وكان قائماً على أعمدة على الشكل الكورنثي وعلى كلا جانبيه تماثيل فرسان وكان خارج المدينة حمامات وميدان للسباق ومدرسة (أنظر كتاب « The Emperor Hadrian » (Gregorovius) صفحة ٣٥٧) .

ورسوم في الصناعة حرص عليها صناع القبط ، ومنها نشأ مذهب جديد في الفن والبناء بعد أن مزجها العرب بروحهم وأدخلوا عليها مما ساغ في ذوقهم ، وصار من ذلك كله مذهب في الزخرفة خالٍ من كل صورة للإنسان ، ومع ذلك فقد أبدعت فيه الصنعة آيات تمتاز بالجمال والجلال وحسن الرونق ، كما تمتاز بأنها بدعة في الفن لم يسبق إليها الماضون . وقد سبق كثير من البحث الذي يدل على سبيل نشأة فن العرب من الفن البيزنطي[1] ، ولا نرى أن مثل هذا البحث داخل فيما نحن فيه من القول في كتابنا هذا .

وفوق هذا لا يزال دوننا ميدان القول في القبط ومذهبهم ، فقد سبق لنا القول في البواعث القوية التي كانت تحدو بالقبط إلى أن يمتزجوا بالإسلام كل الامتزاج في معيشتهم وفي دينهم . فإن التاريخ لم يذكر في حوادثه أمراً أعجب من أن القبط انقسموا قسمين : قسم منهم امتزج كل الامتزاج بالإسلام ، والقسم الآخر بقي صلباً يأبى كل الإباء أن يترك ما كان عليه آباؤه من الدين والعادات ، وقد بقي على دينه لم تفتنه أشد المظالم ولم يزعزعه أشنع الاضطهاد . فكان أحدهم إذا ابتليَ صبر على بلائه ، وفي صدره من حرارة إيمانه مايثبت فؤاده ، ولم يفتنهم أنهم عاشوا وهم كل يوم يحسون مرارة الذلة ومضض الهوان ، فلم تخضع نفوسهم ولم تلن . ولقد كان بقاء المسيحية بغير شك راجعاً إلى الأديرة وأثرها ، وكانت الأديرة آمنة لبعدها في الصحراء أو شعاب الجبال ، غير أنه قلما نجد في تاريخ مصر ما ترتاح إليه النفس ارتياحاً أعظم مما نحسه إذا قرأنا أخبار ما كان بين بعض الخلفاء وبين بعض الديرانيين من القبط ، وما كان يجده الخلفاء من اللذة في زيارة أديرتهم البديعة والتمتع بمحاسنها[2] . ولكن هذه الأخبار لا ترد إلا عن العصور المتأخرة فليست مما نتناوله هنا .

---

(١) أنظر كتاب الأستاذ (Lane Poole) « Art of the Saracens in Eg. » وكتاب المستر Gayet « L'Art Copte » .

(٢) انظر مثلاً كتاب أبي صالح صفحة ١٤٩ ـ ٥٠ و ٣١٢ ـ ٣ وتجد صورة فيها شيء من =

ولعل قائلاً يقول إنه لا يجمل بنا أن نغفل ذكر فاتح مصر وما آل إليه أمره ، وليس في ذلك مشقة ولا عناء ، فإنا إذا خرجنا من عصر الفتح وولجنا عصر الحكم العربي وقد استقر الأمر واطمأنت الأحوال ، خرجنا من ظلمة الخلاف والتناقض إلى نور اليقين والإجماع في التاريخ . ولكن القارىء لا بد قد أحاط علماً بأخبار عمرو في وقت النزاع بين أحزاب الإسلام بعد عزله عن مصر ، وما كان منه في وقت مقتل عثمان ، وما ثار بعد ذلك من النضال بين علي ومعاوية ، ثم سيره إلى مصر وانتصاره فيها وعودته إلى حكمها ، فإن أخبار كل ذلك تحويها تواريخ الخلافة ، وقد مر عليها زمن كبير وهي في متناول القراء .

وقد دخل عمرو إلى مصر لولايته الثانية في شهر ربيع الأول من عام ٣٨ للهجرة ، (ويوافق ذلك شهري أغسطس وسبتمبر من عام ٦٥٨ للميلاد) . ولم يمض عليه زمن طويل حتى ذللها وأقرّ الأمور فيها ، ثم جازى جنوده وأقبل على خيراتها وأموالها فنال منها ما شاء إذ جعلها معاوية طعمة له . ولقد خرج من مصر حيناً قصيراً لأمر التحكيم العجيب بين المتنافسين على الخلافة وهما علي ومعاوية ، ثم عاد إليها ونجا نجاة عجيبة من القتل غيلة ، وكان جماعة قد اتفقوا على قتل أكبر زعماء الإسلام الثلاثة وهم : علي ومعاوية وعمرو ، وأخذ أحدهم واسمه يزيد على نفسه أن يذهب لقتل عمرو وهو يؤم المصلين في يوم الجمعة في المسجد حتى إذا كان اليوم الذي عزم القاتل فيه على إنفاذ أمره عرضت علة لعمرو منعته من الخروج للصلاة ، فصلى بدله القائد المعروف خارجة بن حذافة ، ولم يفطن القاتل إلى ذلك التغيير فشدّ على خارجة فضربه بخنجره حتى قتله ، ولما جيء بيزيد إلى عمرو قال له في شجاعة « أما والله ما أردت غيرك » فقال له عمرو « ولكن الله أراد خارجة » .

= الغرابة لما بقي بين القبط والعرب من علاقات الود نسخة خطية فهرسها (Zoega) Cat. Codd. Copt ص ٨٩ . وقد ذكر فيها قبطي من أهل إقليم طيبة واسمه الشماس حنا بن مرقص « وكان يعيش مع الإسماعيليين والعيلاميين إذ كان تاجراً في سلع ملابس النساء أو الزينة » وهذا كان بعيد الفتح في مدة خلافة عثمان .

وفي اليوم الثالث من شهر يناير من عام ٦٦٢ مات البطريق بنيامين بعد أن قضى زمناً طويلاً في اعتلال وضعف . وقد لبث بطريقاً للاسكندرية مدة تسع وثلاثين سنة ، كثرت في خلالها العواصف وتتالت فيها الحوادث العظيمة ، من أمم تتحرك ، وشعوب تناضل على سيادة بلاد الشرق ، وديانة تقاتل أخرى لتفوز بالسلطان على النفوس . وقد بدأت ولاية بنيامين في مدة حكم الروم ، ثم رأى الفرس في أيام كسرى يملكون مصر ويبسطون سلطانهم على معظم بلاد القياصرة ، ثم رأى هرقل في وثبته الجليلة وقد كافح وناضل حتى انتصر ، فاضطر الفرس إلى استدعاء جنودهم من وادي النيل ، وعادت إليه جيوش الروم ، فجاء معها قيرس الذي سلط على الناس عذابه وعسفه ، فهرب منه بنيامين ولاذ بالصحراء ، فبقي بها ثلاثة عشر عاماً حتى ذهب أمر الروم وانقضت مدة سلطانهم انقضاء لا عودة له في مصر . وقد رأى فوق كل هذا دولة جديدة وديناً جديداً ، يخرجان من فيافي بلاد العرب فيقهران المجوس والمسيحيين جميعاً ، ويبسطان سلطانهما على الشام وفارس ومصر ، ثم مات بعد كل ما شهده من الغِيَرِ والحروب وقد ترك كنيسته في أمن لا بأس به ، تحت ظل المسلمين الفاتحين وقائدهم العظيم عمرو بن العاص .

وقد عاش عمرو بعد تمام سنتين أو نحو ذلك ، وكان البربر من أهل بنطابولس لا يزالون يعكرون صفاءه . وقد أرسل إليهم أكثر من بعث واحد فيما بين عامي ٦٦١ و٦٦٣ . ولما عاد قواده في آخر سنة ٦٦٣ ، بعد أن تم لهم النصر ألفوا عمرو بن العاص في الفسطاط في مرضه الأخير . وقد روي أن ابن العباس[1] دخل عليه وهو في فراش موته فقال « لقد كنت تقول أشتهي أن أرى رجلاً عاقلاً يموت حتى أسأله كيف يجد فكيف تجدك ؟» فقال له عمرو « أجد السماء كأنها مطبقة على الأرض وأنا بينهما كأنما أتنفس من خرت إبرة » . ولما دخل عليه ابنه عبد الله أشار إلى صندوق وقال : « هذا لك » فقال له عبد الله

(١) لم يذكر المؤلف اسم الكتاب الذي أخذ عنه هذه الرواية وقد وجدناها في كتاب الكامل للمبرد الجزء الأول صفحة ١٥٦ (المعرب) .

« لا حاجة لي بـه » فقال عمـرو « خذه فـإن فيه مـالاً » ولكن عبـد الله أبى أن يأخذه[1]، وكانت آخر كلمات قالها عمرو هي : « اللهم أمرتنا فعصينا ونهيتنا فما انتهينا . اللهم لا بريء فأعتذر ولا قويّ فأنتصر ». ومات في يوم الفطر من عام ٤٣ للهجرة ، وذلك يوافق السادس من شهر يناير من سنة ٦٦٤ للميلاد ، وكان عمره فوق السبعين[2] فحمله ابنه عبد الله إلى المسجد وصلى عليه ، ثم صلى عليه كل من حضر الصلاة من الناس .

ودفن عمرو في سفح المقطم « بقرب مدخل الشعب » ولكن موضع قبره قد نسي وأغفل . ولقد مرت قرون على ذلك الجبل والناس يحفرونه ويقتلعون منه الحجارة حتى لقد أنمحى أثر «الشعب» الذي كان هنـاك من زمن طويـل ، وبذلك لم تبق علامة تدل على قبره ، وأصبح اليوم لا تذكره الأخبار . ولقد بنى عمرو مدينة الفسطاط ثم علا شأنها حتى صارت مدينة جليلة ، ثم عصف بهـا الدهر فهي الآن لا أثـر لها ، وقـد سويت بـالأرض ، ولا يبق منها شيء سـوى المسجد الذي يحمل اسم عمرو ولا يزال قائماً في الموضع الذي كان فيه بناؤه الأول ، وهذا كل ما بقي منه وإلى جانبه « ديـر أبي سيفين » و« قصر الشمـع » وفيهما كنائس لا تزال قائمة يرجـع وضع أسـاسها وإن لم يكن بنـاؤها إلى زمن الدولة الرومانية . وأما أسوار حصن بابليون فقد كانت لا تزال قائمة منذ عشرين عاماً ، وكاد بناؤها عند ذلك يكون سليماً تاماً ، ولكن لم تبق منها اليوم إلا قطع في بعض المواضع ، ولعله من الممكن أن يكشف عن أساسها إلى عمق عظيم

---

(١) يقول مؤرخو المسلمين إن رفض عبد الله كان لأنه خشي أن تكون ثروة عمرو وقد جمعها من غير وجوه الحلال وهذا إتهام شنيع للأب والابن كليهما وليس ثمة من دليل على أن عمراً جمع المال من طرق خبيثة أو أن ابنه كان يرى مثل ذلك الرأي . ولا شك أن الابن قد ملكه الحزن الطبيعي عند احتضار أبيه فكان ماله آخر ما يفكر فيه .

(١) لا نرى رأي المؤلف في هذا ، فإن عبد الله بن عمـرو كان ممن يتحـرجون للشبهـة وقد جمع عمرو ثروة عظيمة فيها شبهة من حقوق الناس ، وليس من البعيد أن يكون عبد الله قد أبى أخذها لذلك المعنى (المعرّب) .

(٢) أنظر الذيل الخامس للكتاب « عن سنّ عمرو » .

فتوجد كاملة تحيط بالحصن كما قد كشف باب من أبواب الحصن من قبل عند حفر ما حوله . ولكن الإنسان إذا بحث في السهل حتى بلغ جانب الجبل لم يستطع أن يجد حجراً يدله على قبر عمرو ، فإن المسلمين لم يحتفظوا بأثر من فاتح مصر ولم يبقوا في قلوبهم ذكرى مقرّه الذي دفن فيه .

تم بحمد الله تعالى .

والصلاة والسلام على نبيه المصطفى

الملحق الأول

عن الأثر الذي اسمه الصليب المقدّس

قصة وجود الصليب في مايو سنة ٣٢٨ قصة معروفة حق المعرفة ، ومن المحقق أن الخشب الذي وجدته الامبراطورة (هيلانة) بقي مدة قرون . وقد ذكر سقراط (راجع Eccl. Hist.,I.XVII) أن هيلانة وضعت قطعة منه في صندوق من فضة وجعلته في بيت المقدس وأرسلت القطعة الأخرى إلى الامبراطور . والدليل تام غير منقطع على تاريخ ذلك الصليب فيما بعد ذلك من الأيام .

فلنبدأ بما كان في القرن الرابع فإنا نجد في الرسالة المكتوبة عن (كنائس قسطنطين في بيت المقدس) في الجزء الأول مما نشرته جمعية Palestine) (Pilgrims Text Society صفحة (٢٣ ـ ٥) اقتباساً من كتاب الصلوات يبين أن في كنيسة قسطنطين مذبحاً من الفضة والذهب قائماً على تسعة أعمدة وأن الصليب كان مزيناً بالذهب والجواهر . ويذكر تيودوسيوس De Terra) (Sancta « المخدع الذي فيه صليب السيد المسيح والصليب نفسه مزين بالذهب والجوهر ومن فوقه السماء وحوله قضبان متقاطعة من الذهب ». وكذلك تذكر (القديسة سلفيا الأكيتانية) (حوالي سنة ٣٨٥ للميلاد) استعمال البخور في كنيسة القيامة في عرض قولها وهي تذكر الاحتفال بيوم (الجمعة الطيبة) وقد شهدت فقالت « ثم أحضر صندوق مغطى بالفضة وفيه الخشب المقدّس خشب الصليب ثم فتح وأخرج ما فيه ووضع خشب الصليب بما عليه من النقوش فوق منضدة » ثم أقبل الناس فقبلوه (نفس الكتاب صفحة ٦٣)

وقد زار (أنطونيوس الشهيد) الأماكن المقدّسة حوالي سنة ٥٦٥ للميلاد ، ورأى هناك ذلك الأثر لا يزال باقياً في مدخل كنيسة قسطنطين وكان محفوظاً

هناك في مخدع أو مشهد وهو لا يذكر شيئاً عن الصندوق بل يذكر الإسفنجة والقصبة وقد قيل إن نيقتاس أنجى تلك القصبة في القرن السابع .

وقد رأينا أن الصليب قد أخذه الفرس في سنة ٦١٥ عندما فتحوا بيت المقدس وبعثوا به إلى كسرى مع سائر الغنائم ثم أعاده هرقل في سنة ٦٢٨ فأتى إلى القسطنطينية في ذلك الشتاء ثم أعاده إلى موضعه في كنيسة قسطنطين باحتفال عظيم سنة ٦٢٩ ثم أرسل إلى القسطنطينية بعد ذلك ببضع سنين حوالي سنة ٦٣٦ لكي يحفظه من الوقوع في يد الفاتحين المسلمين .

وقد رآه في قسطنطينية نحو سنة ٦٧٠ الحاج (أركولفوس) وكان قد زار بيت المقدس ورأى الكنائس الكبرى كما كانت بعد أن أعاد بناءها مودستوس ، وهذا دليل هام لأنه يدل على مقدار تسامح المسلمين في معاملة الكنائس المسيحية نحو آخر القرن السابع . ولكن (أركولفوس) يذكر أن الصليب كان محفوظاً في كنيسة أيا صوفيا في صندوق من الخشب محفوظ في مخدع أو مشهد فسيح في منتهى الجمال . وكان ذلك الأثر يوضع فوق مذبح من الذهب في ثلاثة أيام في العام وهي يوم خميس العهد والجمعة الطيبة والليلة التي تسبق يوم عيد الفصح ، ففي اليوم الأول كان الإمبراطور وجيشه يدخلون فيقبلون الصليب يتقدمهم الإمبراطور ثم أكابر رجال الجيش حسب درجاتهم ، وفي اليوم التالي كانت الملكة تدخل مع وصيفاتها وسائر نساء الأعيان ليقبلنه ، وفي اليوم الثالث كان البطريق ورجال الدين يدخلون ليفعلوا مثل هذا مع تقديم الأكابر . ثم كان الأثر يوضع بعد ذلك في صندوق ويعاد إلى مشهده (أنظر الكتاب المذكور الجزء الثاني صفحة ٥٥ ـ ٦) .

وقد ذكر بورفيروجنيتوس مثل هذا الخبر عن الصليب في القرن العاشر . على أنه يظهر أن الصندوق الذي كان موضوعاً فيه كان عند ذلك في موضع آخر من الكنيسة . ويحيط شيء من الظلام بما آل إليه أمر الصليب في النهاية وما آل إليه أمر سائر الآثار التي كانت محفوظة في كنيسة أيا صوفيا . وقد أفاض في وصف هذا الأمر المستر (ليثابي) والمستر (سوينسن) في كتاب ممتع وهو (St. Sophia, Constantinople) صفحة ٩٢ و٩٣ و٩٧ وما بعدها الخ .

الملحق الثاني

في تواريخ الفتح الفارسي

مما يشك فيه أن نستطيع اليوم أن نعرف على سبيل البت تاريخ الحوادث المتصلة بالفتح الفارسي لمصر ؛ فقد ذهب بعض المؤرخين المحدثين إلى أن ذلك الحادث كان بعد سنة ٦١٦ للميلاد . ويقول (جلزر) ، وقد كتب رسالة غزيرة العلم عن هذا الأمر (Leontius Von Neapolis صفحة ١٥١) إن الإسكندرية لا يمكن أن يكون فتح الفرس لها قبل سنة ٦١٩ وهو يخالف في ذلك رأي (فون جوتشمت) الذي يذهب إلى أن ذلك الحادث كان قبل ذلك بسنة أو سنتين .

والحجج التي يوردها (جلزر) هي كما يلي : أن تيوفانز يجعل الفتح الفارسي في سنة ٦١٦ ، ويقول ابن العبري إنه كان في السنة السابعة من حكم هرقل آخذاً ذلك عن البطريق ميخائيل إذ يقول (طبعة بيت المقدس صفحة ٢٩٣) إن شاه ـ ورز غزا مصر في السنة السابعة من حكم هرقل . ويذهب إيزيدور (Roncalli. Chron, Min الجزء الثاني ٤٦١) إلى أن الفتح كان في سنة ٦١٦ ، ويقول الطبري إن مفاتيح الإسكندرية أرسلت إلى كسرى في السنة الثامنة والعشرين من حكمه أي سنة ٦١٧ ـ سنة ٦١٨ « وهو في ذلك يثبت التاريخ الذي سبق أن روى عن ميخائيل ».

ويجدر بنا أن نلاحظ هنا أن السنة السابعة من حكم هرقل هي من أكتوبر سنة ٦١٦ إلى أكتوبر سنة ٦١٧ في حين أن السنة الثامنة والعشرين من حكم كسرى تقع من منتصف سنة ٦١٧ إلى منتصف سنة ٦١٨ ، ولا يقع أي جزء منها

في سنة ٦١٦ . وعلى ذلك فليس الاتفاق واضحاً بين خبر الطبري وخبر ميخائيل ، وفوق ذلك أن ابن العبري (أو أبا الفرج) يذكر بوضوح في موضع آخر His. Dyn (طبعة بوكوك) صفحة ٩٩ أن فتح الفرس لبيت المقدس كان في السنة الخامسة من حكم هرقل وهو في ذلك يناقض نفسه كما فعل في مواضع كثيرة .

ويقول (جلزر) فوق ذلك إن (فون جوتشمت) قد بين بياناً دقيقاً («Kleine Schriften» الجزء الثالث صفحة ٤٧٣ وما بعدها) إن غزوة الفرس لا يمكن أن تكون وقعت قبل سنة ٦١٧ لأن « المراجع السورية تدل على أن زيارة أثناسيوس الأنطاكي للبطريق أنستاسيوس المونوفيسي بالاسكندرية كانت في سنة ٦١٦ » في حين أن المعروف أن البطريق الذي كان على ولاية الدين عندما فتح الفرس الإسكندرية كان أندرونيكوس . وفوق ذلك لقد كان (نيقتاس) هو المساعد على توحيد الكنيستين وصاحب الفكرة في هذا كما يقول ابن العبري وقد هرب نيقتاس مع حنا الرحوم عند مقدس الفرس . ويذهب (فون جوتشمت) إلى أن وفاة أنستاسيوس كانت في ١٨ ديسمبر سنة ٦١٦ ، وقد أقام خلفه أندرونيكوس (كما أسلفنا في متن كتابنا هذا) في المدينة واستطاع ذلك . ويقول (جلزر) إن هذا يدل دلالة واضحة على أن الإسكندرية كانت على الأقل في أوّل ولاية أندرونيكوس للبطرقة (آخر سنة ٦١٦ لا تزال تحت حكم الروم . وعلى ذلك فلا يمكن أن يكون فتح الفرس قبل صيف سنة ٦١٧ كما يذهب إليه (فون جوتشمت) .

وإنا نرى على وجه الإجمال أن تواريخ (فون جوتشمت) صحيحة على أنها لا تخلو من الصعوبة . وأوّل اعتراض هو أنه ليس من الثابت أن السنة التي يوردها المؤرخون السوريون تتفق مع سنة ٦١٦ وذلك لأن هؤلاء المؤرّخين ولو أنهم يتبعون التقويم اليوناني أو (السلوخي) في تاريخهم يختلفون عنه عادة في حسابهم بسنة إذ يجعلون بدأه من سنة ٣١١ قبل الميلاد بدلاً من سنة ٣١٢ (راجع Trésor de Chronologie المجموعة ٣٦) . وعلى ذلك فمن المحتمل

أن يكون الدليل المستند إلى الكتاب السوريين أميل إلى سنة ٦١٥ لا إلى سنة ٦١٦ ، وفي هذه الحالة يتفق ذلك التاريخ مع ما جاء في (الديوان الشرقي) إذ يذهب إلى أن زيارة أثناسيوس لمصر كانت في السنة التي فتح الفرس فيها بيت المقدس عنوة . وفوق ذلك يقول الكاتب المصري ساويرس الأشمونيني : إن وفاة البطريق المصري أنستاسيوس في ٢٢ كيهك (١٨ ديسمبر) من سنة ٣٣٠ للشهداء ، وقد أخطأ (رينودو) إذ ذهب إلى أن ذلك يوافق سنة ٦١٤ لأن كيهك يقع في سنة ٦١٣ وهذه الأخبار لا يمكن التوفيق بينها ، ولكن لا يمكن على الأقل أن نجعل فتح بيت المقدس في سنة ٦١٣ .

على أنه يجدر بنا أن نذكر أدلة سوى هؤلاء من المؤرخين السوريين، إذ من المعلوم أنه توجد نسخ مخطوطة سورية من الإنجيل تاريخها في القرن السابع وقد كتبت في دير الهانطون بقرب الإسكندرية كتبها توما الهركلي وبولص التلوي ، وأمر بكتابتها البطريق أثناسيوس نفسه وهو في زيارته لمصر . وكانت هذه المخطوطات جزءاً من مراجعة شاملة للنص السورياني على النص اليوناني نص (Philoxenus) فتاريخ هذه المخطوطات ذو أهمية عظمى .

«ومن المعلوم أن توما الهركلي أتم ترجمته لنص العهد الجديد إلى السوريانية في سنة ٩٢٧ من التاريخ اليوناني »[١] وسنة ٩٢٧ هذه إن لم تكن موافقة لسنة ٩٢٦ المعتادة كانت من ابتداء أكتوبر سنة ٦١٥ إلى أكتوبر ٦١٦ ؛ وتوجد أيضاً نسخة مخطوطة أخرى (سوريانية ذات ست روايات) في المتحف البريطاني (Add. Mss. 144, 379) وقد كتب فيها أنها تمت في السنة عينها سنة ٦١٥ - ٦١٦ والنسخة الخطية للكتاب الثالث للملوك مؤرخ في شباط سنة ٩٢٧ ، وذلك يوافق فبراير سنة ٦١٦ ، ونسخة الكتاب الرابع للملوك كتب بها ما يدل على أن بولص وأثناسيوس كانا يقيمان في الإسكندرية في سنة ٩٢٨ وهي تقع بين أكتوبر سنة ٦١٦ وأكتوبر سنة ٦١٧ ، وهذا يحدّد وقت زيارة البطريق السوري في

---

(١) أنظر « Dict. Christ. Biog. » ترجمة توماس الهركلي وبولص التلوي .

خريف سنة ٦١٦ ، وقد ذكر في نسخة أخرى خطية من النسخ السريانية ذات الروايات الست وجدت في ميلان أن تاريخ تمامها كان في سنة ٩٢٨ وذلك في سنة ٦١٦ ـ ٦١٧.

ففي كل هذه النسخ الخطية ذكر دراسة علمية تجري في سلام في دير الهانطون مدة سنتين بين سنة ٦١٥ و٦١٧ ، وهذا يحدد عرضاً وقت زيارة البطريق السوري ويجعلها في أكتوبر سنة ٦١٦ لأن مضيفه البطريق القبطي توفي في ديسمبر من ذلك العام . وقد كان حساب تلك التواريخ على ما اعتاده الناس من التاريخ بالحساب اليوناني . على أننا إذا ذهبنا إلى أن حساب تلك التواريخ كان على حسب التاريخ السوري الخاص كان لزاماً علينا أن نجعل وقت تلك الزيارة في سنة ٦١٥ ـ ٦١٦ وأن نجعل العمل من سنة ٦١٤ إلى سنة ٦١٦ ، فإذا ذهبنا هذا المذهب وقع الاتفاق بين قولنا وبين قول ابن العبري إذ يقول في كتابه (تاريخ الكنائس ـ صفحة ٢٦٧ ـ ٩) « إن أثناسيوس ذهب إلى الإسكندرية وكان بطريقها أنستاسيوس وعقد معه وفاقاً واتحاداً ووقع هذا الاتحاد بين كنيستنا السورية وكنيسة مصر في سنة ٩٢٧ من التاريخ اليوناني » (وهي من أكتوبر سنة ٦١٥ إلى أكتوبر سنة ٦١٦) إذ أن ابن العبري لا يتبع الطريقة السورية التي تخالف التاريخ المعتاد . ولا يمكن التوفيق بين وجوه هذا الخلاف إلا إذا سرنا على طريقة أخرى في حساب التاريخ . ولما كان سريان بابل خاصة هم الذين قدموا حسابهم على التاريخ اليوناني بسنة لم يكن بعيداً أن يكون توما الهركلي وبولص التلوي قد سارا على تلك الطريقة . وإذن يقع الاتفاق بين الديوان الشرقي وبين النسخ الخطية من الإنجيل وأبي الفرج ، وكل هؤلاء يجعلون تاريخ توحيد الكنيستين في أكتوبر سنة ٦١٥ ويلوح لنا أن هذا حل عادل قريب إلى الأذهان .

ونرى أنه لا يزال من الضروري أن نجعل وفاة البطريق القبطي في ١٨ ديسمبر سنة ٦١٦ وليس في سنة ٦١٥ ، وذلك لأننا لا نجد طريقة أخرى نجعل بها ولاية خليفته أندرونيكوس توافق التواريخ المعروفة في مدتها وفي تاريخ

انتهائها، فإن مدتها معروفة بأنها كانت بضعة أيام وست سنوات آخرها ٨ طوبـه (٣ يناير) . فإذا قلنا إن يوم ٣ يناير من سنة ما هو تاريخ وفاة أندرونيكوس وبدء ولاية بنيامين لم نجد سنة فيها كل الشروط المطلوبة إلا سنة ٦٢٣ ، فمن جهة لا شك في أن أندرونيكوس شهد بدء غزوة الفرس ، ونرى أنها كانت في أواخر سنة ٦١٦ ؛ ومن جهة أخرى لا شك في أن هذا البطريق كان حياً في أول أمـر الإسلام ، فإن الديوان الشرقي يجعل مدة ولاية أنـدرونيكوس بين سنـة ٦١١ ـ ٦١٧ ، ولكنه يذكر بعد ذلك « أن في مدته علا أمر المسلمين » وذلك في يوليه سنة ٦٢٢ . ويوافق على هـذا مكين إذ يجعل اختيـار بنيامين في السنـة الأولى للهجرة سنة ٦٢٢ ـ ٦٢٣ وشهادة أبي صالح كذلك واضحة صريحة فإنه يذكر أن أندرونيكوس كان بطريقاً « في أول ظهور المسلمين في السنة الثانيـة عشرة من حكم هرقل» (طبعة Butler, Evetts صفحة ٢٣١) وهذا التواتر في الأدلة على أن تاريخ ولاية بنيامين كان في شهر يناير سنـة ٦٢٣ برهـان قوي لا يكـاد شيء يقف لـه . وأما (Le Quien) فـإنه يتبـع تـاريـخ سـاويـرس إذ يقـول إن ولايـة أندرونيكوس كانت من سنة ٦١٩ ـ ٦٢٢ .

فإن تم لنا إثبات أن وفاة أندرونيكوس كانت حوالي ٣ يناير سنة ٦٢٣ وأن مدة ولايته كانت ست سنوات تزيد قليلاً أولها ١٨ ديسمبر ، ويخيل إلينا أننا قد أثبتنا ذلك ، كان أول ولايته في سنة ٦١٦ ، وكانت وفـاة أنستاسيـوس في ١٨ ديسمبـر سنة ٦١٦ ، وهـذا التاريـخ يوافق مـا أثبته (فـون جـوتشمت) (راجـع Kjeine Schriften. ii صفحة ٤٧١ ـ ٤).

ولقد ساقنا هذا الكلام إلى الاستطراد والبعد عما كنا فيه من ذكـر النسخ المخطوطة من الإنجيل التي كتبت في دير الهانطون ولكن من الضروري أن نعود إلى ذكرها حيناً .

فهذه النسخ المخطوطة تدل على : (١) أن توما الهركلي كـان يعمل في الترجمة مـدة سنتين على الأقل قبـل زيارة البـطريق السوري . (٢) إن الـزيارة نفسها يغلب أن تكون وقعت في أكتوبر سنة ٦١٥ . (٣) إن بولص التلوي بقي

يعمل مدة ثلاثة أشهر على الأقل بعد الزيارة أي إلى يناير سنة ٦١٦ .

وهنا تقوم صعوبة إذ ذكر عرضاً أن أثناسيوس ذهب مع خمسة من الأساقفة السوريين ، في حين أن سياق قول ابن العبري يدل دلالة قاطعة على أن توما الهركلي طرد من أسقفيته في (مابوج) وهرب إلى مصر لاجئاً . ولا موضع للشك في أن توما وبولص كانا في مصر وقت تلك الزيارة ولا في أن ثلاثة أساقفة آخرين إما جاءوا مع أثناسيوس ، وإما طردوا ولجأوا إلى مصر هاربين من فتح الفرس لفلسطين . ولدينا عبارة صريحة ذكرها حنا مسكوس وهي أن أساقفة كثيرين هربوا إلى مصر لاجئين ، ولكن الأقرب إلى الاحتمال أن هؤلاء العلماء السوريين بمقامهم في الاسكندرية واتصالهم الناشيء من ذلك بالبطريق القبطي قبل زيارة بطريق أنطاكية ، قد مهدوا السبيل إلى الاتحاد الرسمي الذي تمّ سريعاً بعد اجتماع البطريقين .

وبعد فقد بقي جزء واحد من الدليل الذي يمكن أن نستخلصه من هذه النسخ المخطوطة وذلك أنه من أكبر الأمور دلالة أن كل الكتب الأخرى من الإنجيل التي تنسب إلى بولص التلوي ليس بينها كتاب واحد يذكر فيه تاريخ . وآخر تاريخ هو كما بينا أوّل سنة ٦١٦ ، ويلوح لنا أنه ليس من المقبول عقلاً أن يقال إن المممل مع ذلك قد تم في الدير نفسه دير الانطونيين[1] (Antonians) في الظروف نفسها ، وأن نجعل غزوة الفرس على ذلك فيما بعد سنة ٦١٦ ، بل إن الأمر على عكس هذا فإن هؤلاء العلماء السوريين الذين رأوا أو سمعوا بما أحدثه الفرس من التخريب العظيم ببلادهم كان لا بد لهم أن ينزعجوا عند أوّل نبأ يصلهم عن مقدم الفرس إلى مصر ، وإنه لمن أقرب الأمور أن يكونوا قد هربوا في البحر في صيف سنة ٦١٦ ومعهم رهبان دير الهانطون بما معهم من ثمين المتاع ، ومن ذلك النسخ المخطوطة اليونانية للكتاب المقدّس . ولكنا

(١) عجيب أن يسمى دير الأنطونيين « Antonines » في قاموس (Dict. Christ: Biog) والمقصود طبعاً أن رهبانه كانوا يسيرون على مذهب مار أنطونيوس .

بغير أن نأخذ بهذا الرأي نرى دوننا رأياً آخر محتملاً في تفسير ما كان ، وهو يتفق مع استمرار العمل في مصر . ويدفعنا ذكر ذلك إلى القوم في أمر أهمل إهمالاً عجيباً ، ويجمل بنا على ذلك أن نؤكده بعض التأكيد ، فإن من عادة الكتاب الذين كتبوا عن هذا العصر أنهم دائماً يذكرون فتح الفرس كأنه حادث واحد يجعلون له تاريخ سنة واحدة . ومعنى هذا أنهم « يعجزون عن أن يميزوا بين غزو مصر وبين فتح الإسكندرية » . وهذان الحادثان لا بد كان بينهما سنة على الأقل . ومما لا شك فيه أن الكتاب القدماء كانوا أحياناً يذكرون لفتح الفرس تاريخ أحد الحادثين وأحياناً يذكرون له تاريخ الحادث الآخر وهذه الحقيقة تفسر كثيراً مما يسود ذلك الأمر من الخلط والاختلاف .

ويمكننا أن نقول إنه قد صار من المدلل عليه أن الفرس لم يكونوا قد ساروا إلى مصر في أوّل سنة ٦١٦ ، ولئن قلنا إنهم كانوا يستطيعون أن يدخلوا في حرب جديدة عقب فتح بيت المقدس فإنه ليس من المحتمل أن يقدموا على عبور الصحراء في فصل الصيف . فيمكن على ذلك أن نذهب إلى أن سيرهم إلى مصر بدأ في خريف سنة ٦١٦ ، وأن جيشهم فتح الفرما ونهب الأديرة فيها قبل آخر تلك السنة . ثم كان عليهم بعد ذلك أن يسيروا إلى منفيس وإلى فتح الحصن المنيع حصن بابليون ، وأن يحاربوا الروم في طريقهم على فرع النيل الغربي مارّين بمدينة نقيوس ، (ونعلم أنهم فعلوا ذلك) ، حتى بلغوا الاسكندرية . ونعرف كذلك أنهم قضوا وقتاً طويلاً في حصار المدينة قبل أن تسلمها إليهم الخيانة . ولا يُمكن أن يكون ذلك قد استغرق أقل من سنة . وعلى ذلك فمن المحال أن نجعل فتح الاسكندرية قبل آخر سنة ٦١٧ ، أو أوّل سنة ٦١٨ ، على أي مذهب من مذاهب التاريخ .

وعلى ذلك فمن السهل أن نقول إن العلماء السوريين بقوا في عملهم في دير الهانطون حتى قربت جيوش الفرس ثم هربوا إلى المدينة ، وكان الهرب منها في البحر ممكناً في كل وقت ، وبهذا كان يمكنهم أن يبقوا سنتين أخريين قد تكونان كافيتين لإتمام عملهم .

حسبنا ما ذكرناه عن المراجع السورية ولكن يجدر بنا أن نتنبه إلى أن تلك الحجة التي ساقتنا إلى القول إن شتاء سنة ٦١٧ ـ ٦١٨ هو الوقت الذي لا يمكن أن تكون الاسكندرية قد فتحت قبله تسوقنا كذلك إلى اتفاق دقيق مع التاريخ الذي ذكره الطبري وهي كذلك تسوقنا إلى قريب من الاتفاق مع ما ذهب إليه فون جوتشمت ولو أننا سلكنا مسلكاً مخالفاً لما سلكه وكانت الحقائق التي بنينا برهاننا عليها فيها شيء من التضارب مع حقائقه. فقد ذهب إلى « أن الإسكندرية كانت في ديسمبر سنة ٦١٦ لا تزال مع الروم وأنه لا يمكن أن يكون الفتح الفارسي قد وقع قبل صيف سنة ٦١٧ » (إذا كان يقصد بقوله « الفتح الفارسي » فتح الإسكندرية)، والطبري يتجاوز هذا التحديد قليلاً إذ يقول إن مفاتيح الإسكندرية لم ترسل إلى كسرى قبل الشتاء ، وإنا نتفق معه في هذا الرأي . فنقول على ذلك إجمالاً إن التواريخ كانت كما يلي :

(١) فتح بيت المقدس كان في آخر مايو سنة ٦١٥ .
(٢) زيارة أثناسيوس للاسكندرية كانت في أكتوبر سنة ٦١٥ .
(٣) سير الفرس إلى مصر كان في خريف سنة ٦١٦ .
(٤) موت البطريق القبطي كان في ١٨ ديسمبر سنة ٦١٦ .
(٥) فتاح بابليون كان في ربيع سنة ٦١٧ .
(٦) فتح الإسكندرية كان في آخر سنة ٦١٧ .
(٧) إخضاع مصر جميعها كان في سنة ٦١٨ .

ولعلنا نقول فوق ذلك إن فتح الصعيد لا يمكن أن يكون قد تم قبل شتاء سنة ٦١٨ بزمن طويل ، لأننا نعرف من ورقة بردى قبطية مؤرّخة أن (أرسنويه) أو الفيوم كانت لا تزال في ملك الروم في التاسع من يونيه سنة ٦١٨ (Corpus Papyrorum Raineri) الجزء الثاني صفحة ٢٢ Koptische Texte (ed. J. Krall.) ولكنا نقول على وجه الإجمال إن هذا البيان يدل على أنه قد وقعت بين فتح بيت المقدس وتمام فتح مصر مدّة ثلاث سنوات وهو يوافق كل الموافقة ما ذكره أبو الفرج (طبعة Pococke راجع ما سبق) .

وهذا النظام يمكننا من أن نقول إن بعث حنا الرحوم لمساعدة بيت المقدس كان في شتاء سنة ٦١٥ ـ ٦١٦ فإن من بعثهم ذهبوا عن طريق البر وما كانوا ليستطيعوا ذلك لو كانت جيوش الفرس في طريقها إلى مصر . وعلى ذلك يكون هروب حنا الرحوم مع نيقتاس في خريف سنة ٦١٦ ، إذا كانا قد هربا عندما جاءهما نبأ غزوة الفرس . على أن قول Leontius يفيد أنهما هربا قبيل فتح الإسكندرية أي بعد ذلك التاريخ بعام ولكنا فوق كل هذا نرى أن هذا النظام في التاريخ يتفق مع تأريخ مؤرخي العرب في ذكرهم تاريخ حياة البطارقة ، وفي ذكرهم مدّة احتلال الفرس لمصر ، وهذه المدة كما يقول جلزر كانت عشر سنوات وهو حق.

وأما البطارقة القبط فنرى أن تواريخهم كما يلي :

(١) انستاسيوس من يونيه سنة ٦٠٤ إلى ١٨ ديسمبر سنة ٦١٦.
(٢) اندرونيكوس من ديسمبر سنة ٦١٦ إلى ٣ يناير سنة ٦٢٣.
(٣) بنيامين من يناير سنة ٦٢٣ إلى ٣ يناير سنة ٦٦٢.

وأما البطارقة الملكانيون فتاريخهم كما يلي :

(١) تيودور قتل في سنة ٦٠٩.
(٢) حنا الرحوم من سنة ٦٠٩ إلى سنة ٦١٦ أو سنة ٦١٧.
(٣) جورج من سنة ٦٢١ إلى سنة ٦٣٠ أو سنة ٦٣١.
(٤) قيرس من سنة ٦٣١ إلى سنة ٦٤٢.

فإذا نحن اتبعنا (جلزر) فيما ذهب إليه معتمداً على حجة واحدة وهو (Thomas Presbyter) من أن اتحاد الكنيستين المصرية والسورية قد وقع في سنة ٦١٨ وجب علينا أن نغير كل نظامنا في تتابع تواريخ بطارقة القبط ووجب علينا فوق ذلك أن نجعل ولاية بنيامين على الأقل في سنة ٦٢٥ في حين أن المؤرخين المصريين يكررون أن ولايته بدأت في سنة ٦٢٢ ـ ٣٠ وهي سنة هجرة النبي وظهوره. وأما نحن فنرى أن هذا الاتفاق برهان قاطع ولو لم يكن لدينا برهان غيره على تاريخ ولاية بنيامين . ولكنه من أمهل الأمور أن نورد براهين

كثيرة من المؤرخين المصريين على تفنيد قول من قال إن ولايته كانت في سنة ٦٢٥.

وأما احتلال الفرس لمصر مدة عشر سنوات فقد ذهب (جلزر) إلى أن تلك المدة انتهت سنة ٦٢٩ أي بعد سنة على الأقل من صلح هرقل وشيرويه . ولكنا نرى ثلاث حجج قوية تنقض ذلك الرأي :

(١) إن القصد من كل خطة هرقل في سنة ٦٢٢ والسنوات التي بعدها كان تخفيف ضغط الفرس عن عاصمته وعن مصر ، وإنه لمن أقرب الأمور أن تكون مصر قد أخليت من الفرس بسبب هذا الضغط منذ ربيع سنة ٦٢٧ حتى ولو لم يقم على ذلك برهان وعلى هذا تكون مدة الفتح الفارسي منذ أول الغزو عشر سنوات تزيد قليلاً .

(٢) ولو لم يكن الأمر كما ذكرنا فقد ذكر سبيوس أن شيرويه في صلح فبراير سنة ٦٢٨ رضي أن يخلي في الحال كل ما كان يملكه من بلاد الروم وأخرج جيوشه منها .

(٣) إن النبي محمداً بعث رسله إلى الأمراء في صيف سنة ٦٢٧ أو خريفها على الأكثر كما روى الطبري لأنه يذكر أن الرسل الذي أرسلهم كسرى إلى اليمن حجزوا هناك بضعة أشهر حتى أتت أنباء موت الملك وكان موته في فبراير سنة ٦٢٨ ولا شك في أن النبي عندما بعث رسوله إلى مصر كانت مصر قد عادت إلى دولة الروم وكان يحكمها والي هرقل «المقوقس» كما يسمونه خطأ.

وليس اعتماد (جلزر) على (نيقفوروس) مما يدعم اتخاذه تاريخ سنة ٦٢٩ فإن نيقفوروس يقول «إن ساربازوس بعد أن سمع بموت كسرى وشيرويه وقباذ وهرمزداس رجع من بلاد الروم» ثم قال «ولما تم الصلح أعاد ساربازوس مصر وسائر بلاد الشرق إلى الروم وأخرج منها مسالح الفرس وبعث بالصليب - واهب الحياة إلى الإمبراطور». ولكن الشاه - ورز لم يصر ملكاً باتفاقه مع هرقل إلا في آخر سنة ٦٢٩ على الأقل (Journal Asiatique 1866 صفحة ٢٢٠) في حين

أنه من المؤكد أن هرقل استعاد الصليب في سنة ٦٢٨ وفوق ذلك إن نيقفوروس نفسه قال بعد أن ذكر عدّة حوادث أخرى إن الصليب أخذه هرقل بعد ذلك إلى بيت المقدس ثم أعاده إلى القسطنطينية وتلقاه فيها البطريق سرجيوس » وقد كان حدوث ذلك في الخمس عشرة سنة الثانية (أي في سنة ٦٢٩) . وإذا كان لنا أن نستخلص شيئاً من هذا الخبر المفكك استخلصنا أن الفرس خرجوا من مصر قبل استعادة الصليب أي قبل سبتمبر سنة ٦٢٨ ، ولكن ذلك الخبر لا يدل على شيء سوى أن نيقفوروس هذا شاهد غير عدل لا يُعوَّل على قوله .

والحقيقة هي أن مدّة احتلال الفرس وهي السنين العشر يمكن أن يعدّ أوّلها إما عند دخول الفرس إلى مصر ، وإما من أول فتح الإسكندرية ، وإما من إتمام فتح مصر إلى أسوان ويختلف مدى تلك المدة باختلاف الوقت الذي يعتبر الابتداء منه .

ولقد سعينا في هذا التعليق أن نظهر أن كثيراً من الخلط ناشيء عن إغفال التمييز بين غزو مصر وفتح مصر فهما معنيان غير مترادفين وحادثان لم يقعا في وقت واحد . ولذلك الخلط سبب آخر وهو إغفال التفريق بين السنة الميلادية (التي أوّلها أول شهر يناير) وبين السنة اليونانية من تاريخ الإسكندر (التي أوّلها أوّل سبتمبر) ، وهي تقع في جزأين من سنتين من سني الميلاد . وفوق ذلك سبب ثالث وهو إغفال الانتباه إلى طريق حساب السنة اليونانية عند السوريان فإنها أحياناً تختلف عن التاريخ اليوناني المعتاد بسنة وفيها تبدأ السنة في أوّل أكتوبر بدل إبتدائها في أوّل سبتمبر والسبب الأخير في الخطأ يصح لنا أن نذكره وهو الاعتماد في حساب التواريخ على أساس غاية في الضيق . ويحدث هذا من طريقين : إما بالمبالغة في تضييق الفترة التي يستمد الدليل منها ، وإما بتضييق المجال الذي يستمد منه الدليل فإنه لا يكفي أن نبحث في تواريخ فترة نحو عشر سنوات أو اثنتي عشرة سنة ثم ننتهي من ذلك البحث إلى نهاية بغير أن ننظر إلى ما ينشأ عن ذلك من النتائج أعني بغير أن ننظر إلى علاقة هذه التواريخ بما قبلها وبما بعدها من التواريخ ونتحقق من أن ما ينشأ عن ذلك من النتائج

يخرج ثابتاً بعد التمحيص والنقد . ويجمل كذلك أن نذكر أننا إذ نعالج هذه الحوادث التي وقعت في القرن السابع نعتمد على مراجع تاريخية مختلفة الأنواع كثيرة العدد ففيها اليوناني والأرمني والسرياني والعربي والمصري وفي كل منها شيء يجب الرجوع إليه ، وليس من العدل أن نضع نظاماً للتاريخ نستمده من طائفة أو اثنتين من هؤلاء الكتاب بغير أن نأبه كما ينبغي بالآخرين . وإنا ونحن نكتب هذا نشعر أعمق الشعور بالصعاب التي تحيط بمثل هذا السعي إلى التوفيق بين المراجع التي قد تكون في الحقيقة كما هي في الظاهر غير قابلة للتوفيق ، ولكن لعلنا غير مغرورين إذا نحن بينا بعض الصعاب التي تعترض طريق الباحثين في بحثهم . ويجمل بنا أن نقول إننا وإن اختلفنا مع (جلزر) نفعل ذلك وفي نفوسنا كل الإعجاب بمؤلفه النفيس الغزير العلم الدقيق البحث . ولسنا ندعي أن نظام التاريخ الذي وضعناه خال من الصعاب ، ولكنا قد ندعي أننا قد وضعناه على أسس واسعة وأننا قد وفقنا به بين عدد عظيم من مراجع كل منها منفصل عن الآخر كل الانفصال ومباين له أكبر المباينة .

في شخصية المقوقس[1]

روجعت وصححت من رسالة
(Proceedings of the Society of Biblical Archaeology)

ليس في كل تاريخ مصر شخص جمع بين الشهرة والخفاء مثل الشخص الذي يطلق عليه الاسم العربي المقوقس أو المقوقِس . ولا خلاف في أن ذلك الشخص كان أعظم الروم أثراً في أزمة الفتح العربي وأنه كان العامل على تسليم مصر . ولكن هذا كل ما لايختلف فيه . وأما حقيقة شخصه واسمه وجنسه وعمله الذي كان يعمله في الدولة وبلاؤه الذي أبلاه ومعنى لقبه نفسه الذي يعرف به ، كل تلك الأمور مختلف فيها ، وطالما تكلم فيها الباحثون وذهب كلٌ مذهباً في الإجابة عنها ، ولكن تلك الإجابة تنم عن تباين في الآراء لا يمكن التوفيق معه بينها . وما كنا لنعجب من ذلك الاختلاف فإنه من الجلي أن مؤرخي العرب أنفسهم كانوا من أوّل الأمر في حيرة عظيمة ودهشة من هذا الأمر . ومن الكتاب المحدَثين نجد (Von Ranke) في صفحة ١٤٢ وما بعدها من كتابه (Weltgeschichte V.i) يزعم أن المقوقس كان حاكم مصر وأنه كان قبطياً . ولكن يلوح لنا أنه كان يشك في حقيقته التاريخية . وأما (De Geoje) في كتاب « Etudes dediés à Leemans » في كتاب « De Mokaukis Van Egypte »

(١) قد كتب المؤلف رسالة بعد كتابة هذا الكتاب بنحو عشر سنوات وهي « The Treaty of Misr in Tabari » وأدخل فيها بعض التعديل على آرائه وقد بينا هذا في الملحق السابع (المعرّب) .

فإنه يذكر أن الظاهر أن مؤرخي العرب قد خلطوا في بعض المواضع بين المقوقس وقيرس البطريق الإمبراطوري في الإسكندرية مع أنه كان شخصاً آخر وله عمل غير عمل المقوقس . وأما الأستاذ (Karabacek) في مقاله « Der Mokaukis Von Aegypten » Mitheilungen aus der Sammlung der) Papyrus Erzherzog Rainer الجزء الأول صفحة ١ ـ ١١) فإنه يذهب إلى أن اسم المقوقس هو جورج بن مينا برقبيوس (Barkabios) وبهذا يفسر اسم (فرقب) أو (قرقب) الذي يسمي به بعض المؤرّخين أبا المقوقس . ويزعم (Karabacek) أن المقوقس كان حاكماً لإقليم ، ويزعم أن لقبه تحريف عربي للفظ اليوناني (٦٢*) ويأخذ ذلك اللفظ على أنه كان لقباً تشريفياً يعادل لفظ (٦٣*) وسواه مما يوجد في أوراق البردى المختلفة من القرن السابع . وأما المستر (ملن) في تعليقه عن (جورج المقوقس) في كتابه (Egypt under Roman Rule) صفحة ٢٢٤ فإنه يذهب إلى أنه كان جورج حاكم الإقليم الذي ذكره حنا النقيوسي والذي يظن أنه كان حاكم (Augustamnica) أي أثريب . انظر كتاب (Hyvernat) « Actes des martyres de L'Egypte » (الجزء الأوّل صفحة ٢٩٦) . على أن أثريب لا يصح أن تعدّ « على الحدود الشرقية لمصر » . كما تستلزمه حجة المستر (ملن) . وأما الأستاذ استانلي لين بول في كتابه (Egypt in the Mid. Ages) صفحة ٥ هامش ٢ فإنه يميل إلى ترجيح مذهب أن ذلك الاسم تحريف للقب اليوناني السابق الذكر (٦٤*) ويتبع رأي المستر (ملن) في زعمه أنه كان (جورج حاكم الإقليم الشرقي) مخالفاً في ذلك ما جاء في الأخبار العربية من أن المقوقس كان « حاكم مصر كلها وأنه كان يقيم في الإسكندرية » ..

ثم إنه يقبل القصة المتداولة التي تجعل المقوقس قبطياً . وهكذا نرى الأستاذ (بوري) يسميه « الحاكم القبطي » لمصر وذلك في كتابه (Later Rom. Empire) الجزء الثاني صفحة ٢٧٠ وترى أن أخبار هؤلاء المؤرّخين جميعها لا يمكن وصفها بخير من أنها جزئية وغير تامة ، لأنهم لم يعالجوا ذلك الأمر

معالجة كافية ولم يبينوا آثاره في تاريخ الفتح ، ثم لم يفحصوا رأيهم بمقابلته بالصعاب التي تنشأ من إطلاقه ، وما يلقي الباحث عند اتباع ذلك الرأي من المشاكل . وفوق كل ذلك ليس المقوقس بالشخص الأوحد الذي اختلف في حقيقته ، فإن جل كبار قادة تلك الحرب من روم ومصريين يحيط بهم ظلام وإبهام ، وكثيراً ما يختلط بعضهم ببعض . فإذا نحن وفقنا إلى معرفة كنه المقوقس لم نصل إلا إلى نصف حل العقدة ، فلا بد لنا من أن نفحص أشخاصاً آخرين في الوقت عينه ونعرف حقيقتهم . ولكنا نرى أن هذه الضرورة لم يدركها أحد إلى الآن حق إدراكها ، وعلى ذلك نستطيع أن نقول إن هذه المشكلة في مجملها لم يعالجها أحد علاجاً وافياً . فالحقيقة أن الخلط في الأسماء والأشخاص متسرب في كل تاريخ مدّة الفتح تسرباً عظيماً لا يدرك عظم المشكلات التي به حق الإدراك إلا من يعاني كتابة ذلك التاريخ أو يحاول كتابته . ونرى أن الأجدر بنا أن نبدأ بذكر ما قاله أكبر مؤرّخي العرب . ونرى ما في قولهم من الأخبار التي توضح هذا الأمر الذي نحن بصدده أو تساعد على حل إشكاله .

البلاذري : (المولود سنة ٨٠٦ للميلاد) يذكر المقوقس ويقول إنه صالح عمراً وإنه كان في جانب القبط بعد أن أبى هرقل أن يقرّ صلحه . ويذكر عند وصف ثورة منويل أن بعض الرواة يذهبون إلى أنه ساعد العرب ويذهب بعضهم إلى أنه كان قد مات قبل ذلك .

الطبري : (٨٣٩ - ٩٢٣) يفرِّق بين حاكم الإسكندرية وبين حاكم منفيس ويذكر أن الأخير كان المقوقس وأنه كان عظيم القبط وأنه أرسل إلى منفيس جيشاً تحت قيادة « الجاثليق الذي كان كبيرأساقفة النصارى واسمه ابن مريم ».

سعيد بن بطريق : (المولود سنة ٨٧٦ للميلاد) وكان ملكانياً ويذكر أن المقوقس كان عاملاً على الأموال في مصر لهرقل ، وكان يعقوبياً في الباطن ، ولكنه كان في الظاهر ملكانياً وأنه منع الجزية التي كان عليه أن يرسلها

للإمبراطور منذ حصار الفرس للقسطنطينية ولم يذكر للمقوقس اسماً وذكر أنه كان حياً إلى ما بعد ثورة منويل .

النسخة الخطية من كتاب ساويرس الأشمونيني : (أوائل القرن العاشر) وهي غاية في عظم الشأن فقد جاء فيها « لما استعاد هرقل بلاده استعمل عمالاً عليها فأرسل إلينا في أرض مصر قيرس ليكون حاكماً وبطريقاً معاً » . ويقول عن اضطهاد السنوات العشر ومدة هروب بنيامين « وكانت هذه هي السنوات التي كان فيها هرقل والمقوقس يحكمان مصر » ثم قال « ولما انتهت مدة السنوات العشر لحكم هرقل وولاية المقوقس » ثم قال في وصفه « الحاكم الكافر الذي كان بطريقاً وحاكماً للاسكندرية » وفي الختام روى عن بنيامين أنه قال : « مدة الاضطهاد الذي نزل بي عندما طردني المقوقس » وقد كان ساويرس هو الذي ذكر أن بنيامين هرب من ولايته عند مقدم قيرس . ومن هذا يرى أن ساويرس يذهب إلى أن قيرس هو المقوقس .

تأتي بعد هذا فترة تقرب من قرنين إلى أن يجيء ابن الأثير (المولود في سنة ١١٦٠ للميلاد) وهو يذكر أبا مريم وأبا مريام وأن الأول كان جاثليق منفيس (ولنلاحظ خطأ ذلك اللقب)، وأن الثاني كان أسقف ، وأن المقوقس أرسلهما ليقاتلا عمراً ولكنهما فاوضاه وصالحاه على شروط رفضها المقوقس . وأن المقوقس كان يقود الجيش بنفسه في وقعة عين شمس . ثم ذكره بعد ذلك على أنه حاكم الإسكندرية في وقت الحصار وأنه صالح عمراً وكان حياً عند ثورة منويل .

وابن الأثير مضطرب في ترتيب الحوادث في أوّل مدّة الفتح .

أبو صالح : (كُتب حوالي سنة ١٢٠٠ للميلاد) يذكر أن « محمداً بعث حاطب بن أبي بلتعة إلى المقوقس حاكم الإسكندرية » أي في سنة ٦ للهجرة (وأولها ٢٣ مايو سنة ٦٢٧). ويقول بعد ذكر عودة مصر إلى الروم « إن هرقل استعمل على مصر جريج بن مينا المقوقس » ثم ذكر ديراً في الصعيد فقال « إن

بنيامين اختفى هناك في حكم الإمبراطور الروماني هرقل الخلقيدوني ، وحين كان جريج بن مينا المقوقس حاكماً على مصر حتى تمت مدة السنوات العشر ، وكان ذلك هرباً منهما كما أنذره الملك » ثم قال المؤلف بعد ذلك إن تلك كانت السنوات العشر التي قاسى فيها المؤمنين (القبط) الاضطهاد . ولكن أبا صالح ينقل من كتاب (الجناح) أن أسقف الروم في مصر والإسكندرية كان اسمه قيرس (صفحة ٧٣) .

ياقوت : (المولود حوالي سنة ١١٧٨ للميلاد) يعقد الأمور تعقيداً أشدّ فهو يذكر أن حصن بابليون كان حاكمه (المندفور) الذي اسمه الأعيرج نائباً عن المقوقس ابن قرقب اليوناني الذي كان يقيم في الإسكندرية » .

مكين : (المولود حوالي سنة ١٢٠٥ للميلاد) يذكر أن عامل هرقل على مصر هو المقوقس وأنه هو وعظماء القبط صالحوا عمراً .

ابن خلدون : (المولود سنة ١٣٣٢ للميلاد وكتب في أواخر القرن الرابع عشر) يتبع ابن الأثير ، ولكن له خلطاً خاصاً به وهو يجعل المقوقس قبطياً .

ابن دقماق : (كتب حوالي سنة ١٤٠٠) يذكر المقوقس الرومي عامل هرقل .

المقريزي : (المولود سنة ١٣٦٥ ميلادية) يروى عن يزيد بن أبي حبيب عبارة أن المقوقس الرومي كان والياً على مصر وصالح عمراً . ويروي عن ابن عبد الحكم خبر حياة المقوقس في وقت ثورة منويل وابن عبد الحكم مؤرّخ قديم (مات سنة ٨٧٠ للميلاد) وكتابه موجود في نسخة خطية ولكنه قصصي كما أنه مؤرّخ غير أنه ذو قيمة عظيمة في كثير من الأحيان وقد نقل (Weil) عنه كثيراً .

ويتفق المقريزي مع ياقوت في ذكر (الأعيرج) وفي أن المقوقس بن قرقب (أو قرقت) كان يونانياً ، ويذكر أن القبط كان لهم في الإسكندرية أسقف اسمه (أبو ميامن) وأن المقوقس صالح العرب غير أن هرقل لم يقر صلحه وعنفه على

أنه كان كالقبط في الجبن والخسة . وذكر قيرس فقال إن هرقل « أقام قيرس بطرك الإسكندرية » (وأخطأ فذكر فيرس بالفاء بدل قيرس بالقاف) .

وأما كتاب الواقدي (وهو كتاب قصصي غير ثابت التاريخ) فقد جاء فيه أن ملك القبط كان عند ذلك المقوقس بن رعيل .

أبو المحاسن : (المولود سنة ١٤٠٩) يجعل بنيامين القبطي أسقف الإسكندرية ، ويقول إن قائد قصر الشمع كان الأغيرج (بالغين) وكان تحت أمر المقوقس . وجاء في نسختين خطيتين أن اسم المقوقس جريح (بالحاء) بن مينا وهذا تحريف ظاهر لاسم (جريج ابن مينا) . وقد ذكر المؤرخ نفسه في موضع آخر أن قائد الحصن كان المندفور المسمى الأغيرج من قبل المقوقس بن قرقب اليوناني . ويروي هذا المؤلف عن ابن كثير قصة (منقولة من ابن اسحاق وغيره) أن المسلمين عندما دخلوا مصر قابلهم أبو مريم جاثليق مصر وأبو مريام الأسقف ثم ذكر هذين القسين العظيمين عند بناء الفسطاط .

السيوطي : (المولود سنة ١٤٤٥ ميلادية) يكاد يتفق مع أبي المحاسن وهو يذكر أن الحصن كان يقوده المندقول المسمى الأعيرج من قبل المقوقس بن قرقب اليوناني ويذكر أن مقام المقوقس كان في الإسكندرية وأنه صالح عمراً ، ولكن هرقل لم يقرّ صلحه وأن اسم الأسقف القبطي (أبو ميامن) .

وهذا العرض لكبار المؤرخين العرب يظهر وجوه اختلافهم الكثيرة ولكن من الجلي أنهم يذكرون ثلاثة أشخاص يجب معرفة حقيقتهم ، وهم : المقوقس، وأبو مريم، والأعيرج ؛ وسنذكرهم بادئين بالأخير ثم الذي قبله فالذي قبله :

(١) الأعرج ـ الأعيرج ـ الأغيرج . ويظهر أن هذا الاسم جاء أوّلاً في ياقوت (أول القرن الثالث عشر) على أنه اسم قائد حصن بابليون وأن لقبه كان المندفور ويجوز أن ذلك كان تحريفاً للفظ (المندتور) وهو تعريب اللقب البيزنطي على أن ذلك اللقب لا يظهر أنه استعمل في غير ذلك الاستعمال وقصد

به القائد . وقد أخذ أبو المحاسن ذلك عن ياقوت وكذلك أخذ عنه السيوطي ، على أن السيوطي جعل ذلك اللقب (المندقول) وهو تحريف في النسخ . ويقول الأستاذ (لين بول) إن الأعرج والأعيرج هو (أرطبون) أحد قوّاد الروم وأنه كان كذلك يسمى بن (قرقب) أنظر (Eg. in The Middle Ages صفحة ٥ هامش ٢) ولكن ليس ثمة مرجع حقيقي لذلك الرأي في شخصيته ولا في نقل اسم « ابن قرقب » من المقوقس إلى الأعرج . ولكنا نرى أن الأعرج ما هو إلا قلب ناشىء من النقل الكثير للفظ « جرج » أو « جريج » وأن اسم قائد الحصن في الواقع هو « جورج » ولعله شخص غير « جورج الحاكم للإقليم » الذي ذكره حنا النقيوسي .

(٢) أبو مريم . وصف الأستاذ (لين بول) هذا الشخص بأنه « جاثليق » مصر وأنه انضم إلى جيش عمرو ولفظ جاثليق لا معنى له إلا (بطريق) وأول من ذكره من مراجعنا « الطبري » فقد جعلته معلوماته الفارسية يذكر ذلك اللفظ على أنه اسم كبير أساقفة مذاهب النسطوريين والأرمن ويكثر ذكره في كتب سبيوس وسواه ويعرفه (DU Cange) حق المعرفة والحقيقة أن الطبري نفسه يقسر ذلك اللفظ بأنه كبير أساقفة النصارى ولكنه يقول بعد ذلك عبارة محيرة وهي أن اسمه كان « ابن مريم » . ويمكننا أن نسلم بأنه قد كان في مصر رئيسان للأساقفة أو بطريقان في وقت الفتح وهما قيرس وبنيامين ، ونزيد على ذلك أنه قد يجوز أن بطريقاً ثالثاً كان موجوداً عند ذلك وهو بطريق مجهول (للجاپانيين) ولكن ذلك غير هام فيما نحن فيه وابن مريم لا يمكن أن يكون هو (قيرس) ، ولكنه يمكن أن يكون المقصود به (بنيامين) ونرجو أن نستطيع البرهان على أن ذلك هو المقصود . فإنه في مدّة ابن الأثير كان الاسم قد حرف إلى (أبو ميامين) في حين أن أبا المحاسن يذكر ـ وهذا طبعاً صحيح ـ أن الأسقف القبطي في الإسكندرية كان اسمه بنيامين ، ويذكر السيوطي أن الأسقف القبطيّ هو (أبو ميامين) وليس على الإنسان إلا أن يقرن هذه الحقائق بعضها إلى بعض فيرى لأولّ نظرة أنه من أسهل الأمور تحريف اسم (أبا بنيامين) إلى (أبو ميامين) ثم إلى (أبو مريم) في حين أن (ابن مريم) يجوز أن يكون تحريفاً للاسم

بنيامين ، فإن كتاب العرب كانوا يعرفون أن اسم مريم اسم يجله النصارى إجلالاً عظيماً فأخطأوا في لفظ (أبا) فظنوا أنه اللفظ العربي (أبو) في حين أن نزع الجزء الأول من (بنيامين) وهو (بن) وخلط باللفظ العربي (ابن) ونشأ من ذلك الخلط أسماء عجيبة زادها تحريف النساخ خطأ فذهبوا إلى تسمية الأسقف باسم (أبو مريم) و (ابن مريم) ونستطيع الآن أن نستبعد اسم (أبو مريم)[1] ونحن واثقون من أن ذلك الاسم لم يكن . وكذلك أسماء (أبو مريم) و (ابن مريم) و (أبو ميامين) وأن نجعل مكان هذه الصور الغريبة اسم (بنيامين) الذي كان كبير أساقفة القبط في الإسكندرية . غير أنه لا يكفي أن نستبعد هذه الخيالات فإنا إذا سلمنا أن الشخص التاريخي المقصود هو بنيامين فإنه من المحال أن نقبل ما قيل عنه من أنه اشترك مع عمرو أي اشتراك فيما ذكر عنه فلم يحاربه ولم يفاوضه . وأما ما ذكره الطبري ومن اتبعه كابن الأثير عن بنيامين فإنه قول سخيف فقد جعلوه قائداً حربياً تحت حكم المقوقس ، وقد سعى الطبري إلى جعل خبره مقبولاً لا تناقض فيه فجعل المقوقس أميراً للقبط ولكن كل الأدلة المستمدة من المؤرخين المصريين تدل على أن هذين الرأيين غير صحيحين (وكان الطبري غريباً عن مصر وإن كان قد زارها) . فالمؤرخون المصريون مجمعون على أن بنيامين بقي مختفياً في الصعيد مدة عشر سنوات قبل الفتح العربي وثلاث سنوات في مدة الفتح ولو لم يكن لدينا غير ما كتبه ساويرس « حياة بنيامين » لكان ذلك كافياً للبت في هذا الأمر . غير أن كل المؤرخين من حنا النقيوسي إلى ما بعده متفقون في هذا الرأي . فكيف لنا إذن أن ندرك علة ما

(١) من المفيد أن نذكر هنا أن المؤلف قد عاد في رسالته « The Treaty of Misr in Tabari » فقال إنه من الجائز أن يكون هذا الاسم تحريفاً لاسم قائد أرسله هرقل لمساعدة قيرس وهو (مارينوس) أو (ماريانوس) . وعلى ذلك يمكن أن نقول إن مؤرخي العرب لم يقصدوا (بنيامين) بمن سموه (أبا مريم) أو (أبا مريام) بل كانوا يقصدون قائداً حربياً وبذلك تبطل حجة المؤلف في تجريح مؤرخي العرب وحمل قولهم هنا على الخلط . (المعرّب) .

يعزوه مؤرخو العرب إلى بنيامين من الاشتراك في الأمور عند الفتح؟ والتعليل هو ما يلي : أنهم وجدوا في الأخبار القديمة أو الروايات السابقة أن زعيم المدافعين والرئيس الذي فاوض في شروط الصلح مع الغزاة هو كبير أساقفة الإسكندرية ، ووجدوا بعد الفتح وفي التاريخ القبطي أن كبير الأساقفة في الإسكندرية المعترف به هو بنيامين وفوق ذلك لقد كان بنيامين هو الذي جاء إلى عمرو وصالحه في وقت الفتح الثاني للإسكندرية عند ثورة منويل . فاختلط هذا الخبر بالصلح الذي كان مع قيرس وعلى ذلك اختلط الشخصان وعزيَ إلى بنيامين فعل ما فعله قيرس عند الفتح . ولكن لا بد لنا أن نعالج الأمر الفاصل ألا وهو حقيقة شخصية المقوقس حتى لا يقال إن تفسيرنا هذا تفسير شيء غامض بمثله .

(٣) المقوقس : يذكر جل مؤرخي العرب شخصاً يطلق عليه ذلك اللقب ، ولكن مما يسترعي النظر أن من بين من ذكرنا من المؤلفين لا يذكر الآتون اسماً لصاحب ذلك اللقب وهم البلاذري والطبري وسعيد بن بطريق وساويرس ولا ابن الأثير نفسه . حقاً إن الواقدي يسميه (ابن رعيل) ولكن هذا اسم من الأسماء العجيبة الخيالية التي ترد في قصص العرب قبل التاريخ لتسمية الملوك والسحرة ومن إليهم . فلا نجد أن المقوقس اسمه جريج بن مينا حتى نأتي إلى عام سنة ١٢٠٠ للميلاد إذ يطلق عليه ذلك الاسم (أبو صالح) في حين أن ياقوت الذي كان في نفس عصره يسميه (جريج بن قرقب اليوناني) وهذا الاختلاف يدل على وجود روايتين مختلفتين أو مصدرين منفصلين للخبر . ومن العجيب أن هذا استنتاج يدل عليه ما نجده بعد مدة من ذلك العصر إذ نجد مؤرخاً واحداً وهو أبو المحاسن ينسب ذلك الشخص (جريج) إلى النسبتين في مواضع مختلفة فيسميه تارة (ابن مينا) وتارة (ابن قرقب اليوناني) ويكفي أن نقول أولاً إن هذين الإسمين لا يمكن التوفيق بينهما وإنهما يرجعان إلى مرجع في عصر متأخر ولا يمكننا بهما أن نعرف شيئاً عن حقيقة المقوقس . فيجب علينا إذن أن ندعهما وأن نسعى إلى اكتناه حقيقته من نواح أخرى لا علاقة لها

بهذين الإسمين فإذا تم لنا ذلك نظرنا فيما وصلنا إليه من بحثنا لنرى هل نستطيع بعد أن عرفنا حقيقة المقوقس أن نفهم سبب هذين الإسمين . ولنعد الآن إلى مراجعنا فإن البلاذري لا يفيدنا كثيراً في بحثنا ، وأما الطبري فإنه بلا شك يضلله ويعميه فإنه يجعل المقوقس « أمير القبط » ، وفوق ذلك يجعله الزعيم الذي يفاوض العرب في التسليم وهو في داخل حصن بابليون وهو مخطىء في هذا خطأ مزدوجاً ، فإن المقوقس لم يكن من القبط ولم يكن في الحصن عند فتحه . على أن البلاذري يذكر أن المقوقس حاكم الإسكندرية . ويقول سعيد بن بطريق إنه كان مراقب الأموال من قبل هرقل، ويجب أن نذكر أن سعيد بن بطريق كان ملكانياً . وقد ذكر أن المقوقس كان ملكانياً ولكنه ذكر أنه كان يبطن الاعتقاد في مذهب القبط ، وتلك عبارة فاسدة اخترعها لكي يفسر ما كان من المقوقس . فلا نستطيع أن نجد حلاً للغز المقوقس وحقيقته حتى نأتي إلى ساويرس فإن الحل فيه واضح لا إبهام فيه ، وقد كان ساويرس قبطياً ولم يكن به ما يحدوه إلى إخفاء ما أتى به المقوقس ، وفوق ذلك قد كتب تاريخه مستنداً إلى وثائق بعضها قبطي وبعضها غير قبطي كانت محفوظة في مكتبة دير مقار وفي دير (نهيا) وفي مجموعات أخرى عند أفراد الناس ، ولقد تجد فيه بلا شك في بعض الأحوال أخباراً غير دقيقة وأخرى مستحيلة ولكنه مع ذلك يذكر طائفة كبيرة من الأخبار لا نجدها في التواريخ القديمة التي ذكرناها آنفاً . وإليك ما جاء في كتاب ساويرس : « استعمل هرقل قيرس بعد استعادة مصر من الفرس وجعل له ولاية الدين والحكم في الإسكندرية » ، ونعلم أنه بقي في عمله عشر سنين اضطهد القبط في أثنائها اضطهاداً عظيماً ، وقد وصف بنيامين مدة هذا الإضطهاد بأنها « عشر سنين كان هرقل وقيرس يحكمان فيها مصر » ثم نجده يذكر قيرس فيسميه « الحاكم الكافر الذي كان حاكماً وبطريقاً للإسكندرية مدّة حكم الروم » ، وفوق ذلك يذكر ساويرس أن بنيامين هرب عند قدوم قيرس لأن ملكاً حذره ثم ذكر أن بنيامين قال « إن المقوقس طردني وشردني » وعلى ذلك فليس ثمت بقية من الشك في أن ساويرس يذهب إلى أن المقوقس هو قيرس ويفرق بينه وبين بنيامين .

وسنحاول أن نبرهن على أن ساويرس على الحق وأن كل مؤرّخي العرب على خطأ فيما خالفوه فيه .

فمن الحقائق التي لا يختلف فيها عن هذا العصر أن قيرس كان ذا سلطان في أمر الدنيا وأمر الدين معاً . وحقيقة أخرى وهي أنه لما استعمله هرقل بطريقاً ووالياً اضطهد القبط مدّة عشر سنوات . ويذكر حنا النقيوسي « الإضطهاد الذي شهره هرقل في بلاد مصر جميعها على أتباع مذهب السنة (القبط) وذلك بتحريض البطريق الخلقيدوني (قيرس) » . وتاريخ القبط مملوء بذكر هذا المعنى .

فكل تاريخ الفتح في كتاب حنا قائم على أن قيرس كان والياً على مصر ولا خلاف في ذلك ، ولكن أبا صالح يذكر أن هرقل استعمل على البلاد المقوقس وأن هروب بنيامين بقي عشر سنوات كما أوحى إليه الملك وأن تلك كانت مدة حكم المقوقس في مصر . حقاً إن أبا صالح يسمي المقوقس جريج بن مينا ولكنا سنتكلم في ذلك بعد حين وجيز ويتفق ابن دقماق ومكين في أن عامل هرقل على مصر كان المقوقس . ويذكر المقريزي أن المقوقس هو الذي صالح العرب وأن مولاه هرقل أبى إقرار صلحه وقد تبعه في ذلك أبو المحاسن والسيوطي . وعلى ذلك فثمت إتفاق بين مؤرخي العرب في العمل الذي كان يعمله المقوقس ولكنهم لا يتفقون في ذكر الاسم الذي كان به يسمى ولو لم يكن لدينا من المراجع غير هؤلاء لما بلغت حجتنا من القوّة ما بلغته . على أن حجتنا قد تستند على دعامة قوية من قول ساويرس وحده .

لكننا نجد دوننا بعض وثائق قبطية وأخرى عربية قليلة العدد لها علاقة بهذا الأمر فلدينا « تاريخ حياة شنودة » الذي نشره أميلنو وهو عن أصل قبطي كتب في القرن السابع وقد جاء فيه الخبر الآتي على صورة نبوءة وهو « ثم سيظهر المسيخ الدجال ويمثل بين يدي ملك الروم فيجمع له ولاية الدين والدنيا وسيجيء إلى مصر ويناصب فيها كبير الأساقفة بالإسكندرية العداء وسيهرب منه هذا إلى أرض تيمان » وهذا بغير شك وصف لقيرس وما كان منه من معاملة بنيامين . ولكن

ثمت قطعة من وثيقة أخرى في المكتبة البودلية (Mss. Copt. Clar. Press.) وقد نشرها كذلك أميلنو تحت عنوان حياة « صمويل القلموني » .

وقد ذكر في هذه القطعة خبر زيارة شخص إلى الدير واسم ذلك الشخص ⲕⲁⲩⲭⲓⲟⲥ أو ⲡⲕⲁⲩⲭⲓⲟⲥ ⲡⲉⲡⲥⲉⲩⲧⲟⲁⲣⲭⲏⲉⲡⲓⲥⲕⲟⲡⲟⲥ « البطريق الكاذب » وقد ذكرنا هذه القصة في متن كتابنا هذا (الباب الثالث عشر) ولا حاجة بنا إلى إعادتها هنا . ولكن الـ ⲕⲁⲩⲭⲓⲟⲥ لم يقتصر على تسميته في ذلك الخبر بالبطريق بل من الجلي أنه سمي كذلك « مراقب خراج أرض مصر » (ⲧⲁⲍⲓⲁⲣⲭⲏⲥ ⲉϫⲛ ⲇⲏⲙⲟⲥⲓⲟⲛ ⲛⲧⲉⲭⲱⲣⲁ ⲛⲕⲏⲙⲉ) وعلى ذلك فقد جاء في وثيقة[1] مما تخلف عن ذلك العصر ذكر البطريق « الخلقيدوني : (أي الملكاني) وهو لا يعترف له القبط بالسلطان بل إنهم يوالون بطريقهم بنيامين . على أن ذلك البطريق الخلقيدوني قد جمع له السلطان الديني والدنيوي على بلاد مصر وفوق هذا يسمى ذلك الشخص باسم ⲡⲕⲁⲩⲭⲓⲟⲥ.

ولا حاجة بنا إلى بيان مقدار الإتفاق الوثيق بين هذا الوصف وبين ما جاء في كتاب ساويرس عن عمل قيرس البطريق الخلقيدوني ووالي هرقل وهو فوق ذلك متفق بعض الإتفاق مع ما جاء في كتاب (سعيد بن بطريق) ومكين وابن دقماق والمقريزي . ولكن أكبر ما يهم المطلع على هذه القطعة أننا نجد فيها اسم المقوقس في الصورة الأصلية القبطية وأنه يطلق على شخص لا نجد بعد شكاً في أنه هو بعينه قيرس .

ولكن أميلنو قد أخطأ الصواب فيما ذهب إليه فإنه إضطر إلى أن يذهب إلى أن المقوقس كان بطريقاً ملكانياً ، ولكنه لم يفكر في أنه هو قيرس بعينه فهو يقول في الحقيقة إنه من أصعب الأمور تعيينه فإن قيرس كان قد ترك البلاد في سنة ٦٣٩ ثم قال « ولعل المقوقس قد اختير ليحل محل قيرس عند ذلك بل لعله

---

(١) ذهب (Hyvernat) إلى جعل تاريخ النسخة الخطية التي في مكتبة (Bodleian) حوالي القرن العاشر .

كان عدواً لقيرس » ولكن من أعظم الخدمات التي خدمها ذلك العالم الفرنسي للآداب المصرية أنه لا يدّعي أنه بحث بحثاً خاصاً في تاريخ الفتح العربي وعلى ذلك فإنه كتب مقالاً عن المقوقس بعنوان « قطع قبطية » في جريدة (Journal Asiatique) شهر أكتوبر ـ ونوفمبر سنة ١٨٨٨ صفحة ٣٨٩ ـ ٤٠٩ وهو مقال ذو قيمة حقيقة ولكنه لم يبحث فيه بحثاً مستفيضاً واسع النطاق ولم يرتب المراجع التي أخذ عنها ترتيباً راعى فيه ترتيب التواريخ أو القيم ، وكذلك قد أخذ في مقاله ذاك برأي بعض من سبقه من المؤرخين بغير أن يفحصه فحصاً نقاداً . فمثلاً عندما ذهب إلى أن المقوقس كان بطريقاً ملكانياً كان دونه اعتراض وهو أنه « إذا صح ذلك فكيف لم يذكر شيئاً عنه المؤرخون القبط الذين كتبوا باللغة العربية مثل سعيد بن بطريق ومكين وأبو الفرج » ويلوح أن هذا اعتراض قوي ، ولكنه لا يلبث أن يختفي إذا ما مسه النقد وقد أجاب أميلنو عليه بقوله « ويجب أن نجير ببساطة أننا لا نعرف شيئاً عن ذلك فإن المؤرخين الأخيرين لم يكتب أولهما وهو مكين غير سطرين اثنين عن المقوقس ولم يذكره ثانيهما وهو أبو الفرج ، وقد كتب فيه سعيد بن بطريق فحاباه ، ولو قلنا إنه عرف ذلك الأمر فمن الجائز أنه غفره له لما كان منه فيما بعد ، ولكنه إذا لم يعرفه كان جهله به سبباً قوياً في أنه لم يذكره وفوق ذلك فقد كتب سعيد كتابه بعد هذه الحوادث بما لا يقل عن ستمائة عام » .

يقول إن ابن بطريق قبطي وإنه كتب بعد الفتح بما لا يقل عن ستمائة عام وما أغرب هذا من قول ! فإن المؤرخين الثلاثة الذين ذكرهم أميلنو : أحدهم أبو الفرج لم يكن قبطياً البتة ولم يكن كذلك مصرياً بل كان سورياً ، وأما الثاني فهو سعيد بن بطريق ولم يكن قبطياً بل كان بطريقاً ملكانياً مع أنه لا يقول إن المقوقس كان هو بعينه قيرس . وقد كتب سعيد بن بطريق بعد الفتح بأقل من ثلثمائة عام وليس « بما لا يقل عن ستمائة عام » . وقد قال سعيد بن بطريق فوق ذلك صراحة إن المقوقس كان مراقب الخراج من قبل هرقل وهو يكاد في ذلك يتفق في النص مع وثيقة أميلنو ، وأما الثالث مكين فقد كان مسيحياً ويجوز أنه كان قبطياً ولكنه مؤرخ متأخر وليس له قيمة كبرى . ومن هذا يظهر أن اعتراض

أميلنو الخاص بمن سماهم مؤرخي القبط لا يدعمه أساس . على أنه ثمة مؤرّخ قبطي من المتقدمين ومن أكبر المؤرخين شأناً ، وقد كتب بالعربية ودليله كما سبق القول كاف وحده إذا لم يدعمه دليل آخر للدلالة على حقيقة المقوقس دلالة لا شك فيها ، وهو ساويرس ، ولكن أميلنو لا يأخذ عنه . ولنوجز هنا النتائج التي استخلصها أميلنو ، وهي :

(١) إن خبر إرسال النبي محمد ﷺ إلى المقوقس كتاباً في عام ٦٢٧ خبر غير حقيقي .

(٢) إن اسم المقوقس هو جورج بن مينا . وأما اسم « ابن قرقب » فإنه تسمية أخرى (٦٥*) .

(٣) إن المقوقس كان أحد أبويه قبطياً إن لم يكونا قبطيين كلاهما . وإنه كان في خدمة الإمبراطور وإنه كان في أول الأمر على المذهب الملكاني .

(٤) إنه كان بطريقاً ملكانياً ، ولكن تاريخ ولايته غير معروف إلا بالظن والحدس .

(٥) إن لفظ المقوقس كان لقباً لقب به وهو مشتق من لفظ (٦٦*) أو من (٦٧*) وهو اسم قطعة صغيرة من النقود البرونزية كانت تتداول منذ أيام جستن .

والآن قد بلغنا موضعاً نذكر فيه مؤلفاً عظيماً في ذلك البحث للأستاذ العلامة البرتغالي (F.M.E. Pereira) وهو (Vida da Abba Samuel do Mosteire do Kalamon) وهو ترجمة عن اللغة الأثيوبية من كتاب « حياة صمويل » وبه تعليقات ورسائل قيمة من بينها رسالة قصيرة عن المقوقس (صفحة ٤١ ـ ٥٣) ولا يأخذ هذا المؤلف شيئاً عن النسخة المخطوطة من كتاب ساويرس وهو في ذلك مثل أميلنو وهو يتبع أميلنو في كثير من المواضع وهو مثله لا يتحرّى الدقة في تصنيف مراجعه ولا يرتبهم بحسب قدورهم ، ولكنه يظهر مقدار القرب بين الخبر في النص الأثيوبي وبين الخبر في النص القبطي . على أنه من أعجب الأمور أن ذلك النص الأثيوبي مثل كل مراجعنا لا يذكر اسم أكبر عامل في تلك الحوادث بل يسميه

« الحاكم » وتسميه القطعة القبطية πκολχιος و (بطريقاً) والنتائج التي استخلصها (Pereira) مخالفة بعض المخالفة لما استخلصه أميلنو كما يلي :

(١) إن صاحب الإضطهاد شخص عرف باسم πκαυχιος أو المقوقس .

(٢) إنه كان من أصل يوناني .

(٣) إنه كان بطريق الإسكندرية وحاكم مصر ومراقب الأموال .

(٤) إن اسمه كان قيرس .

(٥) إن اسم المقوقس مشتق من لفظ (٦٨*) أو من لفظ (٦٩*) .

لم يبق علينا إلا أن نقول كلمة أخرى في أن المقوقس هو قيرس . فقد نقل أميلنو عن التقويم القبطي للكنيسة ما ذكره التقويم عن يوم ٨ طوبة وهو يوم وفاة بنيامين ما يأتي : « قاسى بنيامين شدة عظيمة على يد المقوقس فهرب إلى الصعيد حيث قضى مدّة عشر سنوات كاملة . . . وكان المقوقس رئيس مذهب خلقيدونية ، وقد استعمل والياً وبطريقاً على مصر » ويتفق التقويم الأثيوبي مع هذا إتفاقاً تاماً وقد نقله (Pereira) بتمامه ، وقد جاءت فيه هذه الكلمات (راجع أصل الكتاب صفحة ١٧٣ والترجمة ١٨٠) « والمقوقس أي (الحاكم والبطريق في الإسكندرية وكل أرض مصر)» . حقاً إن النسخة الخطية لهذا التقويم يلوح أنها مؤرّخة في القرن الخامس عشر (أنظر فهرس النسخ الخطية الأثيوبية في المكتبة الأهلية سنة ١٨٧٧ صفحة ١٥٢) ، ولكنها مع ذلك ترجع إلى أصل قديم جداً وعلى كل حال فما يسترعي النظر مقدار الدقة العظيمة التي بقيت فيها الرواية الصحيحة لهذا الخبر محفوظة في هذه السجلات التي للكنيستين (وكانتا طبعاً على إتصال وثيق) في حين أن المؤرّخين العاديين قد خلط معظمهم هذه الأخبار وجعلوها غامضة حتى ضاع فيها الحق .

ولكن لقد صار من المحقق المقطوع به أن قيرس هو المقوقس بعينه وأن المقوقس كان قيرس الذي استعمله هرقل حاكماً وبطريقاً في الإسكندرية . وإنه لمن العجيب أن حنا النقيوسي لا يذكر لقباً يشبه المقوقس أو πκαυχιος ولكن

تاريخه لهذا العصر حافل بالأدلة على أن قيرس البطريق هو الذي قام بالإضطهاد مدّة السنوات العشر وأنه كان حاكم بلاد مصر . وأما ما قيل من أن المقوقس قد ورد ذكره في سنة ٦٢٧ على أنه كان حاكم مصر إذ أرسل النبي محمد كتابه إلى ذلك الحاكم يدعوه فيه إلى الإسلام فإنه اعتراض يسهل الجواب عليه فإن من أوضح الحقائق أن مؤرخي العرب الذين يذكرون اسم المقوقس ليس عند أحدهم أي إدراك لمعنى ذلك اللفظ ولا لاشتقاقه وقد استعمل اللفظ وقصد به حاكم مصر في سنة ٦٢٧ خطأ فقد كان عند مؤرخي العرب أمران :

(١) إن النبي محمداً أرسل رسولاً إلى حاكم مصر في سنة ٦٢٧ .

(٢) إن حاكم مصر في وقت فتح مصر كان اسمه المقوقس وهو الذي كان أكثر الناس ذكراً في تاريخ ذلك الفتح فاستنتجوا من ذلك خطأ أن الحاكم السابق كان اسمه المقوقس كذلك ، وهذا خلط كان وقوعه من أسهل الأمور ويكاد يكون لا بد منه في عقول لم تكن بطبعها نقادة . فليس ثمة ما يبرر تكذيب خبر بعث النبي للرسول إلى مصر كما فعل أميلنو إذ أنه خبر قد قام عليه من الدليل ما قام على أي خبر مصدق من أخبار تاريخ الإسلام . وقد حدث مثل هذا الخلط وفسرنا به إطلاق لقب المقوقس في وقت ثورة منويل على بنيامين . وخلاصة القول إن لفظ المقوقس يطلق على ثلاثة أشخاص :

(١) على الحاكم الذي جاءه كتاب النبي محمد قبل الفتح بسنوات .

(٢) على الحاكم الذي كان في وقت الفتح .

(٣) على عظيم القبط في وقت ثورة منويل .

وهذا يدل على أن العرب لم تكن عندهم صورة واضحة عنه . ولكن دلت الأدلة كلها على أن ذلك اللقب كان يطلق على الحاكم الذي كان على مصر في وقت الفتح ، فإن كل المؤرخين العرب يدلون على أن قطب الحوادث التي أحدثها المقوقس هو تسليم مصر . وقد دل حنا النقيوسي دلالة قاطعة على أن الذي سلم مصر وخانها هو قيرس .

ـ بقي علينا أن نظهر كيف أصبح قيرس يدعى جريج بن مينا أو جريج بن قرقب فإن حنا النقيوسي كما رأينا ذكر رجلًا اسمه (جورج) حاكم الإقليم الذي أمره عمرو أن يقيم جسراً على الترعة عند قليوب ، وعلى ذلك قد كان (جورج) هذا شخصاً تاريخياً كان له مكان عظيم في وقت الفتح العربي ، ولعله الشخص نفسه الذي نلقاه تحت اسم (الأعيرج) وإنه من السهل أن نعتقد أن مؤرخي العرب قد خلطوا بينه وبين قيرس ، ولسنا نقدر أن نقول أكان جورج هذا هو (جريج بن مينا) أو (ابن قرقب) ولسنا نرى لهذا كبير قيمة ، ولكنا لا نقدر أن نوافق (Karabacek) على أن والده كان يدعى بالاسمين معاً ولو أنه من الجائز أن (قرقب) صحتها (فرقب) بالفاء وأن (فرقب) تعريب الاسم اليوناني (٧٠*) .

فإن لفظ (قرقب) لم يذكر في الكتب العربية إلا في عصر متأخر جدّاً[١] ، فأحرّ به ألا يكون أكثر من تحريف أو سلسلة من التحريف عند النسخ ، وقد قال أبو صالح صفحة ١٥٦ إن اسم (قرقر) مشتق من (جريجوريوس) فإذا ذهبنا إلى أن لفظ (قرقر) قد حرف فصار (قرقب) وهو احتمال قريب كل القرب ـ بدا لنا تفسير سهل قريب وهو أن (ابن قرقب) ليس إلا تحريف (ابن قرقر) وأن معناه (ابن جريجوريوس) . ولنلاحظ كذلك أن (جريجوريوس) تكتب في لغة الأرمن (جريجر) وأن ذلك الاسم من الأسماء الشائعة في تلك البلاد والصورة المعتادة بين القبط والأرمن اليوم من اسم (جريجوريوس) هي (كزكور) وعلى ذلك فإنه من أقرب الأمور أن قيرس كان (ابن جريجوريوس) وأن جورج كان (ابن مينا) وقد نبهنا المسيو (كازانوفا) إلى أن (ابن قرقب) إن هو إلا تحريف بسيط لاسم (أبو قرص) وعلى ذلك نرى في الحقيقة اسم (قيرس) مختفياً تحت لفظ (ابن قرقب) وهذا الإقتراح وجيه كما أنه ينم عن ذكاء .

(١) رأينا واجبنا التنبيه إلى أن هذا الاسم ورد في الطبري (الجزء الرابع صفحة ٢٢٨ طبع المطبعة الحسينية بمصر) وقد جاء فيه قوله : « فأبى أرطبون أن يجيبهم وأمر بمناهضتهم . . . فلم يفجأ عمرا والزبير إلا البيات من (فرقب) وعمرو على عدة فلقوه فقتل ومن معه » (المعرّب) .

وأما البحث في معنى لفظ المقوقس واشتقاقه فأصعب وأعسر . فقد جاء في المراجع المتأخرة أمثال كتاب (الدميري) « حياة الحيوان » (حوالي سنة ١٤٠٠) و « القاموس » الذي يأخذ عنه (في القرن الخامس عشر) ما يدل على أن لفظ المقوقس معناه (الخمامة المطوقة) وقد ذكرت عدة أقاصيص في تفسير ذلك اللقب ، ولكن لا يكاد أحد يشك في أن هذا الاشتقاق مسخ للحقيقة وهي أن اسم المقوقس قد أطلق في العصور المتأخرة على (الحمامة المطوّقة) على وجه الدعابة والاستظراف . وكذلك لا نستطيع أن نقبل ما ذهب إليه Karabacek من أن ذلك اللفظ مشتق من اللفظ اليوناني (٧٠*) فليس ثمة من دليل على ما يظهر على وجود مثل ذلك اللقب وإن قرب الشبه بين اللفظ اليوناني واللفظ العربي هو في الحقيقة هادم لذلك الرأي فإنه لا يتصور أن يكون العرب قد حكوا ذلك اللفظ اليوناني على صورته بغير تحريف .

وقد رأينا أن لقب المقوقس قد ذكر في النصوص القبطية القديمة هكذا ⲡⲕⲁⲩⲭⲓⲟⲥ وأن (أميلنو) و (بريرا) قد اتفقا في أنه مشتق من لفظ بيزنطي قيل إن معناه قطعة من النقود البرونزية صغيرة مثقوبة كما اتفقا في أن ذلك الاسم قد أطلق على قيرس على سبيل السخرية من عمله وهو مراقبة الأموال أو الضرائب أو الجزية . وهذا التفسير وإن كان بعيداً وفيه تكلف عظيم قد يكون أقرب إلى الأذهان لو صح الدليل على أن لفظ (٧١*) أو لفظ (٧٢*) كان مستعملاً في مصر أو سواها من البلاد في ذلك الوقت أو في أي وقت آخر . وأما نحن فلا نعرف ثمة هذا الدليل ، ولسنا ندري أين وجد أميلنو مثل هذه الألفاظ ، فهو يشير إلى (Du Cange) إذ يذكر أن لفظ (٧٣*) معناه إناء صغير أو قدح ، كما أنه يذكر مثلا استعمل فيه ذلك اللفظ بمعنى قطعة مخروقة من النقد . وقد ذكر أن المرجع في ذلك كان (نوفمبر ١٠٥ جستن) وقد احترس (Du Cange) فذكر بعد ذلك أن قراءة لفظ (٧٤*) في ذلك المرجع مشكوك فيها، وقد يكون المقصود هو لفظ(٧٥*) ، ومثل هذا القول هو الذي اعتمد عليه (أميلنو) في إثبات وجود ما زعم وجوده من « قطعة من النقد البيزنطي كانت مستعملة منذ أيام جستن » وقد أخذ (بريرا) هذا الاشتقاق بغير أن يشك فيه فقال : « إن هذا اللفظ مكتوب على

صورة (٧٦*) وصورة (٧٧*) وهو اسم لقطعة من النقود مخروقة كانت مستعملة منذ أيام (الإمبراطور جستن) » (صفحة ٥٣) ولكن هذا الدليل قائم على أساس واه ويجب علينا أن نرفضه ، وعلى ذلك فلس دوننا إلى الآن تفسير مقبول للقب المقوقس . ولعلنا لن نستطيع أن نجد حلاً لتلك المسألة ، ومع هذا فإنا مقدمون على إيراد رأيين في حلها سنعرضهما على علاتهما كما عنا لنا :

(١) إن كتاب العرب الذين ذكروا (المقوقس) ضبطوا اللفظ بكسر القاف الثانية وهو ضبط اللفظ الذي أطلق في العصور المتأخرة على الحمامة المطوقة . ولعلهم كتبوا اللفظ على هذه الصورة ليظهروا التشابه بين الاثنين . على أن اللفظ مضبوط بلا شك في اللغة الأثيوبية بفتح القاف الثانية . ولا نكاد نشك في أن ذلك الاسم نقل إلى اللغة الأثيوبية في عصر متقدّم جداً . وبعد فإن الكتاب الذين عالجوا هذه المسألة لم يعن أحد منهم بأن يبحث عن البلاد التي جاء قيرس منها . ولا عن أصله ومنشأه . ولنذكر أنه لم يكن مصرياً وأنه لم يكن من أهل القسطنطينية . ومما لا شك فيه أن موطن قيرس وأصله كانا من أكبر مواضع التساؤل بين أهل الإسكندرية الذين اعتادوا الفضول والاهتمام بالأمور . ولا شك أن الجواب على تساؤلهم في هذا الشأن كان (ققفياسيوس) وذلك لأن هرقل قد نقل قيرس من ولاية الدين في (فاسيس) يبلاد (القوقاز) وعلى ذلك فإنه من أقرب الأمور أنه كان يسمى (ققفاسيوس) باللغة اليونانية وأن هذا اللفظ اليوناني نقل إلى اللغة القبطية : إما على صورة ⲕⲁⲩⲭⲓⲟⲥ, (٧٨*) (ققفيوس) وإما على صورة ⲕⲁⲩⲕⲁⲥⲓⲟⲥ (قلخيوس) . ونشأ من هذه الصورة القليلة التحريف الاسم العربي (المقوقس) في القرن السابع أو الثامن فبقي إلى القرن العاشر في صورة أكثر تحريفاً وهي ⲡⲕⲁⲩⲭⲓⲟⲥ, في الوثيقة الخطية في المكتبة الـ (بودلية) وحرف (م القبطي) في اللغة القبطية من السهل التعبير عنه في اللغة العربية بحرف (ميم مضمومة) وقد يساعد على ذلك وجه الشبه بين ذلك اللفظ المنحوت في العربية وبين صيغة اسمي الفاعل والمفعول . وهذا التفسير وإن كان غير خال من وجوه الاعتراض قائم على أساس من التاريخ على الأقل وإذا

كان التغيير من لفظ قفقاسيوس إلى لفظ قفقيوس يعدّ انتقالاً كبيراً لا يبرره مرّ الزمن ولو كان مرّ قرنين كان الناس في أثنائهما يتكلمان القبطية ويكتبان بها ، فإنا نقول إن مدينة (فاسيس) كانت في إقليم قلخيس (colchis)ولعل قيرس قد لقب بلقب (القلخي) والانتقال سهل جداً من هذا اللفظ إلى пкатχιос (٧٩*) .

(٢) وأما التفسير الثاني فهو كما يلي : ـ جاء في تفسير .(Du Cange) للألفاظ المستعملة في كتابه أن لفظ (٨٠*) بمعنى (Amatus) و (Amasius) ومؤنثه (٨١*). ومعناه (Concubina)وهو لفظ يدل على نوع من الرذيلة. ومن السهل والطبيعي أن يشتق من ذلك اللفظ صفة (٨٢*) إذا لم تكن تلك الصفة موجودة ويكون إطلاقها على الشخص الذي يتصف بتلك الرذيلة. وهذه الصفة (٨٣*) تنقل إلى اللغة القبطية على صورة пкатχιос مع عدم تغيير الصفة ومع تغيير أداة التعريف، وذلك على قياس اشتقاق لفظ آخر من لفظ (٨٤*) استعمل أكثر من مرة في الوثيقة نفسها التي ورد فيه اللفظ السابق، وهو كذلك لفظ يقصد به الشخص عينه أي قيرس. ولكن قد يقال إن وصف قيرس بهذه الأوصاف القبيحة لا يستند إلى حقيقة في التاريخ فلنسلم بهذا، ولكن ليس معنى ذلك أن القبط لم يصفوه بتلك الأوصاف ، بل على عكس ذلك إنه من أقرب الأمور أن يكونوا قد فعلوا ذلك إذ أن اضطهاد قيرس لهم مدّة السنوات العشر قد بذر في قلوبهم كراهة عظيمة كانوا ينفسون عنها بسبه وقذفه بالتهم . فقد وصف قيرس في هذه الوثيقة عينها بأنه «الفاجر» و«اليهودي» و«الكافر» و«ابن الشيطان» و«المسيخ». وبأن مذهبه كان «شيطانياً» وعقيدته « مدنسة » وبأنه « ملعون أكثر من لعنة الشيطان وشيعته من الجن ». فهل من المنتظر أن يطعن قيرس في دينه هذا الطعن ثم ينجو خلقه من التجريح والقذف؟ فإذا جعلت حياته الخاصة هدفاً لمثل هذا السباب المقذع فأولى به أن يتهم بالرذيلة التي يدل عليها لفظ (٨٥*). وإن كانت تلك التهمة لا حقيقة لها. وقد أبدينا هذين الرأين ويلوح أنهما منفصلان ولا توفيق بينهما، ولكنا نقول إنهما قد يكونان متصلين اتصالاً وثيقاً، فإنه من السهل أن نتصوّر أن المقوقس كان في أول الأمر يدعى قفقاسيوس (٨٦*) أو قلخيقوس (٨٧*) أو قلخيوس (٨٨*) ، ثم تلقف المصريون في

دعايتهم بما هم عليه من سرعة البديهة ذلك اللفظ وحوّلوه إلى الوصف القبيح (٨٩*). وعلى هذا تحوّل لفظ مشتق في أصله من اسم إقليم جغرافي فأصبح شتماً قذراً وبقي الاسم بعد ذلك مدّة قرون بعد أن نسيت دلالته الحقيقية كل النسيان.

تعليق جديد للمؤلف في موضوع المقوقس

تردّدت المكاتبة بين المعرّب وحضرة الدكتور الفاضل مؤلف هذا الكتاب (Dr. A. J. Butler) في موضوع المقوقس وقد تفضل بتعليق جديد يثبت رأيه في أن المقوقس لم يكن سوى (قيرس) البطريق الملكاني بالإسكندرية. وها نحن موروده هنا.

«وقد وجدنا دليلاً جديداً على أن المقوقس كان (قيرس) بعينه، وجدناه في كتاب منسوخ باليد في باريس (منسوخات عربية رقم ١٥٠ ـ صفحات ٢٠ ـ ٣١). وقد جاءت في هذه النسخة قصة عن (الأبا صمويل القلموني) وفيها يروي عن صمويل أنه يبدي أشد الكراهة والإنكار للمقوقس الفياجر (الذي يجب ألا يذكر اسمه) وقد سماه على وجه التعيين باسم (كبيرس المقوقس) وذلك بلا شك خطأ من الناسخ لاسم (كيرس المقوقس) كما يقول الأستاذ (جاستون فيت). وهذه النسخة المخطوطة منقولة من أصل قبطي وصفحاتها بالفعل مرقومة باللغة القبطية. وهذا التعزيز المستقل لرأينا في شخصية المقوقس له دلالة كبيرة».

الملحق الرابع

في تواريخ الفتح العربي

ما أكثر الصعاب التي تعترض الإنسان إذا عالج التواريخ في ذلك العصر ، حتى ليخيل إلينا أن الوصول إلى الحقيقة فيها يكاد يكون مستحيلاً ، فليس على الكاتب فيها أن يقابل مسألة واحدة بل عليه أن يقابل عدة مسائل متشابكة متداخلة يلوح للإنسان أنه إذا حل عقدة منها في ناحية دعا ذلك إلى تعقد جديد في ناحية أخرى. ولكن المستر (E. W. Brooks) قد عمل كثيراً على تسهيل الأمور ، فإن مقاله الغزير العلم في ذلك الموضوع بمجلة (Byzan-tinische Leitschrift) (١٨٩٥ صفحة ٤٣٦ ـ ٤٥) يمكن أن يقال إنه أخرج ذلك العصر من حيز الظن وجعله قائماً على أساس علمي ، فبحثه يجب أن يكون أساس أي دراسة سواء أكانت دراسة للتواريخ أم كانت لترتيب الحوادث في ذلك العصر وإني أبادر بأن أقر بما أنا مدين به لذلك البحث.

والمراجع اليونانية لا قيمة لها كما دل على ذلك المستر بروكس فلا يذكر تيوفانز ولا نيقفوروس فتح الاسكندرية ، ولو أن الأخير يذكر أن هرقلوناس أعاد قيرس إلى بطرقةالاسكندرية بعد موت أخيه من أبيه قسطنطين في مايو سنة ٦٤١ ، وهذا يفيد أن المدينة لم تكن عند ذلك قد فتحت ولا قربت من الفتح . وتاريخ نيقفوروس ينتهي إلى سنة ٦٤١ ولا يبدأ بعد إلا من سنة ٦٦٨ ، ولكن نيقفوروس وتيوفانز لا يوثق بهما فيما يتعلق بأول جزء من تاريخ الفتح فتاريخهما مليء بالمتناقضات وكلاهما في ترتيب الحوادث لا بد أن يؤدي فعلاً إلى تضليل المؤرخين الذين يعتمدون عليهما تضليلاً كبيراً.

وأما مؤرخو السوريين والأرمن فيلوح أنهما لا يفضلون اليونانيين، فمثلاً

اليشع النصيبي (نسخة المتحف البريطاني الخطية ٧ ـ ١٩٧ صفحة ٢٩ ، وقد نقل عنها المستر بروكس) يجعل فتح الاسكندرية في سنة ٢٠ للهجرة (ديسمبر ٦٤٠ ـ ديسمبر ٦٤١). وأما أبو الفرج فإنه لا يذكر شيئاً إلا ما ذكره عن القصة المعروفة قصة إحراق مكتبة الإسكندرية . وكذلك سبيوس فإنه لا يذكر شيئاً.

وأما المؤرخون العرب فإنهم مثل اليونانيين في إغفال ذكر الحوادث والخلط والتناقض ، ولكن لا يخلو درس كتبهم من فائدة.

ابن عبد الحكم ـ نقل عنه (Weil) في كتاب (Geschichte der Chalifen) وهو يقول إن عمراً كان عند العريش في يوم الأضحى أي عاشر ذي الحجة سنة ١٨ للهجرة (١٢ ديسمبر سنة ٦٣٩). ويذكر أن حصار الإسكندرية بقي تسعة أشهر بعد موت هرقل . ونقل السيوطي عن ذلك المؤرخ أنه قال إنه بعد فتح مصر أرسل عمرو جرائد الخيل إلى القرى والمدائن التي في جوار مصر وبقيت الفيوم لا يعرف عنها شيئاً مدة سنة.

البلاذري ـ يذكر أن غزوة مصر كانت في سنة ١٩ للهجرة (وهي تبدأ في ٢ يناير سنة ٦٤٠) ويذكر أن وقعة عين شمس وغزوة الفيوم كانتا بعد فتح حصن بابليون . ويقول إن عمراً سار إلى الشمال أي إلى الاسكندرية في سنة ٢١ للهجرة (١٠ ديسمبر سنة ٦٤١ ـ ٢٩ نوفمبر سنة ٦٤٢) بعد أن مكث مدّة في حصن بابليون وإنه في السنة عينها عام الرمادة كتب عمر بن الخطاب إلى عمرو يأمره بإرسال الجزية بالبحر ، ويذكر كذلك عبارة أن مصر قد فتحت في سنة ٢٠ للهجرة . وقد جرت العادة أن تفهم معنى «مصر» على أنها القطر المصري كله ، في حين أن المقصود بها هنا بغير شك مدينة مصر (أو منفيس) التي سبقت الفسطاط .

ابن قتيبة ـ يذكر أن وقعة (باب اليون) قد انتصر فيها عمرو في سنة ٢٠ .

الطبري ـ يذكر أن الأمر بفتح مصر بلغ عمراً في أوائل سنة ٢٠ للهجرة (أواخر شهر ديسمبر سنة ٦٤٠). ويذكر أن فتح بابليون كان على وجه التعيين

في ربيع الثاني من السنة عينها (من ٢٠ مارس - ١٧ أبريل سنة ٦٤١). وإن هاتين العبارتين لتناقضاً، فإنه من المحال أن يكون حصن بابليون قد فتح بعد ثلاثة أشهر من ورود الأمر إلى عمرو وهو في فلسطين بأن يغزو مصر، ولكن لقد عزت المراجع الأخرى صحة التاريخ الثاني ، وعلى ذلك فالتاريخ الأول لا بد أن يكون غير صحيح ، ولكنا إذا جعلنا أول الغزوة في أوائل سنة ١٩ بدلاً من أوائل سنة ٢٠ وقع الاتفاق تقريباً على تاريخ أول الفتح بين ابن عبد الحكم والبلاذري والطبري. وفي الحقيقة نرى أنه من المؤكد أن الطبري لا بد قد كتب سنة ١٩ لأنه عندما ذكر خبر وفاة عمرو قال إنه قضى أربع سنوات على ولاية مصر في مدة عمر بن الخطاب . وكانت وفاة عمر في سنة ٢٣ للهجرة . وعلى ذلك فلا بد أن تكون ولاية عمرو قد بدأت في ذي الحجة من سنة ١٩ للهجرة وأنه لا يعقل أن يقال إن مدّة ولايته تبدأ قبل ابتداء الغزوة.

وقد ذكر الطبري أيضاً أن الإسكندرية سلمت بعد حصار خمسة أشهر وأن الثورة (التي نسميها ثورة منويل) كانت في أوائل سنة ٢٥ للهجرة.

أوتيكيوس - (وهو ابن بطريق) وأما عبارة أوتيكيوس فهي كما يلي : فتحت الفرما (وهي بلوز) بعد حصار شهر وفتح حصن بابليون بعد حصار سبعة أشهر وخرج المقوقس من الحصن في وقت الفيضان وحدثت ثلاث وقعات بين بابليون والاسكندرية وفتحت (المدينة العظمى) في يوم الجمعة مستهل شهر المحرّم من سنة ٢٠ للهجرة وهي السنة العشرون لحكم هرقل والثامنة من خلافة عمر.

ثم تلا ذلك فتح برقة وفتحت طرابلس سنة ٢٢ . للهجرة فإذا كان يقصد بيوم الجمعة من محرّم أول يوم في ذلك الشهر من سنة ٢٠ وافق ذلك يوم ٢١ ديسمبر سنة ٦٤٠ ولكن أول يوم في المحرّم من السنة الثامنة لخلافة عمر كان يوافق العاشر من ديسمبر سنة ٦٤١ ولم يقع أي هذين اليومين في يوم الجمعة ، والتاريخ الأول لا يقع إلا في السنة الحادية والثلاثين من حكم هرقل وكان هرقل قد توفي قبل ذلك التاريخ . وحسبنا هذا من ابن بطريق.

ساويرس الأشمونيني ـ يذكر أن أمير المؤمنين أرسل جيشاً بقيادة عمرو في سنة ٣٥٧ للشهداء وأن جيش المسلمين هبط إلى مصر في قوة عظيمة في ١٢ بؤونه أي في شهر ديسمبر الروماني . وفي هذا أيضاً خطأ ، فإن يوم ١٢ بؤونه (أو بايني) يوافق ٦ يونيه في حين أنه إذا كان المقصود هو ديسمبر سنة ٣٥٧ للشهداء كان ذلك ديسمبر سنة ٦٤٠ وليس سنة ٦٤١ وقد جاء في « الديوان الشرقي » أنه « في ١٢ بؤونه ٣٥٧ للشهداء جاء عمرو إلى مصر وفتحها » ولكن ١٢ بؤونه سنة ٣٥٧ للشهداء توافق ٦ يونيه سنة ٦٤١ ويذكر المقريزي على وجه التعيين أن القبط يذكرون أن تاريخ فتح (الحصن) هو ١٢ بؤونه. ويذكر ساويرس أيضاً أن المسلمين فتحوا الاسكندرية في سنة ٣٦٠ للشهداء (وهدموا أسوارها) وهذه الإضافة تدل على أنه يقصد الفتح الثاني بعد ثورة منويل. وفي الحقيقة أن تواريخ ساويرس لا تساعد على جلاء الظلمة.

أبو صالح ـ لا يزيد على ما نعرف إلا قليلاً، فإنه يذكر نقلاً عن كتاب الجناح أن عمراً فتح مصر في سنة ١٩ للهجرة (٢ يناير ـ ٢٠ ديسمبر سنة ٦٤٠) وأنه عسكر خارج موضع اسمه « جنان الريحان» (صفحة ٧٣). ويقول أيضاً إن عمراً فتح مصر في غرة المحرم من عام ٢٠ للهجرة وينقل (أو يسيء نقل) التاريخ الذي ذكره ساويرس.

ياقوت ـ هذا كاتب عظيم الشأن وهو يذكر أن عمراً طلب إلى الخليفة عمر أن يأذن له في فتح مصر سنة ١٨ للهجرة (من ١٢ يناير سنة ٦٣٩ ـ ٢ يناير سنة ٦٤٠) وأن الروم لقوا عمراً أول مرة في مصر عند الفرما واستمر القتال شهرين وبعد ذلك لم يلق العرب كبير كيد حتى بلغوا بلبيس ثم قاتلوا الروم هناك مدة شهر قتالاً متصلاً . ثم ساروا سيراً سهلاً إلى أم دنين أو المقس وبقوا هناك يقاتلون نحو شهرين.

ومعنى هذا أن القتال استمر ستة أشهر من أول الغزو مع حساب المدة اللازمة للسير وهذا يوصلنا بدقة عظيمة من ١٢ ديسمبر إلى ٦ يونيه

وقال ياقوت : إن عمراً عند ذلك أرسل يطلب الإمداد وإن فتح الحصن كان مدّة فيضان النيل أي في سبتمبر أو بعد ذلك بقليل . على أن ذلك الكاتب يقول بعد صفحة أو قريباً من ذلك إن فتح بابليون كان في يوم الجمعة أوّل المحرّم من سنة ٢٠ للهجرة (٢١ ديسمبر سنة ٦٤٠) وهو التاريخ الذي يذكر عادة أن الاسكندرية قد فتحت فيه وفي هذا ما فيه من التضليل . وقد قال ياقوت بعد ذلك إن عمراً سار إلى الإسكندرية في ربيع الأول من سنة ٢٠ للهجرة (٢٠ فبراير - ٢٠ مارس سنة ٦٤١) - ولعل هذا تحريف وأنه يقصد ربيع الثاني - ثم قال إن عمراً لما بلغ الإسكندرية حاصرها مدّة ستة أشهر وقال في موضع آخر إن فتح الإسكندرية كان في سنة ٢٠ (وآخرها ٩ ديسمبر سنة ٦٤١) وإن عمراً صالح أهل برقة سنة ٢١ للهجرة (١٠ ديسمبر سنة ٦٤١ - ٢٩ نوفمبر سنة ٦٤٢).

أما (ابن خلدون) : فإنه ذكر أن عمراً استأذن في فتح مصر عقب فتح بيت المقدس وأن ذلك كان في سنة ٢١ للهجرة وأن عمراً سار إلى أفريقية (برقة) في سنة ٢١ نفسها!

وأما (المقريزي) : فقد أفاض في القول ، فقد كرر أن عمراً كان عند العريش في يوم الأضحى . وأنه قضى شهراً في الفرما وأن المقوقس خرج من الحصن في مدة فيضان النيل وأن مدة الفيضان كانت لم تنقض عندما فتح العرب الحصن . ولكنه روى عن الكندي أنه قال إن عمراً سار إلى الإسكندرية بعد فتح حصن بابليون وأن ذلك كان في ربيع الأول سنة ٢٠ للهجرة . وروى عن آخر أن ذلك كان في جمادى الثانية (أول ربيع الأول في ٢٠ فبراير، أول ربيع الثاني في ٢٠ مارس وأول جمادى الأولى في ١٧ أبريل سنة ٦٤١ ، وأول جمادى الثانية في ١٨ مايو والتاريخ الصحيح هو جمادى الأولى كما سنرى) . وقال إن موت هرقل كان في سنة ١٩ للهجرة وهو غير صحيح . ويقول المقريزي إن ذلك شجع المسلمين فضيقوا الحصار على الحصن ، ولكنه روى عن الليث تاريخاً آخر وهو سنة ٢٠ للهجرة وهو الصحيح ، وقال إن فتح الإسكندرية كان بعد موت

هرقل بتسعة أشهر وخمسة أيام وإنه كان في يوم الجمعة أول المحرم سنة ٢١ للهجرة (١٠ ديسمبر سنة ٦٤١ ولكن ذلك اليوم كان يوم اثنين) . ويذكر الليث أن الفتح الأول كان في سنة ٢٢ للهجرة (وأولها ٣٠ نوفمبر سنة ٦٤٢) ويورد المقريزي أسماء جماعة من المؤرخين روى عنهم تواريخ لها علاقة بالفتح وهم يختلفون بين سنة ١٦ وسنة ٢٦ للهجرة . ويقول بعد ذلك إن الأرجح أن سنة ٢٠ هي الصحيحة وهي التي يقبلها أكثر المؤرخين.

أبو المحاسن ـ ينقل عن الذهبي أن عمر بن الخطاب كتب إلى عمرو يأمره بغزو مصر في سنة ٢٠ للهجرة (أولها ٢١ ديسمبر سنة ٦٤٠). وينقل عن ابن عبد الحكم أن حصار بابليون بقي سبعة أشهر . أما هو فيذكر أن فتح مصر (ولعله يقصد بها مدينة مصر) كان في أول المحرم سنة ٢٠ للهجرة . وينقل عن ابن كثير والواقدي وأبي معشر أن فتح مصر كان في ذلك العام نفسه . ويذكر الواقدي أن فتح الإسكندرية كان في السنة نفسها . أما أبو معشر فيذكر أنه كان في سنة ٢٥ للهجرة . وأما سيف فإنه يذكر أن مصر والإسكندرية فتحتا في سنة ١٦ للهجرة وأن ولاية عمرو على مصر تبدأ في سنة ٢٠ للهجرة.

السيوطي ـ بعد أن ذكر نقلاً عن الليث أن موت هرقل كان في سنة ٢٠ للهجرة قال إن حصار الإسكندرية استمر تسعة أشهر بعد ذلك إلا أنه ابتدأ قبل وفاة هرقل بخمسة أشهر، ولكنه قال مع ذلك إن فتح الإسكندرية كان في أول المحرم سنة ٢٠ للهجرة، وهذا سهو لأن السيوطي يذكر بعد صفحات من هذا أن فتح الإسكندرية الأول كان في سنة ٢١ للهجرة وأن الفتح الثاني كان في سنة ٢٥ للهجرة ، وينقل عن القضاعي نقلاً عن ابن قتيبة أن عمراً عاد من الإسكندرية (أي إلى بابليون) في ذي القعدة سنة ٢٠ للهجرة (أكتوبر ـ نوفمبر سنة ٦٤١) .

وحسبنا هذا من المراجع العربية الكبرى . وإن ما بينهم من الخلاف عظيم ، ومن الواضح أنه لا يمكن التوفيق بينهم فيه ولكن من السهل أن نعين بعض أسباب هذا الخلط الذي يقع فيه هؤلاء الكتاب جميعاً وهو الذي ضلل

المؤرخين المحدَّثين وحيرهم، فلعله ليس في التاريخ عصر في مثل قصر تلك المدة وفيه مثل هذا العدد الكبير من المساقط التي يقع فيها من أراد البحث في ترتيب التواريخ ، فإن دوننا هذا عصراً مدته ثلاث سنوات وهي مثل مدة الفتح الفارسي . ويذكر لنا من غير تدقيق تاريخ واحد على أنه تاريخ الفتح ، ولكن يقصد به أحياناً أول غزو البلاد وأحياناً تمام فتحها ، ثم إن اسم مصر يقصد به أحياناً مدينة مصر (وهي منفيس بقرب بابليون من الجنوب) وأحياناً يقصد به القطر المصري ، وهذا مما يؤسف له .

وعلى ذلك فذكر « فتح منفيس » في كثير من الأحيان لا يمكن التفريق بينه وبين «فتح بلاد مصر» ثم إن فتح بابليون كان حادثاً مخالفاً لفتح مدينة مصر في حين أن هذين الموضعين قريبان كل القرب، وكان لا مناص من الخلط بين حوادثهما، ثم إن الاسكندرية لم تفتح مرة واحدة بل مرتين . وقد وجد المؤرخون حتى أقدمهم من الذين كتبوا بعد الفتح بمائتي عام أن أخبار الفتح غير جلية وقد نسي ترتيب الحوادث فيها ، وعلى ذلك فنحن أميل إلى أن نعد أخطاءهم وتناقضهم أمراً يؤسف له وأنه ليس عجيباً ولا غير متوقع .

ولكن قد أشرق على تاريخ العرب وترتيب حوادثه نور جديد لم يسبق للناس عهد به، وذلك من كتاب حنا الأسقف القبطي لمدينة نقيوس وقد كان حاضراً تولية البطريق إسحق في سنة ٦٩٠ للميلاد (انظر ما يأتي صفحة ٥٦٩) ولعله قد ولد قريباً من وقت الفتح ، ولكن لا بد له أن يكون قد سمع أخبار ذلك الفتح ممن شهده فشهادته على ذلك ذات قيمة كبرى فيما يشهد فيه . حقاً إن بعض أجزاء ذلك التاريخ ناقصة لا ذكر لها في ذلك الكتاب وهو أمر مؤسف له ، كما أن أجزاء أخرى منه قد دخلها كثير من المسخ وتغيير الترتيب فلا نكاد نستبين لها معنى ، ولكن مع كل ما في النسخة الخطية الأثيوبية قد جاء فيها بعض تواريخ جديدة تسترعي النظر بدقتها العظيمة وهذه التواريخ بمثابة معالم ثابتة نستطيع أن نستدل بها على نظام علمي في ترتيب التواريخ .

لقد رأينا فيما سلف أن كتاب حنا قد أغفل فيه ذكر كل ما يتعلق بمدة

الفتح الفارسي وهذا النقص يبدأ من استيلاء هرقل إلى ما بعد ذلك بثلاثين عاماً أي من حوالي سنة ٦١٠ إلى حوالي سنة ٦٤٠، ولا يرد فيه ذكر لدخول العرب إلى مصر وأول استئناف لذلك التاريخ بعد ذلك هو عندما علم (تيودور) قائد جيوش الروم في مصر بهزيمة (حنا) قائد فرقة الخفر في الفيوم وموته . وذكر بعد ذلك أن جيوش الروم اجتمعت عند حصن بابليون وقد عوّلت على أن تلقى العرب قبل أوان فيضان النيل والنيل يبدأ مدّه في أواسط الصيف ويبلغ جمامه في الاعتدال الخريفي ، وعلى ذلك يمكن أن نقول إن وقعة هليوبولس كانت في (يوليه) أو في (أغسطس). فإذا نحن اتبعنا قول ابن عبد الحكم أو البلاذري أو الطبري في أن دخول العرب كان في شهر ديسمبر سنة ٦٣٩ كانت وقعة هليوبوس في يوليه أو أغسطس من عام ٦٤٠ . وكان من القريب أن أول أمداد جيش العرب أبصرها الروم من بروج حصن بابليون في ٦ يونيه وهو اليوم الذي قام الدليل من قول ساويرس وغيره على أنه كان من أثبت الأيام ذكراً عند القبط ، على أنه لم يكن يوم حادث خطير من حوادث الفتح . والمستر بروكس محق بغير شك في أنه اعتبر البابين الرابع عشر بعد المائة والخامس عشر بعد المائة من تاريخ حنا في غير موضعهما ، فعنوان الباب الخامس عشر بعد المائة هكذا « كيف استولى المسلمون على مصر في السنة الرابعة عشرة من الدولة القمرية واستولوا على حصن بابليون في السنة الخامسة عشرة » في حين أنه مما يؤسف له أن الوصف الذي يصدق عليه هذا العنوان ساقط من الكتاب . وقد ورد في الفصل السادس عشر بعد المائة أن موت هرقل كان في « السنة الحادية والثلاثين من حكمه في الشهر المصري (يكاتيب) وهو يوافق الشهر الروماني (فبراير) في السنة الرابعة عشرة من الدورة وهي سنة ٣٥٧ للشهداء) . وقد جاء في الباب السابع عشر بعد المائة أن تسليم حصن بابليون كان في يوم الفصح (الاثنين). وجاء في الباب الثامن عشر بعد المائة « أن فتح (نقيوس) كان في يوم الأحد الذي بعده (١٨ جنبوت) في السنة الخامسة عشرة من الدورة » . وقد قال المستر (بروكس) متبعاً في ذلك رأي (زوتنبرج) إن تاريخ موت هرقل هو التاريخ الوحيد بين هذه التواريخ الذي يمكن أن نفحصه وهو مذكور في ذلك الكتاب

في منتهى الدقة ، فإنا نعلم أن هرقل قد مات في ١١ فبراير سنة ٦٤١ وقال إن هـذه الحقيقة دليـل قوي على أننـا يمكن أن نعتبر التـواريخ الأخـرى صحيحة دقيقة. ولكن كلا هذين المؤرخين وجد نفسـه مضطراً بعـد هذا القـول إلى أن يظهر أن التواريخ الأخرى صحيحة بعض الصحة لا كل الصحة ، فقال المستر بروكس في عرض ذكره سني الدورة التي ورد ذكرها في عنوان الباب الخامس عشر بعد المائة « ولا نظن أننا نستطيع أن نثق ثقة كبرى بهذه التواريخ » (صفحة ٤٣٩) ثم أظهر بعد ذلك أن يوم (١٨ جنبوت) الواقع في يوم الأحد لم يكن في السنـة الخامسـة عشرة من سني الـدورة كما قـال حنا . وقصـارى قولـه هو أن الواجب أن نغير التاريخ الذي ذكره حنا وهو (١٣ مايو سنة ٦٤٢) فنجعله (١٣ مايو سنة ٦٤١) . ومعنى هذا أن الواجب أن نبرهن على خطأ جزء من قول (حنا النقيوسي).

وبعد فإنا نجرؤ أن نقول إن هذا الرأي لا حاجة بنا إليه ولا ضرورة تدعو إليه . فإن الخطأ إنما نشأ من خطأ في فهم ما قصده حنا بقوله « سني الدورة » فإن ناقديه أخذوا ذلك على أن المقصود منه سني الدورة التي ابتدعها قسطنطين (وكل منها خمسة عشر عاماً) ، ولكن حنا نفسه يسميها بوضوح (الدولة القمرية) وليس يقصد دورة قسطنطين . حقاً إن التأريخ بتلك الدورة القسطنطينية كان في عصر حنا غير مهمل بـل كان لا يـزال مستعملاً في مصـر، ولكن المقصود هـو الدورة الديونيسية (Dionysian) وكل منها تسعة عشر عاماً ، وقد بقيت مستعملة إلى يومنا هذا وتسمى أعدادها عادة (الأعداد الذهبية) ويزعم (زوتنبرج) أن هذه الـدورة لم تكن مستعملة في التـاريـخ المـدني ولكن مـا دام التـاريـخ بـدورة قسطنطين كان غير شائع في مصر فقد كان حنا معذوراً كل العذر في أنه يعمـد إلى التاريخ بالتقويم الديني الخاص بالكنيسة وقد كان على تمام الإلمام بـه إذ كان رجلاً من علماء الأساقفة ، وعلى ذلك فإنا مـوردون ما جـاء في كتابـه فيما يلي :

(١) فتح مدينة مصر في السنة الرابعة عشرة من سني الدورة.

(٢) موت هرقل في السنة الرابعة عشرة من الدورة في ١١ فبراير سنة ٦٤١ .

(٣) فتح حصن بابليون في السنة الخامسة عشرة من الدورة في الاثنين (الفصح) أي في ٩ أبريل سنة ٦٤١ .

(٤) فتح نقيوس في السنة الخامسة عشرة من الدورة في ١٣ مايو سنة ٦٤١ .

ويظهر من هذا البيان أنه إذا كان قد نقل ما كتبه حنا على حقيقته كانت سنة الدورة التي يؤرّخ بها تتغير فيما بين ١١ فبراير و٩ أبريل ، وهذا هو الأمر الواقع بالدقة ، فإن الدورة القمرية الديونيسية كان أولها ٢٣ مارس (راجع كتاب (S. Butcher) في (Ecclesiastical Calendar) صفحة ٧٣ وكتاب (Handy-book of Dates) تأليف Bond صفحة ٢١٨) والسنة الرابعة عشرة من الدورة تقع ما بين ٢٣ مارس سنة ٦٤٠ و٢٢ مارس سنة ٦٤١ وكذلك السنة الخامسة عشرة فإنها تبدأ من ٢٣ مارس سنة ٦٤١ وتنتهي في ٢٢ مارس سنة ٦٤٢ . فإذا صح رأينا هذا ثبت أن تواريخ حنا صحيحة لا خطأ فيها فليس فيها شيء يجب البرهان على فساده بل إن ثقتنا في تواريخ هذا المؤرّخ تزداد زيادة عظمى .

ويجدر بنا أن نزيد على هذا إن الدورة القسطنطينية التي كانت تستعمل في مصر قبل الفتح كانت قد صارت لا قيمة لها في التاريخ إذ أنها كما دل عليه «Wilcken» في كتابه (Hermes) ١٩ صفحة ٢٩٣ وما بعدها) بدل أن تبدأ من شهر توت وهو أوّل السنة المصرية فتكون بذلك متفقة مع أول سنة من سني التقويم كانت تبدأ أحياناً من أوّل حكم الإمبراطور الحاكم وأحياناً أخرى من أيام أخرى مختلفة من أيام الصيف متبعة في ذلك نظاماً لا يستطيع أحد أن يفهمه وهو نظام أشبه شيء بالفوضى المطلقة . ولهذا كان الأجدر بنا أن نحمد كاتباً قديراً مثل حنا على أنه استعمل تاريخاً ثابتاً لا يطعن أحد في قيمته .

بلى إنه قد وردت عبارة أخرى في تاريخ حنا وذكر فيها تاريخ سنة من سني الدورة يخيل إلى من يراها أن رأينا الذي ذكرناه غير صحيح فقد جاء في الباب الحادي والعشرين بعد المائة قوله « وفي السنة الثانية من الدورة القمرية جاء حنا من دمياط ، وساعد المسلمين كيما يمنعهم من تخريب المدينة » وهذه السنة

يكون أولها ٢٣ مارس سنة ٦٤٦، وآخرها ٢٢ مارس سنة ٦٤٧، وعلى هذا فلا بد أن يكون هذا الحادث قد وقع بعد ثورة منويل ولم يذكر عن تلك الثورة لفظ واحد في كل تاريخ حنا . ومع ذلك فإنا نرى ذلك التاريخ صحيحاً لأن وجود فجوة أخرى في آخر ذلك الكتاب أمر غير مستغرب فإذا نحن لم نذهب إلى هذا الرأي واعتبرنا أن المقصود هو السنة الثانية من الدورة القسطنطينية كان التاريخ المقصود هو عام (٦٤٣ ـ ٤) ولكن هذا في حكم المستحيل إذ لم يرد أي خبر عن حادث وقع في ذلك العام يمكن أن يحدو بالعرب إلى تخريب الإسكندرية في حين أنه قد جاء في كل الأخبار أن ثورة منويل وعودة الروم إلى الإسكندرية كانتا حوالي نوفمبر سنة ٦٤٥ ولم تهزم جيوشه إلّا بعد عدّة أشهر ولا يكاد يشك في أن فتح العرب للإسكندرية ثانية وقع بعد ٢٣ مارس سنة ٦٤٦ . ونعلم كذلك أنه عند الفتح الثاني للمدينة أحرق جانب كبير فيها وهدم عمرو جانباً من الأسوار فلا يبعد أن يكون قد فكر في تخريب المدينة كلها . وفوق ذلك يظهر أن (زوتنبرج) أغفل في ترجمته كلمة ذات شأن فإنه قال في ترجمته « وبعد أن استولى (عمرو) على الاسكندرية جفف الترعة التي توصل الماء إلى المدينة » في حين أن الدكتور شارل يقول في ترجمة هذه العبارة عينها « ولما استولى عمرو على مدينة الإسكندرية كان كثيراً ما يجفف الترعة » وهذه الكلمات تدل على أن الكاتب كان وهو يكتب هذه العبارة التي ورد فيها ذلك التاريخ يسبح بفكره فيما بعد الفتح الأول للمدينة بمدّة طويلة وسنرى أن ذلك الفتح الأول كان في سنة ٦٤٢، وعلى ذلك يكون التاريخ الذي نحن بصدده يوافق رأينا في أن المقصود هو التاريخ بالدورة الديونيسية القمرية ، ولهذا نجرؤ على أن نعدّ هذا الرأي ولا وهن فيه ولا وجه للطعن .

نقبل الآن على ذكر تاريخ من أهم التواريخ على أنه تحيط به عقد يحار المرء فيها وذلك تاريخ عودة البطريق قيرس إلى الإسكندرية من قسطنطينية . فقد دعاه هرقل حوالي نصف نوفمبر سنة ٦٤٠ بعد أن صالح العرب على تسليم بابليون ذلك الصلح الذي لم يتم ويلوح أنه نفيَ عند ذلك ثم أعاده قسطنطين الثالث خلف هرقل إلى الحظوة وكان عازماً على أن يعيده إلى مصر فعاجلته

المنية بعد أن حكم مائة يوم فمات ذلك الإمبراطور في مايو سنة ٦٤١، وخلفه على الملك هرقلوناس ولكن ثورة فلنتين في ذلك الصيف نفسه عملت على أن يشرك معه في الحكم أخاه من أبيه وهو قنسطانز. وقريباً من ذلك الوقت أرسل قيرس إلى مصر ومعه الأمداد وقد كان في (رودس) في أوائل سبتمبر ـ ولعله كان يأخذ ما كان هناك في دار الصناعة البحرية (الترسانة) من الذخائر. وكان (تيودور) قائد جيوش مصر في رودس كذلك وخلع بيعة الإمبراطورة (مرتينه) إذ حرضه على ذلك فلنتين وأراد أن يسافر إلى بنطابولس ولكنه نزل إلى الإسكندرية مع قيرس في فجر يوم ١٧ (مسكرم) أو (توت) وهو عيد الصليب أي في ١٤ سبتمبر.

هذا ما يمكن أن نستخلصه من تاريخ حنا الذي تغيرت معالمه تغيراً يؤسف له وهذه الأخبار يعززها ما جاء في تاريخ نيقفوروس إذ يقول إن (قيرس) أعاده هرقلوناس إلى مصر، ولكننا الآن آتون إلى خبر من تلك الأخبار التي كتبت بعد حدوث حوادثها على صورة النبوءة وهي كثيرة في تواريخ القبط وهي تستلزم أن تكون عودة قيرس في عيد الفصح. فقد روى حنا أنه بعيد عودته (راجع الفصل العشرين بعد المائة) أقيم احتفال في الكنيسة العظمى كنيسة القيصريون في عيد الفصح واختار القمص للصلاة ترتيلاً غير ما كان يجب أن يختاره لذلك اليوم أي المزمورة التي مطلعها « وهذا هو اليوم الذي جعله الله » الخ (راجع المزمورة الثامنة عشرة بعد المائة ٢٤ ـ ٢٦) وقد عدّ هذا التغيير فألاً سيئاً وذاعت كلمة قالها القنوس وهي أن قيرس لن يشهد بعد ذلك اليوم عيداً آخر للفصح. فلما مات قيرس بعد ذلك في يوم الخميس المقدس (٢٥ مجابت) أي قبل عيد الفصح التالي بثلاثة أيام تذكر الناس النبوءة وقالوا إنها قد تحققت. وقد قال المستر بروكس بوضوح مقنع إن يوم (٢٥ مجابت) أو (فامنوت) يوافق ٢١ مارس، وليس ٢ إبريل، كما زعم زوتنبرج في حسابه، ثم قال إن عيد الفصح في سنة ٦٤٢ كان في يوم ٢٤ مارس من ذلك العام وإنه في ذلك العام وحده قد وقع يوم الخميس المقدّس في (٢٥ مجابت) وعلى ذلك « فقد ثبت تاريخ وفاة قيرس ثبوتاً لا شك فيه وأنه كان يوم الخميس ٢١ مارس من سنة ٦٤٢ » وينتج

من ذلك أن يوم الفصح الذي ذكر في ذلك الخبر أن قيرس قد عاد فيه كان يوم الفصح من عام ٦٤١ وهو يوم ٨ أبريل.

فإذا أجملنا ما قاله حنا كان كما يلي :

(١) نزل قيرس في مصر ١٤ سبتمبر بعد موت هرقل أي سنة ٦٤١ .
(٢) أنه أقام عيد الفصح سنة ٦٤١ وهو يوم عودته.
(٣) أنه مات في ٢١ مارس سنة ٦٤٢.

وهذه الأخبار ظاهرة التناقض ولا يشك زوتنبرج في أن قيرس نزل في أرض مصر في يوم ١٤ سبتمبر . ويرى أنه من الغريب أن تقام صلاة بمناسبة عودته بعد سبعة أشهر منها ولكنه مع ذلك قبل هذا الأمر الغريب هذه الغرابة وجعل موت قيرس في سنة ٦٤٣، وأما المستر بروكس فإنه يرى رأياً آخر فإنه برهن برهاناً قاطعاً على أن قيرس مات في يوم الخميس الذي قبل عيد الفصح من سنة ٦٤٢ ثم برهن على أن زوتنبرج مخطىء فيما ذهب إليه من أن عودة (تيودور) وعودة (قيرس) كانتا في وقت واحد وجعل عودة قيرس في عيد الفصح من عام ٦٤١ وهو يدرك ما يواجهه من الصعوبة في تكذيب تاريخ حنا وهو أن عودة قيرس كانت بعد وفاة قسطنطين الثالث وما يعززها من قول نيقفوروس، ولكنه يميل إلى أن يقول إن كتاب حنا قد داخله شيء من الخطأ في ذلك الموضع ثم يقول في ختام حجته « وأما البت في مسألة عودة قيرس وأنها كانت قبل عيد الفصح من عام ٦٤١ فأمر يجب أن يبقى موضعاً للنظر والبحث ، وأما ما قصده حنا فلا شك عندنا في أنه كان يقصد أن يقول إن قيرس قد عاد في ذلك الوقت المذكور وإنه لمن المحتمل أن التاريخ قد غُيِّرَ قصداً لإدخال ذكر النبوءة » (راجع موضع ذكر ذلك في الملحق الثاني).

ولسنا نوافق على هذه الآراء كل الموافقة فإن التاريخ الذي ذكر زوتنبرج أن قيرس قد مات فيه لا يؤيده شيء[1]. هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإننا

(١) يتبع (Pereira) في كتابه (Vido do Abl a Daniel) (صفحة ١٨) رأي زوتنبرج في=

نرى أن المستر بروكس مخطىء في قوله إن عودة قيرس لم تقع مع عودة تيودور في وقت واحد وإن عودة تيودور كانت وحدها في ١٤ سبتمبر سنة ٦٤١ ، ويقول المستر بروكس إن هذين الحادثين « منفصلان كل الانفصال » ولكن نص الكتاب فيه ما يلي : « فدخل الإسكندرية (تيودور) في ليلة السابع عشر من شهر (مسكرم) في عيد الصليب وخرج أهل الإسكندرية أجمعين من نساء ورجال وهم بين شبان وشيب ليلقوا البطريق قيرس وهم فرحون يشكرون الله على عودة بطريق الإسكندرية ، وصحب تيودور البطريق خفية إلى كنيسة (التبيويسيين) وأقفلا الباب وراءهما ». وإنا إزاء هذا القول لا يسعنا إلا أن نرى أنه من المحال أن يكون هذان الرجلان قد أتيا في وقتين متفرقين أو أنه عندما أتى (تيودور) كان قيرس قد مضى عليه في الإسكندرية خمسة أشهر أو يزيد . وفوق ذلك فإنا لو قلنا إن قيرس قد عاد في يوم الفصح من سنة ٦٤١ لنشأت من ذلك صعاب أخرى، فأوّل شيء يجب علينا أن نكذب كل ما ذكره حنا من حوادث القسطنطينية بعد موت هرقل أو على الأقل أن نكذب نصيب قيرس من تلك الحوادث، كما أنه يجب أن نكذب ما جاء في كتاب (نيقفوروس). وفوق كل ذلك يجب علينا أن نكذب عبارة أخرى في كتاب حنا وهي في منتهى الوضوح فإنه ذكر بعد وصفه الصلاة في القيصريون أن قيرس عاد (حينذاك) إلى بابليون والمستر بروكس يقبل هذا القول ويضيف إليه أن حصن بابليون « كان قد صار قبل ذلك بقليل إلى يد العرب » إذ أنه قد فتح كما برهن هو على ذلك في ٩ أبريل سنة ٦٤١ . غير أنه عاد في الصفحة التالية لذلك فقال إن تسليم الإسكندرية الذي اتفق قيرس عليه مع عمرو في بابليون وهو بغير جدال القصد الذي قصد إليه من زيارته لحصن بابليون قد حدث في الشهر الذي بين ١٢ أكتوبر و١٠ نوفمبر من سنة ٦٤١ . فكيف لنا أن نوافق بين هاتين العبارتين ؟ وفوق ذلك فإنا نعرف من كتاب حنا ومن سواه من المراجع أن عمراً غادر حصن بابليون عقب فتحه فكان في مدينة نقيوس في ١٣ مايو، ولم يكن في فترة مقامه

= ترتيب التواريخ بغير فحص كما يتبع رأي أميلنو في تاريخ اسحق (صفحة ٢٩) .

بـالحصن متسع لـزيارة قيـرس ومفـاوضتـه. ثم إننـا إذا قلنـا إن تـاريـخ تسليم الإسكندرية كان في تلك الفترة كنـا بذلـك عاملين ـ كمـا لا بد أن يقـرّ المستر بروكس ـ على نقل التواريخ من مواضعها واضطرابها.

وعلى ذلك فإنا إذا وافقنا زوتنبـرج على أن قيرس نـزل بأرض مصـر مع تيودور في يوم الصليب أي في يوم ١٤ سبتمبر سنـة ٦٤١، وإذا وافقنا المستـر بروكس على أن قيرس مات في يوم خميس العهد التالي أي في يوم ٢١ مارس سنة ٦٤٢، كان لا بد لنا من التوفيق بين قولنا هذا وبين ما جاء في كتاب حنا. وإنا نستطيع أن نجد المفتـاح الذي يفتـح لنا مـا استغلق من هذا الأمـر بدرس ما جاء بذلك الكتاب فإنا إذا فحصنا ما جاء به اتضح لنا من خلاله أن العيد الذي أقيمت فيه الصلاة بمناسبة عودة قيرس ورتلت فيه المزمورة التي في غير موضعها لم يكن عيد الفصح بل كان عيد إعلاء الصليب أي العيد الذي نرى أن قيرس نزل إلى أرض مصر في يومه، وذلك لأسباب أوّلها أن الخبر يذكر لنا صراحة أن الخطبة التي خطبها قيرس كانت كلها عن الصليب[1] وأنه قد احتفل في موكب يحمل القطعة من الصليب المقدّس أو الصليب الذي أحضره إليه القائد حنا قبل منفاه، وسار بذلك المـوكب من دير التبيـونيسيين. وكل هـذه التفاصيـل تكون لا موضع لها إذا كان المقصود هو عيد الفصح، وهي كلها في موضعها الصحيح إذا كان المقصود هو يوم الصليب المقدّس. وفوق ذلك فقد ذكر أن قيرس جاء من ديـر التبيـونيسيين إلى كنيسـة القيصـرون لحضـور الاحتفـال بعيـد الفصـح المزعوم، كما قد ذكر قبل ذلك بأسطر أن تيودوز قد عاد عقب نزوله إلى البر إلى

---

(١) وقد أخطأ زوتنبـرج في فهم معنى هذه العبـارة فقد تـرجمها كمـا يلي «وأمر بفتـح (؟) الحوض الذي كان فيه الصليب المقدّس الذي جاءه قبل نفيـه من القائـد حنا» وعـلامة الاستفهام من وضع زوتنبرج نفسه ولكن ترجمة الدكتور شارل كما يلي «وعندئذ (مدح البئر التي وجد فيها الصليب المقدس مدحاً كثيراً) وقد كان جاءه هذا الصليب قبل منفاه من القائد حنا» وكان قيرس بغير شك يعيد قصة العثور على الصليب في سنة ٣٢٦ ولا يبقى شك إذا ذكرنا أن ذكر العثور على الصليب وعيد إعلاء الصليب يقام الاحتفال بهما معاً في يوم واحد في الكنيسـة الشرقية وذلك اليوم هو يوم ١٤ سبتمبر.

دير التبيونيسيين في صحبة قيرس، وإذا كان ذلك الحادث قد وقع في يوم عيد الفصح حقيقة لما كان لوجوده في دير التبيونيسيين في ذلك الوقت معنى في حين أنه إذا كان المقصود هو عيد الصليب كما نرى نحن كان الوجود بالدير حينئذ ضرورة من ألزم الضرورات إذ يكون قيرس عندما نزل إلى البر ذهب إلى الدير ثم ذهب من هناك في موكب إلى كنيسة القيصريون . ثم إن المزمورة « هذا هو اليوم الخ » هي التي كانت تستعمل « في الأعياد السيدية وكامل أيام الفطر ». ولسنا نستطيع أن نعرف إذا كان استعماله في الترتيل في الصلاة يدل دلالة واضحة على أن اليوم المقصود هو يوم الفصح أو هو يوم آخر . وإنا نرى على وجه الإجمال أنه لا شك في أن تلك الصلاة التي حضرها قيرس عند عودته كانت صلاة عيد الصليب أي أن عودته كانت في يوم ١٤ سبتمبر سنة ٦٤١ .

ولكن إذا كان الأمر كذلك فما القول في النبوءة ؟ وجوابنا على ذلك يتناول أمرين : (١) إن تلك النبوءة تبقى على ما لها من القيمة فإذا كانت قد قيلت في وقت صلاة عيد الصليب كان المقصود منها عيد الصليب الذي بعده أو كان المقصود منها يوم الفصح المقبل وقد صحت على كلا الحالين. (٢) إن التفسير المقبول عقلاً هو أن قيرس عندما عاد رأى الناس عليه إمارت المرض أو التغير وأولوا حادث الترتيل بما أحسوه من التطير في نفوسهم فقد كانت عبارة النبوءة كما يلي « إنه لن يشهد عيداً آخر للفصح » فلما مضت بضع سنين على ذلك أصبحت وفاته قبيل عيد الفصح قطب تلك القصة فحورت عبارتها بعد أن نسيت تفاصيل الحادث الذي حدث وعزى أصل النبوءة إلى يوم عيد الفصح ما دامت وفات قيرس قد وقعت قبل يوم عيد الفصح الذي بعده . وذلك تجوز لم يراع معه ترتيب التواريخ والحوادث . وعلى ذلك قد كان من الطبيعي أن تزاد على عبارة حنا العبارة الآتية « في يوم عيد القيامة » وذلك في موضع يظهر فيه هذا القول غريباً في غير موضعه[1]. وهذه العبارة بغير شك زيادة من بعض النساخ

(١) جاء في كتاب زوتنبرج « ولما بدأوا الإحتفال بالصلاة (في يوم عيد القيامة) بدلاً من أن يرتلوا المزمورة الخاصة بذلك اليوم إلخ » .

أدخلها على النص الأصلي وإذا نحن حذفناها زالت كل أسباب الحيرة واتضح سياق الحوادث واستبان بعد أن كان مختلطاً خفياً .

وتسير عبارة حنا بعد ذلك سيراً طبيعياً فإنه بعد يوم الصليب بقليل ذهب قيرس إلى بابليون يطلب لقاء عمرو وقد أثبت ابن قتيبة أن عودته من غزوته في الدلتا كانت في ذي القعدة من سنة ٢٠ (١٢ أكتوبر ـ ١٠ نوفمبر سنة ٦٤١) وهي الغزوة التي لم يتم فيها شيئاً من الفتح . وهذا معناه أن ذهاب قيرس إلى بابليون كان نحو آخر أكتوبر ، وعلى ذلك لا يمكن أن نجعل تاريخ الصلح في ١٧ أكتوبر كما يزعم المستر بروكس فإن عمراً إذا كان قد عاد إلى بابليون في أوائل ذي القعدة (وهو أمر لم يذكر) كان لا بد من مضى أيام عدّة قبل أن يستقر الأمر على شروط الصلح ، ولهذا لا نرى أن الصلح قد تم قبل آخر ذي القعدة . ونرى في الحقيقة أن الصلح الذي اتفق قيرس مع عمرو عليه قد وقع في ٨ نوفمبر على وجه التعيين . وقد كان من شرط هذا الصلح أن تباح مدّة هدنة قدرها أحد عشر شهراً وكان على جنود الروم أن تجلو عن الإسكندرية في أثنائها . وقد اختار المستر بروكس لذلك تاريخ ١٧ أكتوبر لأنّ هذا التاريخ يقع قبل يوم ١٧ سبتمبر سنة ٦٤٢ بأحد عشر شهراً إذ أنه يزعم أنّ ذلك التاريخ الأخير هو يوم إخلاء الإسكندرية للعرب . ولكن ليس ثمة من سبب يحدو بنا إلى أن نقول إن جيش الروم قد بقي في الإسكندرية إلى آخر يوم من أيام الهدنة ، إذ كانوا قد تجهزوا قبل ذلك للسفر . وإنا إذا حسبنا مدّة الهدنة بالشهور العربية من يوم ٨ نوفمبر كانت نهايتها يوم ٢٩ سبتمبر . وأما المستر بروكس فإنه يؤكد أن تاريخه (أي ١٧ أكتوبر) « يتفق كل الاتفاق مع ما ذكره ابن عبد الحكم من أن الحصار استمر تسعة أشهر بعد موت هرقل » . وكانت وفاة هرقل في يوم الأحد ١١ فبراير سنة ٦٤١ ، فإذا نحن عددنا المدّة بالحساب العربي وقع آخر أجل الهدنة في شهر نوفمبر . ولكن المقريزي قد ذكر أن فتح الإسكندرية كان بعد موت هرقل بتسعة أشهر وخمسة أيام ، واليوم الحادي عشر من شهر فبراير سنة ٦٤١ يوافق يوم ٢٣ صفر ، فإذا حسبنا تسعة أشهر وخمسة أيام من هذا التاريخ بلغ بنا

الحساب يوم ٢٨ يوم ذي القعدة وهو يوم الخميس ٨ نوفمبر.

هذا ما نراه التاريخ الصحيح . وقد لاحظ المستر بروكس أن الصلح لا يمكن أن يكون قد وقع بعد نوفمبر لأن قيرس عند عودته من بابليون إلى الإسكندرية طلب من تيودور أن يحمل ذلك الصلح إلى الإمبراطور هرقل (أي هرقلوناس)، وقد كانت وفاته في انتهاء هذا الشهر (نوفمبر) . ولكن من الأمور التي تستحق البحث أن نرى هل مؤرخو العرب إذ يهردون المدة الصحيحة بين وفاة هرقل الأوّل وتسليم الإسكندرية يجعلون وفاته في يوم ١١ فبراير أو في ١١ مارس. فقد ذكر تيوفانز وقيدرينوس خطأ أن وفاته كانت في ١١ مارس، ولعل هذا قد ضلل مؤرخي العرب فإنه من العجيب أننا إذا حسبنا مدّة الأشهر التسعة والأيام الخمسة بادئين من ١١ مارس (أو ٢٢ ربيع الثاني) بلغ الحساب بنا يوم ٢٧ من ذي الحجة (أي ٧ ديسمبر) وهذا اليوم السابع من ديسمبر كان يوم جمعة وهو قريب من أوّل المحرم (١٠ ديسمبر) الذي ثبت في أخبار العرب أنه كان يوم فتح الإسكندرية.

وبعد فقد برهن المستر بروكس برهاناً قوياً على أن التواريخ الباقية إلى الآن من التواريخ التي ذكرها حنا إذا فسرت على حقيقتها تنص على أن ولاية البطريق بطرس خلف قيرس على بطرقة الملكانيين كانت في ١٤ يوليه سنة ٦٤٢ وعلى أن الروم أخلوا الإسكندرية في السابع عشر من سبتمبر من ذلك العام نفسه (صفحة ٤٤٣) ويجدر بنا أن نزيد على هذا أن عودة بنيامين من منفاه في الصعيد كانت في سنة ٦٤٤ ولعلها كانت أقرب إلى نهاية العام منها إلى أوّله[1].

ولكنا مضطرون إلى أن نخالف المستر بروكس في أمر أو أمرين في رأيه ذلك فإنه ينقل عن (ابن بطريق) وابن عبد الحكم ومكين أنهم اتفقوا على أن مدة

(١) يجعل أميلنو عودة بنيامين في سنة ٦٤١ (Vie du Patriarche Isaac) (صفحة VIX)
ولكن هذا القول معناه أن مدة النفي كانت عشرة سنوات بدلاً من ثلاث عشرة سنة وهو المتفق عليه عند جل المؤرخين .

حصار الإسكندرية كانت أربعة عشر شهراً وعلى ذلك جعل بدأ ذلك الحصار في أواخر أغسطس من سنة ٦٤٠، وكذلك ينقل عن (ابن بطريق) أن حصار بابليون بقي سبعة أشهر ، ولما كان فتح بابليون قد وقع في ٩ أبريل سنة ٦٤١ كان أوّل الحصار في أوائل شهر سبتمبر سنة ٦٤٠ وعلى ذلك يكون العرب قد حاصروا المعقلين في وقت واحد تقريباً وذلك أمر غير ممكن من الوجهة الحربية المحضة ، فإن عمراً لم يكن معه في وقت من الأوقات جند كاف لحصار الحصنين معاً. وفوق ذلك ليس ثمة مؤرخ يدعم حجة المستر بروكس فيما ذهب إليه بل إن المراجع كلها تنقض رأيه فإن حنا نفسه يقول إن عمراً غادر حصن بابليون بعد فتحه في ٩ أبريل سنة ٦٤١ وإنه فتح نقيوس بعد ذلك بشهر . وإذا نحن أرّخنا سقوطها بشهر جمادى الأولى وهو وسط بين ربيع الأوّل الذي ذكره الكندي وياقوت وبين جمادى الثانية وهو الذي ذكره المؤرخ الذي نقل عنه المقريزي كان ذلك موافقاً كل الموافقة لما جاء في كتاب حنا . وسار جيش عمرو بعد فتح نقيوس إلى الشمال وإنه لمن القريب أن يكون قد حاصر الإسكندرية في آخر شهر يونيه أو في أوائل شهر يوليه من عام ٦٤١ . ومن هذا الوقت تبدأ مدة الحصار الأربعة عشر شهراً وليس من شهر أغسطس ولا من شهر سبتمبر سنة ٦٤٠ . ذلك إذا أردنا الأخذ بما جاء في تواريخ ابن بطريق (أوتيكيوس) وابن عبد الحكم ومكين . أي أن مدة الأربعة عشر شهراً يجب أن تحسب من وقت تسليم المدينة في أواخر سبتمبر سنة ٦٤٢ راجعة إلى أوّل الفتح لا أن تحسب من تاريخ الصلح الذي كان في سنة ٦٤١ .

هذه النتيجة تفضي بنا إلى اتفاق يكاد يكون تاماً مع ما جاء في الطبري إذ يقول إن مدّة الحصار كانت خمسة أشهر (قبل التسليم) . وإذا حسبنا ما بين أوّل يوليه و٨ نوفمبر كان ذلك تمام أربعة أشهر ونصف من الشهور العربيّة . ويلوح أن هذا الاتفاق يعزز التاريخين اللذين أخذنا بهما وهو في نفس الوقت يبين لنا سبب ذلك الاختلاف الكبير بين المؤرخين في تقدير مدة الحصار . فمن الواضح أن بعضهم بدأ حسابه من أوّل وقوف العرب دون الاسكندرية إلى

معاهدة التسليم وبعضهم حسب المدّة إلى وقت إخلاء الروم للمدينة فعلاً . والظاهر أن عبارة السيوطي التي نقلناها آنفاً فيها خلط بين ما جاء في الطبري وما جاء في أوتيكيوس وهي خطأ واضح . وأما اليعقوبي والبلاذري وابن خلدون وسواهم من المؤرخين فإنهم يذكرون أن مدة الحصار كانت ثلاثة أشهر وظاهر أنهم يقصدون أنه قد مضت ثلاثة أشهر من الحصار قبل معاهدة الصلح ، فإذا أضفنا إلى تلك المدة مدّة الهدنة وهي أحد عشر شهراً رجعنا إلى أن المدّة بين أوّل مجيء العرب أمام المدينة ودخولهم فيها كانت أربعة عشر شهراً . ومن ذلك يتضح أن هذه الأخبار وإن ظهر عليها شيء من الاختلاف يمكن التوفيق بين مواضع الخلاف فيها أو التقريب بينها تقريباً يسترعي الأنظار .

وكذلك نخالف ما ذهب إليه المستر بروكس من أن « فترة الأحد عشر شهراً قضاها عمرو في غزو بنطابولس » (يقصد مدة الهدنة) . فإنا نسلم بأن نص عبارة كتاب حنا كما هي تساعد على الأخذ بهذا الرأي ، وذلك لأن الفقرة القصيرة التي ذكرت فيها هذه الغزوة جاءت قبل ذكر موت قيرس مباشرة . ولكن قد جاء ذكر موت قيرس في موضع آخر بعد ذلك وظاهر أن ذلك الباب ممسوخ الترتيب فلا يمكن أن تقوم حجة على ترتيب أخباره . وإن الأسباب الحربية بغير شك كانت تمنع عمراً من أن يغامر بالقيام بغزوة بعيدة قبل أن يملك الإسكندرية وهي القاعدة الوحيدة التي كان يمكن أن تبدأ منها مثل هذه الغزوة . وأما ابن الأثير فإنه يورد قولاً قاطعاً في ذلك التاريخ فيجعل تلك الغزوة في سنة ٢٢ للهجرة . وأما سواه من مؤرّخي العرب فإنهم مهمّا اختلفوا في ذلك التاريخ متفقون على أن فتح برقة إنما كان بعد سنة من تملك الإسكندرية (راجع ابن بطريق وياقوت) . وعلى هذا فإنا جعلنا تاريخ غزوة بنطابولس في الشتاء الذي أعقب إخلاء الإسكندرية . وقد بدأت السنة الثانية والعشرون للهجرة في ٣٠ نوفمبر سنة ٦٤٢ ، فإذا كانت الغزوة قد وقعت بعد أوّل السنة بقليل كان ذلك إيضاحاً سهلاً لما وقع فيه مؤرّخو العرب من الاختلاف بين سنة ٢١ وسنة ٢٢ للهجرة .

ولسنا نشك في أن عمراً كان كثير الأعمال في بابليون ، ولعله كان يتجهز لإتمام فتح الصعيد أو إخضاعه . وقد كان بغير شك يستعد لإعادة حفر قناة تراجان ، فقد جاء في البلاذري أن عام القحط في بلاد العرب كان سنة ٢١ للهجرة (وأولها ١٠ ديسمبر سنة ٦٤١). وجاء في تاريخ ابن الأثير أن عمراً أرسل في ذلك العام القمح إلى المدينة في الخليج الذي حفره ولعل ذلك كان في أغسطس أو سبتمبر من عام ٦٤٢ .

وما كان حفر ذلك الخليج بممكن إلا في الشتاء في وقت انخفاض النيل كما أنه ما كان سير السفن فيه ممكناً في غير فصل الصيف عند فيضان النيل ، وكان عمرو في شتاء (سنة ٦٤٠ ـ ١) مقبلاً على حصار بابليون مشتغلاً به فلم يكن من الممكن حفر ذلك الخليج إلا في شتاء (سنة ٦٤١ ـ ٢) كما يفهم من تاريخ ابن الأثير . وقد جاء في ذلك التاريخ عينه أن تاريخ غزو عمرو لبرقة كان على وجه التعيين في سنة ٢٢ للهجرة وهي تبدأ من يوم ٣٠ نوفمبر سنة ٦٤٢ وتنتهي في يوم ٢٠ نوفمبر سنة ٦٤٣ .

وعلى ذلك فإنا موردون التواريخ الآتية :

(١) كان جيش عمرو في العريش في ١٢ ديسمبر سنة ٦٣٩ وقد ذكر هذا اليوم في كتاب ابن عبد الحكم، ولكن البلاذري والطبري وياقوت ومكين يكادون يتفقون في إيراد تاريخ الغزوة.

(٢) فتح الفرما حوالي ٢٠ يناير سنة ٦٤٠ وقد اتفق ابن بطريق وياقوت وغيرهم على أن المدينة فتحت بعد حصار شهر واحد.

(٣) غزوة عمرو لإقليم الفيوم في مايو سنة ٦٤٠ ولا يذكر هذا التاريخ غير حنا النقيوسي وحده .

(٤) وصول أمداد العرب في ٦ يونيه سنة ٦٤٠ وهذا مأخوذ من ساويرس ولكنه مشكوك فيه.

(٥) وقعة هليوبولس في يوليه سنة ٦٤٠ وقد تبع ذلك فتح مدينة مصر.

(٦) بـدء حصـار حصن بـابليـون في سبتمبـر سنـة ٦٤٠ وهـذا يتفق عليـه ابن عبد الحكم وابن بطريق (أوتيكيوس) .
(٧) معاهدة قيرس المقوقس التي رفضها هرقل في أكتوبر سنة ٦٤٠ .
(٨) تسليم حصن بابليون في ٩ أبريل سنـة ٦٤١ وقد جـاء ذكر هـذا اليوم في كتاب حنا النقيوسي . وهذا اليوم هو تاريخ «فتح مصر» أو بعبارة أصح تاريخ فتح مدينة مصر. وأوثق المؤرّخين يجعلون ذلك في سنة ٢٠ للهجرة ، كما ذكـر المقريـزي ومن بين هؤلاء الثقاة ابن قتيبـة وابن بطريق ويـاقوت وأبـو المحاسن وابن كثير والواقدي وأبو معشر الخ . على أنهم لا يتفقون جميعاً في قصدهم من عبارة «فتـح مصر» فبعضهم يعني بهـا فتح حصن بـابليون وبعضهم يقصد بها فتح الإسكندرية ، ولكن الطبري يجعل فتح بابليون في ربيع الثاني من سنة ٢٠ للهجرة (٢٠ مارس ـ ١٧ أبريل سنة ٦٤١)، وعلى ذلك فهو متفق كل الاتفاق مع ما جاء في كتاب حنا النقيوسي .
(٩) فتح نقيوس في ١٣ مايو سنة ٦٤١ .
(١٠) الهجوم على الإسكندرية في آخر يونيه سنة ٦٤١ .
(١١) عودة قيرس في ١٤ سبتمبر سنة ٦٤١ .
(١٢) تسليم الإسكندرية في ٨ نوفمبر سنة ٦٤١ .
(١٣) حفر خليج تراجان في شتاء (سنة ٦٤١ ـ ٢) .
(١٤) موت قيرس في ٢١ مارس سنة ٦٤٢ .
(١٥) ولاية خلف قيرس في ١٤ يوليه سنة ٦٤٢ .
(١٦) إخلاء الروم للإسكندرية في ١٧ سبتمبر سنة ٦٤٢ .
(١٧) غزوة بنطابولس في شتاء (سنة ٦٤٢ ـ ٣) .
(١٨) عودة بنيامين في خريف سنة ٦٤٤ .
(١٩) ثورة منويل في أواخر سنة ٦٤٥ .
(٢٠) فتح العرب الثاني للإسكندرية في صيف سنة ٦٤٦ .

وهذه التواريخ وإن جاءت في ذيل كتابنا قد اضطررنا إلى استخلاصها قبل كتابة هذا التاريخ فإن تسلسل الحوادث كما هو ظاهر متوقف على البت في أمر

هذه التواريخ ولقد كان ذلك أمراً عسيراً بل هو سلسلة من المشكلات، وقد اضطررنا أن نعرض طريقنا في حلها تفصيلاً وإنا آسفون للإطالة في هذا المقال، وقد خالفنا المستر بروكس في عدّة مواضع ذات شأن من هذه التواريخ التي ذكرناها ، ولكنا لا يجمل بنا أن نختتم هذا القول بغير أن نعود إلى الإقرار بما على الباحثين طراً من دين لأبحاثه وآرائه .

في سن عمرو بن العاص

اختلف مؤرّخو العرب بعض الاختلاف في سنة عمرو بن العاص عند موته ، على أنه اتفاقهم يكاد يكون تاماً في تعيين تاريخ وفاته فإنه في حكم المسلم به أنه توفي في يوم عيد الفطر من عام ٤٣ للهجرة ويوافق ذلك يوم ٦ يناير ستة ٦٦٤ . وقد قيل إن عمره إذ ذاك كان تسعين سنة وقيل كان ثلاثاً وسبعين وقيل كان سبعين . ونرى أن الرأي الأخير هو الصحيح وعلى كل حال لم تكن سنه تسعين سنة .

وقد ذهبنا في حسابنا إلى أن مؤرّخي العرب يعدّون بالسنين القمرية ، وعلى ذلك فنحن إذا حسبنا عدد السنين اعتبرنا الفرق بين طول السنة القمرية والسنة الشمسية . وقد قال ابن قتيبة (وهو من كتاب القرن التاسع) عند ذكره عمرو بن العاص (انظر طبعه (Wustenfeld) صفحة ١٤٥ وما بعدها) إنه مات وهو في سن الثالثة والسبعين وذلك في عام ٤٢ أو ٤٣ للهجرة. على أنه يقول إن بعض الرواة يذكر أنه مات سنة ٥١ ثم يقول بعد ذلك إن ابنه عبد الله مات وله من العمر اثنتان وسبعون سنة في سنة ٦٥ للهجرة وكان أصغر من أبيه باثنتي عشرة سنة لا أكثر. فإذا اصبح ذلك كان ميلاد عبد الله بن عمرو حوالي سنة ٦١٥ للميلاد، وعلى ذلك يكون ميلاد عمرو في عام سنة ٦٠٣ وتكون سن عمرو عند موته في سنة ٦٦٤ نحو ثلاث وستين سنة هجرية . ومن ذلك يظهر تناقض ابن قتيبة فيما ذهب إليه. وأما ابن خلكان فيذكر أن سن عمرو بن العاص كانت تسعين سنة وقد روي ذلك عن الواقدي.

ويروي ابن حجر روايته عن يحيى بن بكير أنه قال إن عمراً عاش تسعين سنة ثم قال إن عمراً كان ابن سبع سنين عندما ولد عمر بن الخطاب واتفق معه السيوطي في ذلك فقال إن عمراً مات في سن التسعين في سنة ٤٣ للهجـرة . وقد مات عمر بـن الخطاب في اليوم السادس والعشرين من ذي الحجة من سنة ٢٣ للهجرة (وذلك يوافق يوم ٣ نـوفمبر سنـة ٦٤٤) وكان عمـره إذ ذاك خمساً وخمسين سنة. وعلى ذلك فقد ولد عمر حوالي سنـة ٥٩٠ للميلاد . فـإذا كان عمرو بن العاص ابن سبع سنين عند مولد عمر بن الخطاب كان ميلاده حـوالي سنـة ٥٨٣ للميلاد أي أن عمـراً لم يكن عمره عنـد موتـه تسعين سنة بـل كان ثمانين. على أنه قد اختلف بعض الاختلاف في سنة عمر بن الخطاب عند موته فقـد ذكـر ابن قتيبـة مؤكـداً أن سنـه كـانت عنـد مـوتـه خمسـاً وخمسين سنـة (صفحة ٩١)، ولكنه يروى أن الواقدي روى عن عامر بن سعد أنه مات وله من العمر ثلاث وستون سنة . فإذا نحن قلنا إن عمر بن الخطاب عاش ثلاثاً وستين سنة كان ميلاده حوالي سنة ٥٨٢ للميلاد وكان ميلاد عمـرو بن العاص حـوالي سنـة ٥٧٥ للميلاد وعلى ذلـك تكون سن عمـرو في سنـة ٦٦٤ فـوق التسعين بالحساب العربي وينتج أيضـاً أنه كـان عند الفتـح له من العمـر أكثر من أربـع وستين أو خمس وستين من السنين الميلادية وهذا قول مستبعد جداً.

وقال النواوي إن وفـاة عمرو كـانت حقاً في يـوم عيد الفـطر من عام ٤٣ للهجرة وإنها لم تكن في وقت آخر مما ذكره المؤرّخون وهو يذكر أن سن عمرو عند وفاته كانت سبعين سنة (صفحة ٤٧٨ من طبعة (Wustenfeld) ومعنى هذا أن مولد عمرو كان حـوالي ٥٩٥ وأن عمره كـان حوالي أربـع وأربعين سنة في وقت فتح مصر.

وبعد فإن علينا أن نفصل أحد أمرين : وهما أن قائد الجيوش العربية وقت الفتح كانت سِنُّهُ أربعاً وأربعين سنة أو أنه كان ابن أربع وستين سنة. وإنا نـرى بغير البحث الطويل أن الأمر غير محتاج إلى شك كثير فإن روحاً وثـابة مقـدامة ليس من الممكن أن تكمن في رجل جاوز منتصف الحياة وبعد عنـه مثل هـذا

البعد ، وليس من القريب إلى التصوّر أن يكون عمرو قد دخل فيما دخل فيه من فتح مصر وما تلا ذلك من الحوادث في مصر والشام وهو في سن الرابعة والستين . فمثلاً لو كان عمرو في سِن التسعين في سنة ٦٦٣ لكان في سن الخامسة والثمانين في وقعة صفين في عام ٦٥٨ والمعروف أنه قد أبلى في ذلك الوقعة بلاء عظيماً وأظهرَ فيها المدهش من الرأي والعمل . وحسبنا هذا الدليل وحده لتفنيد العبارة وإظهار سخفها. على أنه من أسهل الأمور أن نكشف عن منشئها فإنه لا شيء أسهل من أن يخطىء الناقل في العربية عند قراءة سبعين فيجعلها تسعين ، وليس شيء أقرب إلى التوقع من أن يحرف لفظ سبعين عند النسخ فيصير تسعين، و يؤيد هذا أن المتأخرين من المؤرّخين هم الذين ذكروا العدد الأكبر. وعلى ذلك يمكننا أن نبت في الأمر فنقول إن عمراً مات وهو في سن السبعين.

الملحق السادس

في تواريخ بطارقة القبط بعد بنيامين في القرن السابع

قد اضطرتنا معالجة المسائل التي لها علاقة بتاريخ الفتح العربي إلى أن نشير أحياناً إلى خلفاء بنيامين وإن في إثبات تواريخهم لشأناً يذكر فيما نحن فيه وليس أقل هذه المسائل شأناً إثبات التاريخ الذي كتب فيه حنا النقيوسي كتابه . وإثبات ذلك لا يكون إلا من طريق غير مباشر كما هي العادة ، ولكن ذلك الإثبات قائم على الأكثر على إثبات التاريخ الذي تولى فيه البطريق إسحق إذ كان حنا أحد من شهدوا الاحتفال بتوليته وكان إسحق البطريق الثالث بعد بنيامين وكان البطريقان المتوسطان بينه وبين بنيامين هما (أجاثو) وحنا السمنودي . ويلوح لنا أنه من الممكن أن نثبت تاريخ تولية إسحق على وجه الدقة ، ولهذا نرى أن خير طريق نسلكه هو إثبات هذا التاريخ ثم الرجوع منه إلى التواريخ السابقة .

والمرجع الأكبر لنا في استمداد الأخبار هو الكتاب القبطي « حياة إسحق » وقد نشره مع ترجمة له العلامة أميلنو في كتاب (His. du Patr. Copte Isaac) . وقد أظهر ذلك الكاتب في مقدّمته القيّمة أن تلك الوثيقة القبطية لا تذكر أن إسحق توفي في التاسع من هاتور (هو يوافق ٥ نوفمبر وليس ٦ نوفمبر كما ذكر هناك) .

قال الكاتب « وقد اقتصرت كل الأخبار التاريخية على ذكر ذلك التاريخ ومعنى ذلك أنها لا تفيدنا بشيء مطلقاً »، ولكن مكين يذكر في تاريخه أن تاريخ وفاة إسحق سنة ٦٩ للهجرة ومن ذلك يستخلص أميلنو أن إسحق مات في ٦

نوفمبر سنة ٦٨٨ . وأما فون جوتشمت فإنه يذكر أن وفاته كانت في الخامس من نوفمبر سنة ٦٩٢ .

على أن أميلنو قد أخطأ الصواب إذ قال إن الوثيقة القبطية لا تذكر شيئاً آخر من الأخبار التي تحدّد التواريخ إذ أنه قد أغفل عبارة لها شأن كبير . فقد جاء في تلك الوثيقة (في صفحة ٥٠) أن إسحق احتفل بولايته في ٨ كيهك « وكان ذلك يوم أحد » وهو اليوم اللائق بهذا الاحتفال ـ ولم يقع يوم ٨ كيهك حوالي هذا العصر في يوم أحد إلا في سنة ٦٨٤ وسنة ٦٩٠ ، فأما سنة ٦٨٤ فإنه من المحال أن تكون هي المقصودة وعلى ذلك فإن إسحق قد احتفل بتوليته في (٨ كيهك ـ الموافق ٤ ديسمبر سنة ٦٩٠) . وعلى ذلك فهذا هو التاريخ الذي شهده حنا النقيوسي . وقد قال ساويرس في مدّة ولاية إسحق أقوالاً مختلفة في النسخ المخطوطة المختلفة ، فهو يجعلها بين سنتين وتسعة أشهر وبين ثلاث سنوات ، ولكنا إذا علمنا أن إسحق قد مات في ٥ نوفمبر وإذا قلنا إنه توفي في الخامس من نوفمبر سنة ٦٩٣ كانت مدّة ولايته سنتين وأحد عشر شهراً وهي المدّة التي ذكرها المقريزي .

وقد يكون من السهل أن نقرأ مقدّمة أميلنو كلها ثم نظهر السبب في أنه أخطأ الخطأ كله في إثبات تاريخ ميلاد إسحق إذ يجعل ذلك التاريخ قبل الفتح العربي ، ويجعل إسحق في نحو الثمانية عشرة من عمره في وقت ذلك الفتح (ويذكر أن الفتح كان سنة ٦٤٠) . فهو يجعل تاريخ ميلاده سنة ٦٢٢ وقد ساقه إلى هذه النتيجة على الأخص ما ذكر من أن إسحق كان في صباه ملحقاً بقريب له اسمه (Meneson) وكان هذا القريب ناموساً لجورج حاكم أرض مصر « ⲡⲭⲁⲣⲧⲟⲗⲁⲣⲓⲟⲥ ϧⲁ ⲣⲁⲧϥ ⲙ̄ⲅⲉⲱⲣⲅⲓⲟⲥ ⲉϥⲟⲓ ⲛ̄ⲉⲡⲁⲣⲭⲟⲥ ⲉ̀ⲫ̄ⲭⲱⲣⲁ ⲛ̀ⲧⲉ ⲭⲏⲙⲓ » وهذا اللقب عجيب إذ أنه يظهر كيف بقيت الألقاب اليونانية مستعملة في مصر بعد الفتح العربي ولسنا نشك لحظة في أن تلك الألقاب قد بقيت في مصر بعد ذلك الفتح فقد جاء في الوثيقة عينها ذكر عامل بلقب (Augustal) صفحة ٧٣ وأنه كان متصلاً اتصالاً مباشراً مع « ملك العرب » (عبد العزيز) . وقد

ذكر اسمه قبل ذلك ببعض صفحات (صفحة ٤٣ و٦٤) فوجود هذا اللقب على ذلك لا يدل على أن إسحق قضى صباه تحت حكم الروم. والحق أنه قد ثبت أنه هرب في الصحراء وكان بعد لا يزال في سِن الصبا وكان ذلك بعد الفتح إذ إنا نجد أهله بعد ذلك بقليل يستشيرون بطريقاً قبطياً في الإسكندرية في أمره.

وليس من الممكن أن يكون هذا قد وقع بين سنة ٦٣١ ـ سنة ٦٤٤ إذ لم يكن ثمة في الإسكندرية بطريق قبطي وقتئذ كما أنه ليس من الممكن أن يقع هذا قبل سنة ٦٣١ إذ قد ذكر عنه عقب هروبه أنه حادث قسيساً من قسوس الريف. وقد جاء في ذلك الخبر (في صفحة ١٢) « أنه قد شهد الكثيرون أن ذلك القس كان من القدّيسين أهل الإيمان وأنه كان ممن أحضر بين يدي قيرس فحكم عليه بأن يجلد عدّة جلدات لأنه أظهر إيمانه »[1] وهذا القول يدل على أن مدة الاضطهاد الذي أنزله قيرس كانت قد انقضت وهي بين سنة ٦٣١ ـ سنة ٦٤١، وعلى ذلك فإن لجوء أهل إسحق إلى البطريق كان ولا بدّ بعد سنة ٦٤٤، وعلى ذلك نقول إن البطريق كان بنيامين.

وليس ثمت من دليل يدل على تاريخ لجوء أهل إسحق إلى البطريق وفي أي عشرة من عشرات السنين كان، ولا ندري أكان حوالي سنة ٦٥٠ أو حوالي سنة ٦٦٠ أو حوالي سنة ٦٧٠ على أننا نميل إلى ترجيح التاريخ الأوّل، وذلك لأننا نهتم أكبر الاهتمام بالعبارات المتكررة التي تنص على صبا إسحق إذ ذاك ونحن في ذلك نخالف ما ذهب إليه أميلنو فإنه مثلاً لا يجد صعوبة في تأويل معنى (Jeune Garçon) (صبي صغير) على أنه كان رجلاً متوسط السن مع أن هذا اللفظ قد ورد نقيضاً للفظ «الهرم» (صفحة ٢٥ ـ ٦) فإذا ذهبنا إلى أن ذلك التاريخ المقصود كان حوالي سنة ٦٥٧ كان ميلاد إسحق إلى سنة ٦٤٠. وكانت

(١) وقد ترجمها أميلنو « أنهم أحضروه إلى محكمة قيرس » وقد أخبرني المستر (كروم) أن هذه الترجمة لا تؤدي معنى الزمن (الماضي السابق) الذي في الأصل القبطي ϲⲁⲧⲧⲁϩⲟϥ.

سنه عند وفاته ثلاثاً وخمسين سنة، وكان البطريق الذي استعمله ناموساً مدّة من الزمن بغير شك البطريق (أجاثو) مع أن البطريق الوحيد الذي ذكر حنا النقيوسي اسمه هو (حنا السمنودي) صفحة ٤٢ وهو الذي رشح إسحق لولاية الدين بعده. ويجدر بنا أن نزيد على هذا أن أميلنو إذا كان مصيباً فيما ذهب إليه من ترتيب التواريخ أي أن ميلاد إسحق كان في سنة ٦٢٢ فإن مدّة الاضطهاد الأكبر وهي بين سنة ٦٣١ وسنة ٦٤١ تقع إذ كانت سن إسحق بين التاسعة والتاسعة عشرة ولكنا قدّمنا أنه لم يكن للقبط إذ ذاك بطريق في الإسكندرية كما يستلزمه ذلك الخبر في حين أننا إذا ذهبنا كما فعلنا إلى أن مولد إسحق كان حوالي سنة ٦٤٠ وأنه هرب إلى الصحراء حوالي سنة ٦٥٧ استوى لنا القول وأصبح طبيعياً فإن بنيامين قد عاد إلى الإسكندرية قبل ذلك بثلاث عشرة سنة، وكانت هذه المدّة في الحقيقة أكثر مدّة صبا إسحق.

وبعد أن أثبتنا تاريخ الاحتفال بولاية إسحق وموته نقول إن سابقه حنا السمنودي توفي في أوّل كيهك (٢٧ نوفمبر) من إحدى السنين بعد أن وُلِيَّ أمر الدين تسع سنين ، وعلى هذا تكون وفاته في ٢٧ نوفمبر سنة ٦٩٠ ولكن ذلك لو صح لوجب علينا أن نسلم أن الاحتفال بتولية إسحق حدث بالضبط بعد أسبوع من موت سلفه في حين أن تاريخ حياته القبطي يحتوي على ذكر مفصل لما وقع من الخلاف في المدة التي كانت ولاية الدين فيها شاغرة بعد موت سلفه وما وقع من المسعى لتولية رجل آخر اسمه (جورج) إذا إدعى أنه هو الذي وقع عليه الإختيار الصحيح . على أن كبير الشمامسة أمر أن لا يولى (جورج) حتى جاء أمر من قبل الحاكم العربي فاجتمع الأساقفة عنده في بابليون ليعرضوا عليه الأمر ، فلما فحص تاريخ (جورج) في حياته الماضية وجد أنه لم يكن على ما يجب أن يكون عليه. وقد جاء الناس من جميع البلاد ليسمعوا حكم «عبد العزيز» في ذلك الأمر فلما حكم بما أرادوا من إحقاق أمر إسحق طربوا ورقصوا جميعاً وعمَّ السرور البلاد من بابليون إلى الإسكندرية (صفحة ٤٤ ـ ٩). ومن الجلي أن ذلك لا بد يحتاج إلى وقت طويل ، فنحن مضطرون إلى القول إن وفاة حنا السمنودي كانت في أول كيهك (٢٧ نوفمبر) سنة ٦٨٩ مع أننا نقول إن

الاحتفال بتولية إسحق كان في ٨ كيهك سنة ٦٩٠ ، أو بقول آخر إن ولاية الدين بقيت شاغرة مدة عام . وهذا الاستنتاج يؤيده ما جاء في الديوان الشرقي إذ جاء فيه أن حنا مات في أول كيهك وكان ذلك يوم السبت ، وقد رأينا أن يوم ٨ كيهك كان في سنة ٦٩٠ يوم أحد فيكون أول كيهك من ذاك العام يوم أحد أيضاً ، ولكن أول كيهك كان يوم السبت كما هو المطلوب في عام سنة ٦٨٩ .

فإذا نحن حسبنا مدة ولاية حنا تسع سنين رجع بنا الحساب إلى أن أول تلك الولاية كان في سنة ٦٨٠ . وقد مات سلفه (أجاثو) في ١٣ أكتوبر وعلى ذلك يكون الاتفاق قريباً كل القرب بين حسابنا والتاريخ المذكور . وكانت وفاة أجاثو في ١٣ أكتوبر سنة ٦٨٠ بعد أن وليَ أمر الدين مدة تسع عشرة سنة كما جاء في الأخبار . ولكنا رأينا أن وفاة بنيامين كانت في ٨ طوبة (وذلك يوافق ٣ يناير سنة ٦٦٢) ، والمدة بين التاريخين ثمان عشرة سنة وعشرة أشهر تنقص قليلاً وذلك تقريب شديد القرب ، وعلى ذلك نرى أن حساب التواريخ يتفق بعضه مع بعض إتفاقاً وثيقاً .

وإنا نستطيع الآن أن نورد التواريخ مرتبة ، وقد كان جل اعتمادنا فيها على ما جاء في كتاب ساويرس . وقد راجعناها على ما جاء في تاريخ حياة إسحق وسوى ذلك من المراجع ، فاتفقت إتفاقاً عظيماً يجعلنا نستعبد احتمال الخطأ فيها ، وقد اتفق فون جوتشمت معنا فيما أثبتناه من تواريخ وفاة بنيامين وأجاثو ، ولكنه يخالفنا في تاريخ وفاة حنا السمنودي فيجعلها في ٢ مايو سنة ٦٨٩ (Kleine Schriften II) صفحة ٥٠٠ .

ولكن ذلك لا يعتمد على مرجع كاف ، وهو فوق ذلك يجعل الاحتفال بتولية إسحق في فبراير سنة ٦٩٠ ووفاته في ٥ نوفمبر سنة ٦٩٢ ، ولكن هذين التاريخين قد ظهر فسادهما مما جاء في تاريخ حياته القبطي ، فالتواريخ

الحقيقية على ما يلوح لنا هي الآتية :

البطريق	تاريخ التولية	مدة الولاية	تاريخ الوفاة
(١) بنيامين	يناير سنة ٦٢٣	٣٩ سنة	٣ يناير سنة ٦٦٢
(٢) أجاثو	يناير سنة ٦٦٢	١٩ سنة	١٣ أكتوبر سنة ٦٨٠
(٣) حنا السمنودي	أكتوبر سنة ٦٨٠	٩ سنوات	٢٧ نوفمبر سنة ٦٨٩
ثم جاءت مدة سنة بقيت فيها الولاية شاغرة .			
(٤) إسحق	٤ ديسمبر سنة ٦٩٠	٣ سنوات	٥ نوفمبر سنة ٦٩٣
(٥) سيمون	يناير سنة ٦٩٤	$\frac{1}{2}$٧ سنوات	١٨ يوليه سنة ٧٠١

ويمكن أن تقرأ التواريخ الخاصة بسيمون والسبب الذي من أجله تأخرت توليته في كتاب (رينودوه) .

الملحق السابع

وفيه بحث جديد للمؤلف في شخصية المقوقس

لم تزل النفس غير قانعة بما قيل في المقوقس وشخصيته. وكل ما جاء في مؤلفات العرب والفرنجة خاصاً لا يزيد النفس إلا تساؤلاً . فلا تزال حقيقته وصفته واسمه مجالاً لمختلف الأقوال . غير أن مؤلف هذا الكتاب الدكتور بتلر قد وفق لحسن الحظ إلى حل أكثر غوامض هذا الأمر ، وهو الجزء المتعلق بإثبات أن المقصود بالمقوقس في وقت غزو العرب لمصر هو (قيرس) بطريق الإسكندرية الملكاني الذي جمع له هرقل ولاية الدين وجباية الخراج بأرض مصر . وقد ترددت المكاتبة بين المترجم والمؤلف بهذا الشأن ، وظهر من أثنائها أن أكبر المعارضين لرأي المؤلف في شخصية المقوقس كان الأستاذ (استاتلي لين بول) إذ كان له رأي آخر وهو أن المقوقس لم يكن سوى حاكم الإقليم الشرقي من مصر . غير أنه عاد عن رأيه ومعارضته للدكتور بتلر على أثر بحث قيم طبعه في سنة ١٩١٢ وهو (The Treaty of Misr in Tabary) .

قال مؤلف الكتاب في أحد خطاباته للمترجم إن الأستاذ (استاتلي لين بول) عندما قرأ ذلك البحث عاد عن رأيه وأرسل إليه يعلن صراحة أنه قد رجع عن رأيه في المقوقس وأنه آمن بما قال به الدكتور بتلر . ولم يكن على الأستاذ (استاتلي لين بول) في ذلك من غضاضة فشيمة العلماء حب الحقيقة وحب الرجوع إليها لا تأخذهم في ذلك عصبية لرأي .

وقد أشار المؤلف على مترجم هذا الكتاب أن يلحق بآخره ملحقاً جديداً يضمنه الفصل الذي جاء في بحثه الأخير عن المقوقس ، وهو عبارة عن خطاب

نقدي موجه خاصة إلى الأستاذ (لين بول) قارع المؤلف فيه بالحجة الدامغة حتى أظهر حقيقة المقوقس وأنه لم يكن سوى (قيرس) .

على أنه لا تزال سحب من الشك تحوم حول نواح أخرى من ذلك الموضوع ، فما معنى المقوقس ؟ وهل كان لقباً خاصاً لقيرس أم كان لقباً لحاكم مصر ؟ وما كان اسم ذلك الحاكم ؟ ولماذا سمي جريج بن مينا أو ابن قرقب أو ابن فرقب ؟ وهل أطلق لقب المقوقس على سوى قيرس ؟ وإذا كان كذلك فمن الذي أطلق عليه اللقب قبل قيرس ومن الذي أطلق عليه بعده ؟ كل هذه أسئلة لا تزال الإجابة عنها تحتاج إلى بحث . على أننا إذا لم نستطع أن نجيب عن هذه الأسئلة إجابة باتة فإنا نستطيع أن نلمح إلى مذاهب الباحثين فيها .

وقد رأينا أن نلخص بحث المؤلف الذي سبق لنا ذكره حتى إذا ما أوجزنا تلخيصه ترجمنا الجزء الخاص بالمقوقس بنصه ، إذ هو المقصود من ذلك البحث .

ويتلخص ذلك البحث في معالجة المسائل الآتية :

(١) البحث في وقت « معاهدة مصر » ومكانها .

(٢) البحث فيمن كانا طرفي هذه المعاهدة .

(٣) البحث في معنى المعاهدة .

(٤) البحث في مبلغ صحتها .

(٥) البحث في شخصية المقوقس .

(١) البحث في وقت « معاهدة مصر » ومكانها

كان للمؤلف رأي ذهب إليه في كتابه هذا « فتح العرب لمصر » وهو أن المعاهدة التي يسميها مؤرخو العرب « معاهدة مصر » لم تكن في الحقيقة معاهدة عقدت في مصر ، بل كانت « معاهدة الإسكندرية » ، ولكنه في رسالته الأخيرة التي سماها باسم هذه المعاهدة وهي « معاهدة مصر في كتاب الطبري » عدل عن رأيه السابق وسلم بصحة ما ذهب إليه الطبري من أن تلك المعاهدة إنما كانت في مصر . غير أن المؤلف يحتفظ برأي خاص في المكان الذي

عقدت فيه فيقول إنها لم تكن المعاهدة التي عقدت عند تسليم حصن بابليون (قصر الشمع) بل هي أن تكون المعاهدة التي عقدت عند فتح مدينة مصر (قبل سقوط الحصن) وإما أن تكون المعاهدة التي تفاوض المقوقس مع عمرو في عقدها في أول حصار الحصن ، ولكن الإمبراطور هرقل رفضها ولم يرض بها . ويذهب المؤلف إلى أن الرأي الأول هو الأقرب إلى الحقيقة في نظره .

(٢) البحث فيمن كانا طرفي هذه المعاهدة

ناقش الدكتور بتلر رأي من يقولون إن المعاهدة كانت بين العرب من جانب وبين القبط من جانب آخر ، وخرج من بحثه على أن المعاهدة إنما كانت بين رجال الدولة الرومانية بمصر من جانب والعرب من الجانب الآخر ، وأن رجال الدولة الرومانية بمصر كانوا يتعاقدون مع العرب عن أهل مصر جميعاً سواء في ذلك القبطي والرومي واليهودي وسوى هؤلاء ، إذ كانت المعاهدة بين طرفين متحاربين ، وكان الجيش المدافع عن مصر جيش الدولة الرومانية ، وأما القبط فلم يكونوا أصحاب الدولة والجيش والحصون .

(٣) البحث في معنى المعاهدة

ليس في هذا البحث تعليق على موضوع من موضوعات كتابنا بزيادة أو نقص أو تعديل ولهذا آثرنا تركه .

(٤) البحث في صحة المعاهدة

استعرض المؤلف رأيين متناقضين : الأول رأي الدكتور (لين بول) وهو يؤمن بما يقوله الطبري إيماناً لا شك فيه . والثاني رأي (ولهاوزن) و (كايتاني) وأولهما يشك في كل ما رواه (سيف) رواية الطبري ، وثانيهما يرى أن معاهدة مصر على وجه الإجمال مشكوك فيها . ثم أبدى المؤلف بعد ذلك رأيه الشخصي إذ قال : « ولعل الصواب بين هذين الرأيين المغاليين » وجعل يبين أن المعاهدة إذا كانت صادقة فموضعها ليس عند تسليم حصن بابليون (قصر الشمع) كما يقول الطبري (وكان ذلك في ٩ أبريل سنة ٦٤١) لأن هرقل كان عند ذلك قد مات

ولم يكن المقوقس في مصر . وخلص من بحثه إلى أن تلك المعاهدة « في مجملها صحيحة ، ولكن تعيين موضعها الحقيقي في التاريخ من أصعب الأمور » ثم انتهى بعد ذلك كما سبق ، إلى أن المعاهدة « إما أن تكون المعاهدة التي كانت في شهر أكتوبر في وقت فيضان النيل وهي المعاهدة التي رفضها الامبراطور ، وإما أن تكون المعاهدة التي تمت عند تسليم مدينة مصر » .

(٥) البحث في شخصية المقوقس

لا حاجة بنا إلى الإعتذار عن ترجمة كل حجة المؤلف في هذا الباب كما أسلفنا ، وعلى هذا ندع الكلمة للمؤلف :

« قد سبق أن تكرر في بحثنا هذا اسم المقوقس في عرض الكلام عن طرفي المعاهدة ولم نخرج عن قولنا عند ذلك للكلام عن شخصيته . ولكن الدكتور (لين بول) قد تحدى مذهبنا الذي ذهبنا إليه من أنه هو (قيرس) البطريق الإمبراطوري وحاكم مصر من قبل الدولة الرومانية . وقد آن لنا أن نناظره ونقابل تحديه . وقد قبل كثيرون من صفوة العلماء في أوربا وفي مصر رأينا في المقوقس وإن لم يقبلوه كله فقد قبلوا منه جانباً ، ولكننا لا نريد أن نحتمي بظلهم ولا أن نقول إن رأيهم أرجح وزناً في نظرنا من انتقاد الدكتور (لين بول) ، ولهذا نرى أن نصمد لرأيه فنفحصه . قال الدكتور (لين بول) ما يأتي بعد أن عرض أدلتي التي أخذتها عن مؤلفات القبط وهي (كتاب ساويرس . وتقويم حياة القديسين . وحياة صمويل القلموني) :

« فإذا ذهبنا إلى أن ترجمة هذه النصوص صحيحة دقيقة ، وإذا قلنا إن هذه النسخ المخطوطة ، وأكثرها متأخر العهد ، منقولة نقلاً صحيحاً عن الوثائق الأصلية الأولى التي يعتمد عليها ، وليس لي أن أقول في هذا الأمر رأياً ـ إذا سلمنا بذلك كله خرجنا على أن هذه النصوص مجتمعة تدل على أن قيرس والمقوقس كانا في نظر هؤلاء الكتاب شخصاً واحداً . وهذا رأي لا يكاد ينازع فيه أحد ، غير أن دوننا سؤالاً واحداً وهو هل كان هؤلاء الكتاب ممن يعتمد على قولهم ؟ .

وقال : « وكل المسألة تدور حول قطب واحد ألا وهو مقدار تصديق كاتبين أو ثلاثة من كتاب القبط من جهة وسلسلة مؤرخي العرب من جهة أخرى . وإنا إذا لم يكن لدينا غير هذه النصوص القبطية والأثيوبية لكان من المحتمل أن نقول إن البرهان قد تم على أن شخص المقوقس هو قيرس ، ولكنا إذا نظرنا إلى سلسلة كتب المؤرخين من العرب تلك السلسلة الطويلة التي لا يزال بعضها باقياً ، في حين أن بعضها ضاع ولم يبق منه إلا ذكره فيما تخلف من الكتب الباقية ، وإذا رأينا أن تلك السلسلة لا توجد في أي فرد منها أقل إشارة إلى أن المقوقس هو قيرس، إذا رأينا ذلك لم يسعنا إلا أن نرى دليلهم قاطعاً ولو أنه دليل سلبي . إذ كيف لا يذكر واحد من هؤلاء المؤرخين أن المقوقس كان قسيساً بل رئيس أساقفة ؟ ولم يسمونه باسم (جريج بن مينا) أو (ابن قرقب) إذا كان اسمه الحقيقي قيرس ؟ ولم يذكر أبو صالح أن هرقل جعل على مصر (جريج بن مينا المقوقس) ؟ وأبو صالح كاتب مسيحي كتب حوالي سنة ١٢٠٠ للميلاد . ولم نراه ينقل عن كتاب « الجناح » أن أسقف الروم في مصر والإسكندرية كان اسمه قيرس ؟ وكيف لا نجد مؤرخاً ممن كتب عن مصر سواء أكان مسلماً أم مسيحياً يذكر صراحة أن لفظ المقوقس كان لقباً أو نعتاً نعت به البطريق المقوقس ؟ » .

وقد أطلنا في إيراد هذه النبذ لأنا حريصون على أن نعرض حجة الدكتور (لين بول) عرضاً تاماً لا مواربة فيه ولا مواراة . فمجمل قوله إذن أنه يريد أن يجرح الدليل الذي أخذناه عن الموارد القبطية بأن يورد دونها نتائج سلبية من كتب العرب ، ويصل إلى تلك النتائج من سكوت هذه الكتب وإغفالها وخلطها في ذلك الموضوع .

فلنبدأ بذكر المؤرخين العرب . فإن ذلك الدليل السلبي المتخذ من سكوتهم له قيمة كبرى في البرهان ولكنه لا يدل على أكثر من أن المؤرخين العرب ليس لديهم عن هذا الأمر شيء سوى شك وخلط ، وأنهم في ذكرهم لأخباره يبدون أكبر الإضطراب والتناقض . وليس خلطهم في ذكر الأخبار إلا نتيجة

لاختلاط الأمر عنـدهم واستغلاقـه عليهم ، ولئن كان ثمت شيء مؤكـد فهو أن مؤرخي العرب تلقفوا المقوقس سماعاً أو رواية نقله بعضهم عن بعض بغير أن يفهموا له معنى وأن الاسم بقي بينهم دون سواه واختلط عليهم الاسم الحقيقي للشخص الذي كان يلقب به ، فحسبوا ذلك لقباً مبهماً أصله غير عـربي يطلق على حاكم مصر . فهم يسمون حاكم مصـر في زمن النبي المقوقس ويسمـون حاكمها في زمن الفتح المقوقس ، ولا يهمنا كثيراً فيما نحن بصدده من الحجة أن نبحث في أول ما استعمل العرب ذلك اللقب له ، أأطلقوه على حاكم مصر في وقت رسالة النبي ثم أطلقوه بعد ذلك من باب التوسع والتمثيـل على حاكم مصـر في زمن الفتح أم قـد سمعوه (كمـا نظن نحن) أولاً في زمن الفتـح ثم أطلقوه خطأ على الحاكم الذي جاءته رسالة النبي ؟ وعلى أي حال فقد كان ذلك اللقب يطلق على العامل على مصر من قبـل إمبراطـور الروم أي على الحـاكم العام لمصر[1] . على أن الدكتور (لين بول) عندما رأى ما ينبني على التسليم بهذا الأمر حاول أن يتخلص من ذلك على النحو الآتي :

قال : « هذا هو الدليل الإيجابي للدكتـور بتلر فإن الإتفـاقات التي يبني عليها حكمه أيضاً هي أن قيرس من جهة والمقوقس من جهة أخرى كان كلاهما حاكماً على مصر من قبل هرقل ، وأن مؤرخي اليونان وحنـا النقيوسي كـلاهما يذكرون أن قيرس صالـح العرب ، وأن مؤرخي العـرب يذكـرون أن المقوقس صالح العرب . ولكن هذه الإتفاقات يمكن أن نفسرها تفسيراً آخر بأن المقوقس كان حاكماً تابعاً قام بمصالحة العرب ، وأن قيرس البطريق والحاكم الأعلى أقر ما قام به تابعه وبعث بذلك إلى الإمبراطور » .

فأنت ترى أنه أراد أن يتحاشى أن يقول إن المقوقس كان هو قيرس عينه فلجأ إلى أن قال إنه لم يكن بالحاكم الأعلى على مصر بل كان حاكماً تـابعاً . وقد مضى في رأيه هذا فخلص إلى نتيجة وهي « ولا يدلنا ما نجد من الأدلة في

(١) قول المؤلف هنا ذو دلالة عظمى لأنه قد غير رأيه الأول في معنى لفظ المقوقس على ما يلوح وسلم بأنه يقصد به الحاكم العام على مصر إطلاقاً . (المعرّب) .

تواريخ العرب إلا على أن المقوقس قد يكون تيودور ، لا يقف في سبيل ذلك إلا الاسم » . ويقصد بتيودور حاكم الإسكندرية الحربي . وفي الحق أن المقوقس إذا كان هو تيودور فإنه لا يكون (جريج بن مينا) ، والحقيقة أن اسم (جريج بن مينا) لا يناسب شخصاً من أشخاص هذا التاريخ العجيب المليء بالحوادث ولا يتفق مع نظرية من النظريات التي أقيمت لتوضيحه ويجب أن نعده اسماً مغلوطاً[1] . فلنمض الآن إلى فحص أقوال مؤرخي العرب لنرى بأي وصف يصفون المقوقس ولنبدأ بالطبري . فلا ينكر أحد أنه يفرق في رواية من رواياته بين المقوقس وبين جاثليق مصر . فلننظر فيما هو المقصود من لفظ جاثليق مصر . فهو لفظ لا يطلقه أحد إطلاقاً صحيحاً على عظيم من عظماء رجال الكنيسة ولم يستعمله أحد لذلك المعنى فهو إصطلاح أرمني أو سوري أو نسطوري ، وقد عرفه الطبري في طبرستان أو في بغداد ثم أطلقه خطأ في مصر ، ولا شك في أن معناه (المترانوس) ، ولكن ليس من اللازم أن يقصد به البطريق . وفوق ذلك قد رأينا أن لفظ مصر له مدلولان إما قطر مصر وإما مدينة مصر ، وعلى ذلك فجاثليق مصر قد لا يكون معناه سوى (مترانوس مدينة مصر) ، في حين أن الدكتور لين بول وسواه يفسرونه عادة تفسيراً غير ممكن إذ يجعلون معناه (بطريق القطر المصري) ، وإنه من المحتمل أن يكون قد وجد بمدينة مصر (مترانوس) غير بطريق القطر كله ، فإنه من المعروف أنه قد كان لمدينة مصر أسقف ، وقد ورد اللقب كثيراً في التاريخ القبطي ، وقد كان في بابليون أسقف وهو أسقف حصن بابليون ، وكان في منفيس أسقف وفي حلوان أسقف ، وقد كان أسقف مصر مقدّماً على سائر أساقفة ذلك الإقليم . وكان لقب

---

(١) إذا جاز لنا إبداء رأي عن لنا مما رأيناه من عرض الآراء المختلفة في ذلك الأمر أمكن أن نقول إن اسم (جريج بن مينا) قد يكون اسم حاكم مصر في الوقت الذي بعث فيه النبي عليه الصلاة والسلام بكتابه إلى مصر وقد كان الحاكم الأعلى والبطريق الملكاني في مصر قبل قيرس هو (جورج) الذي ذكره الدكتور بتلر في كتابه هذا « فتح العرب لمصر » فيكون هو الذي أتاه كتاب النبي عليه الصلاة والسلام . وقد يكون العرب أخذوا اسمه وأطلقوه خطأ على الذي جاء بعده .

(مترانوس) يطلق فوق ذلك على أسقف دمياط وإنه من العسير أن نتصوّر أن أسقف مصر ـ وقد كانت العاصمة الثانية بعد الإسكندرية ـ يكون أقل شأناً وأحط مقاماً من سواه ، وذلك إذا لم يكن (مترانوس) . ويجمل بنا أن نذكر هنا أننا نرى أنه من المحال أن يقال بطريق مصر لأن هذا يكون لقباً غير ممكن الوجود . فقد كان البطريق يقال له (بطريق الإسكندرية) ، ولم يطلق عليه غير ذلك اللقب أبداً ، ولم يذكر مرة لقب (بطريق مدينة مصر) أو (بطريق القطر المصري) . وإنا إذا استعملنا ذلك اللقب كنا في الخطأ كمن يذكر في بلاد الإنجليز (كبير أساقفة إنجلتره)[1] . ولقب (مترانوس مصر) ليس مستمداً من الظن والحدس إذ قد وجدناه مستعملاً حوالي سنة ٧٥٠ للميلاد إذ وصف رجل اسمه تيودور بأنه كان (المترانوس أسقف مصر) .

فإذا نحن ذهبنا مع هذا الرأي زالت من أمامنا كل الصعاب التي نشأت من التمييز بين الجاثليق والمقوقس ، فقد كانا شخصين متفرّقين ولم يقل أحد مرة أن أسقف مصر كان هو المقوقس . وكذلك إذا اتبعنا ذلك الرأي زالت الصعوبة الناشئة من اسم (أبو مريام) ، فإنا لا نقول عند ذلك أن هذا الاسم غير ممكن ـ وهذا خطأ وقعنا فيه واتبعنا فيه الدكتور لين بول ـ بل نكتفي بأن نقول إن وجود هذا الاسم في الموضع الذي يذكر فيه مشكوك في صحته ، ويصح لنا أن ننبه إلى أمر نظن أنه لم يتنبه له أحد من قبل وذلك أن هذا الاسم يطلق على المسيحي الذي أسلم في بلهيب كما ذكره الطبري في روايته عن أخبار تسليم الإسكندرية إذا قال إن اسمه عبد الله عبد الرحمن أبو مريام ، ولا شك في أن الإسمين الأوّلين إضافتان من المسلمين على الاسم الأصلي فذلك الاسم على ذلك ممكن . غير أن إطلاقه على (أبو مريام المترانوس) و (أبو مريام الأسقف) ثم (أبو مريام الذي أسلم) ـ نقول إن إطلاقه على كل هؤلاء دليل قاطع على الخلط الذي لا يمكن معه التأكد من تلك التسمية . على أننا إذا قلنا إن أسقف مدينة مصر وأسقفاً آخر هما اللذان قابلا عمراً لم يكن في ذلك شيء

(١) يقال دائماً في انجلتره « كبير أساقفة (كنتر بري) » .

يتعارض مع رأينا في معنى عبارة الطبري فإنها تفيد أنهما قد أرسلا من قبل المقوقس ثم عادا إليه . والحق أن هذا التفسير يتفق مع رأينا إتفاقاً حسناً .

وقبل أن ننتقل من القول في عبارة الطبري يجب علينا أن ننبه إلى تناقض في قوله فبينا هو يقول في رواية إن عمراً عندما جاءه الزبير ممدّاً قابله أبو مريم وأبو مريام وقاتلاه ، إذا به يقول في رواية أخرى إن عمراً والمقوقس إلتقيا في عين شمس والتحم جيشاهما في القتال . ولسنا نرى موضعاً للشك في أن هاتين العبارتين تشيران إلى حادثة واحدة ، وهذا مثل من الأمثلة التي تدل على ضرورة درس روايات الطبري مفردة ثم قرن بعضها إلى بعض ودرسها معاً . فإذا سلمنا بأن الحادثة المقصودة واحدة وأن رواية من الروايتين تشير إلى أن جاثليق مصر هو الذي قابل عمراً ثم أعقب ذلك وقعة عين شمس ، وأن الثانية تشير إلى أن المقوقس هو الذي فعل ذلك أمكن أن نقول إن المقوقس هو جاثليق مصر وأن ذلك الجاثليق قد يكون جاثليق القطر المصري أي أنه قد يكون هو البطريق قيرس . وإذا صح ذلك كانت الرواية التي تميز قيرس وتجعله شخصاً آخر غير المقوقس رواية مخطئة . ويجب أن نذكر أنه لا يصح أن نثق بمختلف الروايات ثقة متساوية إذا كانت روايات متناقضة ، فيجب علينا أن نميز بينها ونوازن بين دلالاتها لنرى أيها أوثق وأصدق .

وإن قول الطبري إذا فسرناه على وجهه يتفق مع رأينا الذي نريد البرهان عليه لا بل إنه يعززه ويدعمه ويصح لنا أن نزيد هنا أننا لا نجد كلمة واحدة في تاريخه تشير تلميحاً أو تدل صريحاً على أن المقوقس كان تابعاً من أصاغر العمال في الدولة .

والآن فلننظر إلى المؤرّخين الآخرين لنري إذا كان أحدهم يعزز حجة الدكتور (لين بول) . فقد جاءت في تاريخ ابن عبد الحكم (حوالي سنة ٨٥٠ للميلاد) عبارة ذات شأن ، ونرى بحسب علمنا أنه لم يلتفت إليها أحد في هذا الصدد ، فقد جاء فيه قوله : « فوجه هرقل ملك الروم المقوقس أميراً على مصر وجعل إليه حربها وجباية خراجها ونزل الإسكندرية » . فما معنى هذا القول

سوى أنه كان الحاكم الأعلى بمصر ؟ وإذا كان ابن عبد الحكم يذكر أن المقوقس كان على جباية الخراج في مصر فقد ذكر ذلك أيضاً سعيد بن البطريق (٨٧٦ ـ ٩٣٩) كما أن قوله هذا يوافق ما جاء في وثيقة قبطية متخلفة من القرن السابع وفيها ذكر زيارة (المقوقس البطريق الكاذب) لدير القلمون وفيها يوصف ذلك البطريق بأنه « مراقب الخراج في أرض مصر » . ولا شك في أن هذا الدليل ذو خطر عظيم . وقد ذكرت هذه الحادثة عينها في النسخة العربية من التقويم القبطي لحياة القدّيسين فقد جاء فيه صراحة أن الشخص الذي حاول أن يجعل صمويل يعترف بالعقيدة الخلقيدونية أو الملكانية كان اسمه المقوقس . وهذا دليل واضح على أن لفظ ⲡⲕⲁⲩⲭⲓⲟⲥ هو الأصل القبطي للفظ (المقوقس) . وفوق ذلك جاء في وثيقة مخطوطة أخرى وصف (البطريق) بعد اسم المقوقس . وعلى ذلك فقد قام الدليل من هاتين الوثيقتين القبطيتين على أن الشخص الذي كان مراقباً للخراج في مصر هو المقوقس كما قال ابن عبد الحكم وكذلك كان هو البطريق الملكاني وكبير الأساقفة ، أي قيرس .

ولكنا نجد فوق ذلك اتفاقاً آخر يسترعي النظر بين ابن عبد الحكم ومؤرخ آخر مستقل عنه: فقد ذكر المؤرخ العربي عبارتين عن المقوقس: إحداهما تنص على عمله الحربي، والأخرى تنص على عمله في جباية الأموال. فأما فيما يخص جبايته للمال فلدينا دليل واضح يعزز ذلك في وثيقة قبطية: وأما فيما يخص عمله الحربي فإنا موردون هنا تعزيزاً عجيباً نأخذه من وثيقة سريانية تخلفت من القرن السابع ولم يمض على كشفها إلا زمن قصير ألا وهي (الديوان المجهول الكاتب) (Chronicon Anonymum) وقد ترجمها وعنى بنشرها الأستاذ جويدي وطبعها بين مجموعة الدواوين الصغرى (Chronica Minora) وكانت كتابتها في القرن السابع بعيد فتح العرب لمصر. وقد جاء فيها أن العرب قد عاقهم عن الفتح في أوّل الأمر أن حدود مصر كان يدافع عنها جيش قوي كبير حشده بها بطريق الإسكندرية. وهذه العبارة إذا سمعها الإنسان أوّل مرة أنكرها ولم يكد يصدقها إذا هو سمعها وحدها. فأنى لبطريق أن يدبر هذه الأمور الحربية المحصنة؟ ولكنا إذا عرفنا أن البطريق كان عند ذلك قيرس، ولا ينكر

أحد أنه قد كان، وإذا كان قيرس هو المقوقس، كانت عبارة هذه الوثيقة السريانية القديمة متفقة كل الاتفاق مع وصف ابن عبد الحكم لحاكم مصر وأنه كان صاحب الحرب المطلق فيها.

حسبنا هذا من ابن عبد الحكم. ومن الواضح أنه لا يستطيع أحد أن ينكر أنه يذكر أن المقوقس أرسله هرقل الى مصر وجعل له حربها وجباية خراجها، ولا يمكن أن يكون هذا وصف عامل تابع من الأوساط. وقد قام البرهان على أن قول هذا المؤرخ العربي قد عززته وثيقتان: إحداهما قبطية، والأخرى سريانية تكادان تكونان مما كتب في عصر الفتح العربي أو قد كتبتا فيه.

البلاذري (٨٠٩ ـ ٨٩٢ للميلاد) ـ ليس قوله في المقوقس شديد الدقة فهو يذكر أنه صالح عمراً على عهد ثم رده هرقل، ونحسب المقصود بذلك معاهدة مصر، ثم يذكره بعد ذلك قائداً في الإسكندرية في مدة حصار العرب لها، ثم يذكر أنه فاوض عمراً في تسليم المدينة. ولم ترد في تاريخ هذا المؤرخ كلمة واحدة تعزز قول من يقول إن المقوقس كان عاملاً تابعاً. وفي الحقيقة يتفق ما جاء في تاريخ البلاذري في هذا الشأن مع ما جاء في كتاب حنا النقيوسي من أخبار قيرس.

اليعقوبي ـ (المتوفى سنة ٨٧٣ للميلاد) ولم يكن من أهل مصر وهو يذكر أن المقوقس صالح عمراً وأن هرقل رد ذلك الصلح.

ابن الأثير ـ (١١٦٠ ـ ١٢٣٢ للميلاد) والظاهر أنه ينقل عن الطبري ولكنه يصف (أبو مريم) بأن المقوقس أرسله ليقابل عمراً ويصفه بأنه جاثليق منفيس، وهذا يدل على أنه فهم من لفظ (جاثليق مصر) أنه يقصد به أسقف مدينة مصر وليس بطريق الإسكندرية. وعلى ذلك فليس في قول ابن الأثير ما يناقض الأدلة على أن المقوقس كان هو قيرس بعينه. ويصح لنا هنا أن نزيد على ذلك أن مؤرخي العرب لم يميزوا تمييزاً واضحاً بين الأسقف وبين كبير الأساقفة. فإن أبا المحاسن يذكر (أبو مريم) بأنه كان جاثليق مصر ثم يذكر (بنيامين) بأنه كان أسقف الإسكندرية. وكذلك ليس لفظ (أسقف رومة) باللفظ الغريب عن عرف

التاريخ. بل إنه يرد في الأخبار هكذا (ويقصد به بابا رومة)، ولكن ابن الأثير يذكر أن المقوقس أمر بالقتال في عين شمس متبعاً في ذلك رأي الأطربون الحربي. ويذكر كذلك أنه فاوض في الصلح في الإسكندرية. وعلى ذلك فليس في قول هذا المؤرخ ما يعزز قول من يقول إن المقوقس كان عاملاً تابعاً.

ياقوت - (١١٧٨ - ١٢٢٨ للميلاد) يذكر أن المقوقس هو صاحب الصلح الذي غقد باسم القبط والروم وأنه صالح على شرط أن ينفذ بالعهد إلى الإمبراطور ليقره وهذا دليل على أن هذا المؤرخ كان يعده حاكم مصر.

المكين - (١٢٠٥ - ٧٣ للميلاد) يذكر أن المقوقس كان حاكم مصر من قبل هرقل - أي أنه كان نائب الملك فيها.

ابن دقماق - (حوالى ١٣٥٠ - ١٤٠٦ للميلاد) يروي عن ابن وهب أنه روى عن الليث بن سعد أن المقوقس الرومي الذي كان ملك مصر صالح عمراً.

المقريزي - (١٣٦٥ - ١٤٤٢ للميلاد) يروي عن يزيد بن أبي حبيب أنه قال إن المقوقس الرومي كان والياً على مصر وأنه صالح عمراً، ويقول إن قائد الحصن (أي بابليون) كان (الأعيرج) من قبل المقوقس، ويذكر بعد ذلك أن المقوقس كان حاكم البلاد من قبل هرقل. ويذكر أنه عقد صلح مصر وأن الامبراطور رده ولم يقره. وأنه لام ذلك الحاكم النائب عنه على أنه رضي «أن يكون ومن معه من الروم في حال القبط أذلاء» الخ. وليس ثمت ظل من الشبهة في أن المقريزي يعد المقوقس نائب الملك في مصر.

أبو المحاسن - (١٤١١ - ١٤٦٩ للميلاد) وهو يذكر أن قائد قصر الشمع (أي حصن بابليون) كان (الأعيرج) من قبل المقوقس.

ويقول هذا المؤرخ مرة أخرى: «ثم بدأ حصار الحصن وكان قائده المندفور من قبل المقوقس بن قرقب اليوناني» ثم يذكر بعد ذلك عظماء المصريين وحاكمهم المقوقس، فلم يكن ثمت شك في أمره ولم يظن أبو المحاسن أنه كان عاملاً تابعاً.

السيوطي - (١٤٤٥ - ١٥٠٥ للميلاد) وكان مثل أبي المحاسن متفقاً معه في الرأي فقال إن الإمبراطور هرقل رد صلح المقوقس مع العرب وأمثال ذلك القول.

وها نحن قد عرضنا أدلة مؤرخي العرب واخترنا ما بها من تعريف بسلطة المقوقس وعمله في مصر مبتدئين بابن عبد الحكم إلى أن انتهينا بالسيوطي، وذلك كيما نقابل العبارة التي أوردها الدكتور (لين بول) وهي أن أقوال مؤرخي العرب وأدلتهم يؤخذ منها أن المقوقس قد يكون حاكماً من الأتباع أو عاملاً من العمال من قبل الحاكم العام بمصر. وإذ قد فرغنا من عرضنا هذا فماذا نحن واجدون؟ إنهم جميعاً لا يشذ منهم أحد يصفونه بأنه ملك أو أمير أو يصفون عمله في عبارات لا يمكن أن تفيد إلا السلطان الأعلى في مصر، وعلى هذا لا يمكن أن يقال شيء عن المؤرخين العرب سوى أن قولهم إنما يدل على أن المقوقس كان الوالي على مصر من قبل هرقل. ولا يمكن أن تعزز عباراتهم رأياً آخر يذهب إلى أن عمله كان عمل تابع في المحل الثاني. وإذاً فقد كان المقوقس حاكم مصر من قبل الإمبراطور كما قال عنه ابن عبد الحكم.

هذا الذي قلناه يلوح لنا ثابتاً ثبوتاً لا بأس به - ولكن الدكتور (لين بول) إذا كان قد لجأ إلى رأيه ذلك فقال إن المقوقس كان عاملاً تابعاً إذ لم يجد رأياً سواه يلجأ إليه كي يتخلص من أن يقول إن المقوقس كان هو قيرس بعينه، فقد صارت حجته الآن واهية لا يقوم لها قائم بعد أن ثبت أن هذا الرأي لا يتفق مع دلالة المؤرّخين العرب الذين اعتمد على اقوالهم وبنى رأيه على دلالتهم.

غير أن حجته كانت ذات شعبتين. الأولى إن قول المؤرخين العرب ينقض قول من يقول إن المقوقس كان هو قيرس. والثانية إن قول المؤرخين القبط لا يصح تصديقه ولا الأخذ به. وقد بينا في قولنا السالف فساد الشعبة الأولى من حجته وأظهرنا بطلانها فلنمض الآن إلى الشعبة الثانية لنرى محاولته تجريح المؤرخين القبط وإثبات فساد قولهم. حقاً لسنا ننكر أننا قلنا في مقدّمة كتابنا «فتح العرب لمصر» إن بعض وثائق قبطية سميناها ليس لها كبير قيمة.

ولكن هذا القول قد اتخذ في الحجة سلاحاً لحربنا وكان في ذلك بعض شيء من الظلم لنا، فإنما أوردنا سبباً لرأينا هذا الذي قلناه وهو أن أولئك المؤرّخين القبط «كانوا يستطيعون أن يدلونا على كثير لكنهم لا يوردون إلا النذر اليسير من الأخبار، ويلمحون تلميحاً عرضياً إلى تاريخ عصرهم»، ولكن من الواضح أنه ليس من العدل في شيء أن تغفل كل الأخبار التي يوردها المؤرخون القبط بحجة أنهم لا يوردون أكثر منها. فإن الإشارة التي في هذه الوثائق والتلميح الذي يبدو منها إلى حوادث التاريخ يجيء فيها عرضاً بغير قصد. وإذا كانت تلك الإشارة يقصد بها أولئك المؤرخون الحوادث التي تجري في عصرهم كانت ذات قيمة لا تنكر ولا يجحد فضلها. وقد سبق لنا أن أظهرنا أعظم التقدير للوثيقة القبطية المخطوطة التي تخلفت من القرن السابع وهي الوثيقة (البودلية) التي تحكي قصة زيارة البطريق الملكاني لدير القلمون، وبينا أنها تتفق مع ما جاء من ذكر هذا الحادث في النسخة العربية من تقويم حياة القدّيسين (وفيها يذكر اسم الزائر أنه المقوقس). فهل كنا لنرفض مثل هذه الحجة ونغفلها؟ لا بل لقد فعلنا عكس ذلك إذ بينا أن وثيقة أخرى سريانية متخلفة عن القرن السابع تثبت أن قيرس كان صاحب السلطة الحربية في مصر. ولنا أن نزيد هنا أن جمع السلطة العليا في أمور الدين والدنيا معاً في شخص واحد لم يكن بدعة جديدة، بل كانت له سابقة واضحة في القرن السادس. فقد عرض جستنيان على تيودوسيوس أن يكون بطريق الإسكندرية وحاكم مصر معاً إذا هو قبل كتاب ليو ومذهبه الديني. وإذا كان الأمر كذلك لم يكن عجباً من هرقل أن يجمع الرياستين في شخص قيرس. وقد أورد ساويرس هذين الخبرين أو لعلهما وردا في تاريخه ـ فإن ديوان تاريخه وما أضيف إليه بعده مجموعة قيمة من الأخبار يُقرُّ أهل البحث والدرس لها اليوم بالفضل ولسنا ننكر أننا لم نذكر ذلك الكتاب من قبل بما يليق به من الإكبار، ولكنا عندما ذكرناه من قبل لم نكن على علم كامل به إذ كان عند ذلك نسخة مخطوطة. غير أنه الآن قد أصبح جله منشوراً وقد قال عنه المستر (Evetts) وهو الذي ينشره مع ترجمة له: « إن تاريخ بطارقة الإسكندرية هو الكتاب العمدة في تواريخ البطارقة للكنيسة القبطية والجزء الأول

منه مجموعة جمعها ساويرس أسقف الأشمونين بالصعيد نقلها عن وثائق يونانية، وأخرى قبطية، وجدها في الأديرة التي في بلاده فترجمها بمساعدة بعض القسوس القارئين. وقد صار كتاب تاريخ البطارقة أتم وأكثر فائدة وأكبر قيمة منذ القرن السابع، ولا سيما في وقت فتح العرب، فنجد فيه سلسلة من تواريخ حياة حقيقية كتبها كتاب من أهل عصرها». وليس يخالف أحد هذا الرأي إذا كان ممن درس كتاب ساويرس حق دراسته. ولما كنا نر أحد سبق إلى بحث في هذا الأمر دعمه بالحجة وعزّزه بالرأي كان لنا أن نجرؤ على بيان بعض الأسباب التي تبرر إجلالنا لساويرس وإكبارنا له كحجة في التاريخ. يظهر أنه قد جرت العادة منذ أقدم الأزمان على أن تكتب أخبار الكنيسة القبطية في صورة تراجم للحياة على الأكثر، وعلى أن تحفظ في مكتبة الدير المعروف دير مقاريوس في وادي النطرون، ولم يكن مأمن أصلح لذلك الغرض من ذلك المكان وراء أسوار ذلك الدير المحصن البعيد في الصحراء. وقد حفظت في ذلك الدير الوثائق المخطوطة التي استمد منها ساويرس تاريخه وقد وجدت فقرة مؤرّخة في أوّل يونيه من سنة ١٠٨١ للميلاد قد أضيفت إلى ذلك الديوان وفيها ما يلي: « إلى هنا انتهى الفصل السادس عشر الذي تم به تاريخ الآباء إلى سيمون الثاني واربعين من البطارقة وسيلي ذلك ما ترجمناه عن الوثائق في دير القدّيس مقاريوس وهو تاريخ البطارقة من ميخائيل الأخير الى سنوتيوس الأوّل. وقد ترجمنا في هذا الدير تاريخ حياة تسعة آخرين من البطارقة في سنة ٧٩٦ للشهداء (سنة ١٠٨٠ للميلاد). وقد كتب هذا (أبا قيروس) الدمنهوري بمشيئة الله التي أعانتنا على أن نجد هذه الأخبار في دير القديس مقاريوس بمساعدة الأخ تيودور الخازن بن بولص في يوم الأحد السادس من شهر بؤونة من عام ٧٩٧ للشهداء الأكرمين. وقد قارنا الوثائق بعضها إلى بعض ووجدنا أنها تتفق مع ما لدينا من الصور فاقتنعنا بصحتها».

وهذا خبر يدل على دراسة المصادر الأصلية بعناية ودقة ومحاسبة للنفس. وفي استطاعتنا أن نرى مثل هذا السعي الدقيق متصلاً إلى ما قبل هذا التاريخ بنحو أربعة قرون. فإننا نجد نبذة أخرى نعلم منها أن الحوادث التي وقعت إلى

أيام خلقيدونية و «ديوسكوروس» (حوالي سنة ٤٥٠ للميلاد) كانت «تدوّن في الجزء الثاني عشر من دواوين تاريخ الكنيسة» ثم إذا أردنا أن نطّلع على تاريخ الحوادث من أيام (قيريل) إلى أيام الإسكندر «أمكن أن نجد ذلك في كتاب المعلم الكاتب جورج كبير شماسي البطريق سيمون وكاتبه» (٦٨٩ ـ ٧٠١ للميلاد) وقد كتب ذلك الرجل كذلك تاريخه في دير القديس مقاريوس ـ ويقول الكاتب بعد ذلك «وعلى ذلك فأنا العبد المخطيء الذليل أرجوكم أن تدعوا لي السيد المسيح أن يفك عقدة لساني الضعيف وأن يشرح قلبي المظلم وأن يهب لي من البيان ما أستطيع به أن أبين لكم أيها الإخوان وأيها الأب ما سألتموني بيانه. ولست أرجو أن أبين لكم شيئاً أكون فيه معلماً لكم أو مرشداً أتعالى به عليكم بل أكون فيه باحثاً دارساً إذ قد رأيت بعيني ما كتبت. وإن عظم الحوادث التي رأيتها تجعل من واجبي أن أدونها ـ ذلك عدا ما سمعته ممن هم أكبر مني سناً من أصحابي الذين أثق في قولهم واعتمد على صدقهم. والسيد المسيح يعلم أننا لم نزد شيئاً على الحقائق بل قد ذكرنا ما وقع إلى أيام وفاة الأب المرحوم تيودور بطريق الإسكندرية، وما جرى من أمور الدول في أيامه إلى آخر الفصل السابع عشر من التاريخ الذي أتممناه آنفاً» (أي إلى سنة ٧٤٣ للميلاد). ثم قال المؤرخ «والآن فإنا كاتبون الفصل الثامن عشر من تاريخ الكنيسة». ثم بعد بضعة أسطر من هذا تراه يعلق على عبارة من عباراته فيقول «إذ قد شهدنا بأعيننا مرار عدّة» ثم قال أيضاً «وأقاموا ملكاً اسمه قرياقوس (في بلاد النوبة) وبقي ملكاً إلى اليوم الذي نكتب فيه هذا التاريخ». وفي هذا دليل على أن الكاتب يكتب عن عصره في القرن الثامن من الميلاد. وقد كان ذلك المؤرخ كاتباً لموسى أسقف أوسيم بالقرب من الجيزة وهو يتكلم دائماً عن نفسه في ذكر الحوادث فيقول مثلاً «فذهبنا إلى القصر وكان معنا الأباتيودور أسقف مصر»، إلى غير ذلك ويقتبس قطعة من مذكرات البطريق ميخائيل (في موضوع دير مينا بقرب مريوط) وقد أرسلت تلك المذكرات إلى كاتب عبد الملك. ونرى ذلك المؤرّخ من جهة أخرى يدافع عن نفسه لحذف بعض الحوادث بقوله «وقد ذكرنا هذه الأمور في كتاب تاريخ حياة (ميخائيل) وهو منفصل عن هذا التاريخ». ولكنه يذكر بعد

ذلك حوادث تاريخية مثل موت مروان فيقول «وقد قتلوه ومثلوا به ونكسوا رأسه بعد أن أسروه وقد كنا من شهود هذا الحادث».

وفي القرن السابع كتب كاتب في ذلك التاريخ ترجمة حياة حنا الثالث (٦٧٧ ـ ٨٦ للميلاد) ووصف قصة رحلة حنا الأخيرة إلى الإسكندرية فقال: «وكان كاتب هذا الخبر معه فإنه كان ابنه في الله». ويمضي الكاتب بعد ذلك في ذكر تفاصيل دقيقة لا يستطيع أن يورد مثلها إلا كاتب من أهل العصر نفسه.

وبعد فإن كثيراً من الأمور التي يشير إليها الكاتب في تاريخ ساويرس يمكن تحقيقها وقد ظهرت صحتها ظهوراً جلياً، فمثلاً جاء في أخبار سيمون الأول قوله: «وفي يوم من أيام الأحد جاءت الأخبار إلى الأمير أن جيش الروم ثار بالملك جستنيان وعزله وولى مكانه (ليونتيوس)». وقد كانت ولاية سيمون للبطرقة من ٦٨٩ إلى ٧٠١ للميلاد أو هي إلى سنة ٧٠٠ للميلاد وكان عزل جستنيان الثاني في سنة ٦٩٥. ومثل آخر قوله: كانت مملكة الروم في ذلك الحين تتخبط تخبط الصبية في لهوهم، فإن الروم بعد أن عزلوا ملكهم جستنيان جعلوا مكانه (ليونتيوس) ملكاً عليهم ولكنه قتل قبل أن يتم السنة الثالثة من حكمه ووليَ بعده (أبيماروس) ويسمى (تيبريوس) وبعده ولي (فليبيكوس) وبعد سنتين ولي (انستاسيوس) ملكاً على الروم ولا يزال يلي الملك. (وقول الكاتب «ولا يزال يلي الملك» يقصد به الوقت الذي كان يكتب فيه تاريخه).

ونرى أنه يكفينا مثل آخر بعد هذه الأمثلة ـ وذلك عندما كان قرّة الظالم والي مصر ـ فقد جاء عنه أنه عسف بالناس عسفاً شديداً وابتزّ أموالهم واستصفى أملاكهم الخاصة وأراضيهم وأرزاقهم وأوقافهم حتى صار الناس إلى الفقر المدقع؛ قال الكاتب: «فجعل الناس يهربون من مكان إلى آخر ولكن لم يعصمهم منه مكان» فإن قرّة كان يرسل رسله وراء الهاربين. قال الكاتب عن هؤلاء الرسل إنهم يجمعون الهاربين من كل مكان ويرجعونهم إلى بلادهم مقيدين ويعاقبونهم. وهذه الأخبار كلها تذكر على أنها وقعت في أيام بطرقة الإسكندر الثاني (٧٠٥ ـ ٣٠ للميلاد) وهذه الحقائق قد ثبتت بغير شك عندما

كشفت ورقة البردى المسماة (أفروديتو) إذ جاء نفس الخبر ـ عن هروب الناس ـ في تلك الوثائق اليونانية وتاريخها (٧٠٨ ـ ٧١٠ للميلاد). وهذا الاتفاق بين الخبرين دليل قوي على دقة كتاب «تاريخ البطارقة».

حقاً إنه لا يمكن في بعض الأحوال أن نعرف الكاتب الحقيقي لخبر من أخبار ذلك الديوان، وسبب ذلك أن التراجم والوثائق الأخرى التي أدخلت فيه قد كتبها كتاب مختلفون في مدّة حياة البطارقة المتعاقبين أو بعد موتهم بقليل. وعلى ذلك فإن حكاية الكاتب عن نفسه يقصد أشخاص مختلفون، فمثلاً قال المصنف في آخر ترجمة حياة ميخائيل الأوّل: «وقد بقي البطريق على كرسي الكرازة ثلاثاً وعشرين سنة ونصف سنة، كما وجدنا ذلك في مكتبة دير القدّيس مقاريوس إلى سنة ٧٦٨» ولا يمكن أن يكون هذا المصنف هو عين الكاتب الذي يذكر (أنستاسيوس) أنه صار إمبراطور الروم وأنه كان لا يزال على عرش الدولة إلى وقته مع أن هذا الكاتب لا بد أن يكون هو الكاتب الذي علق على قوله «لا يزال» ، فالحقيقة أن النسخ المخطوطة التي كانت في المكتبة كانت تنقل حرفاً حرفاً ولفظاً لفظاً عن أصحابها وهي ترجع إلى أقدم الأزمان وأكثرها كتب في وقت حدوث الحوادث التي تصفها وهذه الحقيقة تجعل لتلك الوثائق أكبر قيمة. حقاً إن تلك الدواوين لا تخلو من ذكر خوارق المألوف والمعجزات كما أنها لا تخلو من الأخطاء كما لا يخلو ديوان مؤرّخ عربي منها، ولكننا إذا استبعدنا من وثائق التاريخ القديم كل ما تشوبه الخرافات أو تتخلله الأخطاء، وإذا نحن اغفلنا تلك الوثائق فلم نعتد بدلالتها لم يبق لنا إلا القليل في أي باب من أبواب التاريخ ـ وإنا نقول إجمالاً غير وجلين ولا موارين إن أخبار دواوين تراجم البطارقة صادقة في جملتها فيما تنص عليه من أخبار التاريخ وقد ثبت ذلك وخلص من كل شك.

لقد خرجنا عما كنا فيه وطال بنا القول في سواه، غير أنه لم يكن لنا بد من ذلك لكي ندحض حجة الدكتور (لين بول) في تجريح دلالة ساويرس. وقد تمسك الدكتور (لين بول) بكلمة خيل إليه أن ساويرس قالها وهي اعتراف بعدم

معرفة اللغة اليونانية أو القبطية. حقاً لقد حدث هذا الاعتراف وصاحبه هو كاتب المقدمة الثالثة للكتاب، ولكن قام الدليل القوي على أن اسم ساويرس قد ألصقه الناسخ خطأ بتلك المقدّمة ولم يكن في الإمكان أن يكون ساويرس كاتبها. فإذا نحن فحصنا الأمر لم نجد إلا تبريراً ضعيفاً - أو لعلنا لا نجد تبريراً لقول من يقول إن ساويرس لم يعرف اللغة اليونانية ولا اللغة القبطية، وإذا أمعنا النظر وجدنا كل ما يدل على أن تاريخه كان تصنيفاً بالغاً مبلغاً عظيماً من الدقة قائماً على أساس من الوثائق الصحيحة. فمن الخطأ على ذلك أن نجرح دلالته. وفي الحق إنا لا نعلم أن مؤرخاً واحداً من المؤرخين العرب يمكن أن نظهر أن تاريخه يعدل كتاب ساويرس في أنه قائم على سلسلة غير منقطعة من الأخبار المدوّنة التي كتب أكثرها كتاب عاشوا في عصرها، فإن المؤرخين العرب يروون أخباراً عدة عن العصور القديمة، ولكنهم قلما ينقلون عن الوثائق الأصلية نصوصها أو يسندون أخبارهم إليها. ومعنى هذا القول إن التاريخ القبطي قائم على أساس أقرب إلى العلم وأمتن في الدلالة، ألا وهو أساس الوثائق المخطوطة.

وبعد فإن ما ذكرناه آنفاً يدل على أن لكتاب ساويرس قيمة عظيمة بين مصادر التاريخ، وعلى أن قوله في المقوقس وشخصيته لا يجوز أن يغفل بغير روية ولا فحص. فلنمض الآن إلى قول ساويرس أو بقول أدق لنمض إلى قول المؤرّخ الذي ترجم حياة بنيامين لنرى ما فيه. قال:

«ولّى هرقل قيرس حاكماً على مصر وجعل له ولاية الدين والحكم معاً» فلما جاء قيرس إلى الإسكندرية أنذر بنيامين فهرب إلى دير بالصحراء في الصعيد وبقي به مختفياً مدّة عشر سنوات. قال المؤرّخ: «وكانت تلك السنوات هي التي حكم فيها هرقل والمقوقس بلاد مصر» ثم قال بعد ذلك عن قيرس إنه «حاكم الإسكندرية الكافر الذي كان بطريقاً وحاكماً من قبل الروم» وهذا القول يؤكد أن قيرس كان هو المقوقس تأكيداً لا إبهام فيه. وقد بينا أن هذا يتفق كل الاتفاق مع ما جاء في النسخة العربية من تقويم القديسين إذ جاء فيها: «كان

المقوقس كبير المذهب الخلقيدوني وقد جعل حاكماً على مصر وبطريقاً لها» كما أنه يتفق مع النسخة الأثيوبية من ذلك التقويم إذ جاء فيها: «المقوقس أي الحاكم والبطريق في الإسكندرية وفي جميع بلاد مصر». وقد أظهرنا كذلك الاتفاق التام مع ما جاء في الوثائق المخطوطة (البودلية)، وهي مما تخلف عن ذلك العصر، وفيها نص على أن المقوقس كان يجمع الرئاستين رئاسة الدين ورئاسة جباية الأموال في مصر. كما أننا أظهرنا أن وثيقة مخطوطة سريانية تختلف عن زمن قريب من ذلك العصر وهي الديوان المجهول الكاتب (Chron-icon Anonymum) قد جاء فيها أن بطريق الإسكندرية هو الذي دافع العرب عن مصر في حين أن ابن عبد الحكم يصف عامل هرقل على مصر بأنه كان يجمع سلطة الحرب الكاملة وسلطة جباية الأموال ويسميه بالمقوقس.

وقول مؤرخي اليونان يوصلنا إلى النتيجة نفسها فإن نيقفوروس يذكر أن هرقل أرسل (ماريانوس) إلى الإسكندرية ليشترك مع قيرس بطريق الإسكندرية في الاستقرار على خطة يسيران عليها مع العرب ثم يقول في موضع آخر إن قيرس كان أسقف الإسكندرية.

وتيوفانز أصرح قولاً إذ يقول «ولما مات جورج (البطريق الملكاني أو الخلقيدوني) أرسل قيرس ليكون أسقف الإسكندرية بعده» ولما ذكر العرب قال «فغزوا مصر واتهم قيرس بأنه سلم ذهب مصر إلى العرب فأرسل إليه الإمبراطور رسالة شديدة يأمره فيها أن يعود من مصر».

فالحقائق التي يدل عليها قول هذين المؤرخين هي أولاً أنهما على أن قيرس كان بطريق الإسكندرية. ويقول نيقفوروس إن (مريانوس) كان قائداً حربياً أرسله هرقل وأمره أن يشترك مع قيرس في الاحتيال في أمر العرب خاصة وهذه عبارة تدل على أن قيرس كان له أمر الدنيا، كما كان له أمر الدين في مصر في حين أن تيوفانز يقول إن قيرس عندما رضيَ بدفع الجزية للعرب غضب عليه هرقل وأمره بالعودة من مصر وهذه العبارة كذلك تدل على أن قيرس كان له أمر

الدنيا إذ كان نائباً عن هرقل ولا شك أن تيوفانز يعني بقوله هذا معاهدة مصر التي رضي بها قيرس ثم ردّها هرقل غاضباً.

وما أقرب الصلة بين قول هذين المؤرخين اليونانيين وبين قول مؤرخي العرب اللهم إلا في أمر واحد وهو أن العرب يذكرون اسم المقوقس في المواضع التي يذكر فيها اليونان اسم قيرس. فإن مؤرّخي العرب متفقون على أن الذي صالح عمراً هو المقوقس وأن ذلك الصلح كان مشروطاً فيه الرجوع إلى هرقل لموافقته وأن هرقل غضب وردّه حانقاً ـ حقاً إن العرب لا يذكرون أن هرقل أمر المقوقس بالعودة من مصر، ولكن المؤرّخ الذي كان قريباً من ذلك العصر وهو حنا النقيوسي ذكر أن قيرس أمره هرقل بالعودة والخروج من مصر.

بقي علينا أن نذكر باختصار ما قاله مؤرّخان مسيحيان من مؤرخي العرب وهما أبو صالح وسعيد بن البطريق (أوتيكيوس) فقد قال أبو صالح إن المقوقس ولاه هرقل على مصر وقال كذلك إن السنوات العشر التي كان فيها البطريق بنيامين طريداً في منفاه كانت السنوات التي حكم فيها المقوقس مصر. ولسنا ننكر أن أبا صالح يقول إن اسم المقوقس هو جورج بن مينا ولا ننكر أن سواه من المؤرّخين يذكرون له أسماء أخرى، ولكن حسبنا أن نقول إنه لم يورد أحد من المؤرّخين الأوّلين اسماً ما لحامل ذلك اللقب المقوقس فإذا جاء ذكر اسم له بعد موت المقوقس بخمسة قرون أو ستة لم يكن ذلك دليلاً يقاوم الأدلة المتراصة المتراكمة التي تدل على أن المقوقس هو قيرس، وعلى ذلك يمكن أن نقول إن أبا صالح الأرمني يتفق مع مؤرّخي القبط واليونان والمصريين في ذكر العمل الذي كان يعمله المقوقس ويتفق مع ساويرس في أن المقوقس كان المضطهد الخلقيدوني الذي اضطهد القبط وطرد بنيامين إلى منفاه.

وأما سعيد بن البطريق (سنة ٨٧٦ ـ ٩٣٩) فقد كتب قبل أبي صالح بنحو ثلاثة قرون ويجب أن نذكر أنه لم يكن خلقيدونياً فحسب، بل قد كان بطريقاً ملكانياً لمصر وهو يقول «وبعد هرب جورج صار قيرس بطريق الإسكندرية وكان مارونياً على مذهب هرقل» وقال في موضع آخر «وكان العامل على الخراج

بمصرَ المقوقس من قبل هرقل الملك» ثم قال «وكان يعقوبيـاً (أي قبطيـاً) يكره الروم ولكنه كان يخشى أن يظهر عقيدته اليعقوبية خوفاً من أن يقتله الروم».

ولا شك في أن ذلك المؤرّخ الذي كان بطريقاً ملكانياً كان شديد الحرص على أن يزيل عن قيـرسَ معرّة تسليم مصـر إلى العرب فـاضطره ذلـك إلى أن يتورّط في أقوال عجيبة، فلما قال إن قيرس جاء إلى مصر عند تولية هرقل ليكون بـطريقاً لـلإسكنـدريـة، قـال في نفس الصفحـة إنـه.لم يـول بـطريق ملكـاني للإسكندرية لمدّة سبع وتسعين سنة بعد هروب جورج وهذا قلب جريء ومسخ لحقائق التاريخ فالظاهر من هذا أن ابن البطريق لا يرضى بأن يسلم بأن قيرس كان بطريقاً ملكانياً وهو في الـوقت عينه يتهم المقـوقس بأنـه كان قبـطياً يخفي عقيدته في قلبه وهذه التهمة اعتراف منه بأن المقوقس كان ملكانياً في ظاهره ـ حقاً إن ابن البطريق لا يقول صراحة إن قيرس كان المقوقس ولكنه هذا الاتفاق في قوله ذو دلالة عظمى ـ ولقد قال إن المقوقس كان العامل على الخـراج من قبل هرقل فهو بذلك يتفق مع ابن عبد الحكم ومع الوثائق القبطية (البودلية) وابن البطريق مثل سائر مؤرّخي العـرب يذكـر أن المقوقس كـان حاضـراً في حصن بابليون عند الحصار ثم خرج منه إلى الروضة لمفاوضة عمرو وأنه صالح عمراً بعد ذلك على معاهدة مصر. ولكنا نري أن ابن البطريق لم يذكر أن قيـرس هو المقوقس لأنه كان يجهل ذلك الأمر لا لأنه كان يقصد التضليل والتـدليس ولقد ظهر جهله بذلك الأمر في موضع آخر إذ قال إن المقوقس كان حيّاً في وقت ثورة منويل.

إلى هنا قد بينا ما هنالك من أدلة بينها اتفـاق عجيب في بعض الأحايين واختلاف واسع في أحايين أخرى وقد استمددنا تلك الأدلة من وثائقها الأصلية ومنها ما تخلف عن العصر الذي نصفه وهي من أصول متباينة: منهـا اليونـاني والقبطي والسرياني والعربي، وكلها تدل على أن المقوقس إنما هو قيرس بطريق الإسكندرية والعامل على الخـراج والحاكم العـام على مصر في وقت الفتـح. وليس ينقض هـذا الرأي أن يقـول قائـل إن مؤرّخي العرب قـد يـطلقـون لقب

المقوقس أحياناً على شخص يسمونه ليس هو قيرس، ولسنا ننكر أن الأمر كذلك ولكنا ننكر كل الإنكار تلك النتيجة التي يذهب اليها أصحاب ذلك القول وهي أن لقب المقوقس لم يكن علماً على شخص معين واحد وحجتهم في ذلك أنه قد أطلق خطأ في بعض الأحوال على أشخاص متعدّدين. ويلوح لنا أن العلامة (كايتاني) من بين من يذهبون هذا المذهب. وأما الحقيقة التي نراها فهي أن المؤرخين العرب إنما كتب أكثرهم وليس عنده عن المقوقس أكثر من صورة ضئيلة مبهمة عن المقوقس وأنه كان حاكماً على مصر فليس من العجيب أن نجدهم يصورّونه أحياناً مشتركاً في أعمال أو حوادث لم يكن مشتركاً فيها بنفسه أو لم يحضر حدوثها. ولا شك أنهم قد ضلوا في أمر اسمه وشخصه ولذلك فهم يخطئون فيها. ولكن المسألة التي نحن بصددها باقية وهي أن يكشف خلافهم عن حقيقة شخصية المقوقس وأن نعرف من كان بين الناس. ولم يذكر مؤرخ عربي وما كان له أن يذكر أن ذلك اللقب قد أطلق على ثلاثة أشخاص كلهم حق له أن يلقب به ـ وليس في طاقة المنطق أن يبيح لقائل أن يقول إن وجود الخلاف يجعل ذلك اللغز متعسراً على العقول لا تستطيع حله بل إن واجب النقد التاريخي أن يصفي ما هنالك من خلاف وأن يزيح ما تراكم منه على الحقيقة فيكشفها ويجلوها ولعلنا يحق لنا أن نعتقد أنه إذا عرضت الأدلة عرضاً لا ميل فيه ولا تحيز أمكن أن نصل إلى نتيجة مؤكدة ليس فيها شك وهي أن المقوقس لم يكن سوى (قيرس) وأنه لا ينبغي لذلك اللقب أن يطلق على سواه من الناس.

تمّ بحمد الله تعالى

والصلاة والسلام على نبيه المصطفى

الحوادث التاريخية

الثورة على هرقل في بنطابولس	سنة ٦٠٩م
النضال من أجل مصر	سنة ٦٠٩ ـ سنة ٦١٠
تولية هرقل امبراطوراً	٥ أكتوبر سنة ٦١٠
إغارة الفرس على الشام	سنة ٦١٤
حصار الفرس لمدينة دمشق	نهاية مايو سنة ٦١٥
زيارة أثناسيوس لمدينة الإسكندرية	أكتوبر سنة ٦١٥
مسير الفرس لمصر	خريف سنة ٦١٦
فتح الفرس لبابليون أو تسليمها لهم	ربيع سنة ٦١٧
فتح الفرس لمدينة الإسكندرية	نهاية سنة ٦١٨
إخضاع مصر نهائياً	سنة٦١٨
بدء حرب هرقل الكبرى مع الفرس	ربيع سنة ٦٢٢
هجرة الرسول ﷺ	١٦ يوليو سنة ٦٢٢
جلاء الفرس عن مصر	سنة ٦٢٧
كتاب الرسول إلى الحكام	٦٢٧ ـ ٦٢٨
هزيمة كسرى النهائية وموته	فبراير سنة ٦٢٨
الاحتفال بإعلاء الصليب في دمشق	١٤ سبتمبر سنة ٦٣١
بعث قيرس بطريقاً للإسكندرية	سنة ٦٣١
الاضطهاد الأعظم للقبط	٦٣١ ـ ٦٤١

وفاة الرسول	سنة ٦٣٢
فتح فلسطين والشام على يد العرب	٦٢٩ ـ ٦٤٠
وداع هرقل للشام	سنة ٦٣٦
تسليم بيت المقدس لعمر بن الخطاب	سنة ٦٣٧
غزو مصر ووصول عمرو إلى العريش	١٢ ديسمبر سنة ٦٣٩
الاستيلاء على بلوز (الفرما)	يناير سنة ٦٤٠
غارة عمرو إلى الفيوم	مايو سنة ٦٤٠
وصول الأمداد بقيادة الزبير	٦ يونيو سنة ٦٤٠
موقعة هيليوبوليس وفتح مصر	يوليو سنة ٦٤٠
بدء حصار حصن بابليون	سبتمبر سنة ٦٤٠
معاهدة بابليون الأولى مع قيرس ورفض هرقل	أكتوبر سنة ٦٤٠
استدعاء قيرس	نهاية سنة ٦٤٠
موت هرقل	١١ فبراير سنة ٦٤١
تسليم بابليون والمعاهدة الثانية	٩ أبريل سنة ٦٤١
الاستيلاء على نيقيوس	١٣ مايو سنة ٦٤١
الهجوم على الإسكندرية	نهاية يونيو سنة ٦٤١
عودة قيرس إلى مصر	١٤ سبتمبر سنة ٦٤١
تسليم الإسكندرية	٨ نوفمبر سنة ٦٤١
إعادة حفر ترعة تراجان بناء الفسطاط	شتاء ٦٤١ ـ ٦٤٢
موت قيرس	٢١ مارس سنة ٦٤٢
تعيين من يخلف قيرس	١٤ يوليو سنة ٦٤٢
جلاء الروم عن الإسكندرية	١٧ سبتمبر سنة ٦٤٢
بعث عمرو إلى بنطابولس	شتاء ٦٤٢ ـ ٦٤٣
عودة بنيامين	خريف سنة ٦٤٤
ثورة الإسكندرية بقيادة منويل	نهاية سنة ٦٤٥

موقعة نيقيوس الثانية	آخر فصل الربيع سنة ٦٤٦
إعادة فتح العرب لمدينة الإسكندرية	صيف سنة ٦٤٦
استدعاء عمرو من مصر	خريف سنة ٦٤٦
تولية عمرو حاكماً لمصر	أغسطس سنة ٦٥٨
موت بنيامين	٣ يناير سنة ٦٦٢
موت عمرو	٦ يناير سنة ٦٦٤

البطارقة الملكانيون

البطـريـق	تاريخ التولية	تاريخ الوفاة
تيـودور	—	٦٠٩
حنا الرحوم	٦٠٩	٦١٦ أو ٦١٧
جورج	٦٢١	٦٣٠ أو ٦٣١
قيرس	٦٣١	٢١ مارس ٦٤٢
بطرس	١٤ يوليو ٦٤٢	غير معلوم

بطارقة القبط

انستاسيوس	يونيه	٦٠٤	١٨	ديسمبر	٦١٦
اندرونيكوس	ديسمبر	٦١٦	٣	ينـاير	٦٢٣
بنيـامين	ينـاير	٦٢٣	٣	ينـاير	٦٦٢
أجاثـو	ينـاير	٦٦٢	١٣	أكتوبر	٦٨٠
حنا السمنودي	أكتوبر	٦٨٠	٢٧	نوفمبر	٦٨٩
إسحـاق	٤ ديسمبر	٦٩٠	٥	نوفمبر	٦٩٣
سيمـون	ينـاير	٦٩٤	١٨	يوليو	٧٠١

أهم المصادر العربية

ابن الأثير ـ الكامل، المطبوع بليدن سنة ١٨٦٨ ـ ١٨٧٤، لناشره C.J. Tornberg.

ابن حجر ـ الإصابة في معرفة أسماء الصحابة (أربعة أجزاء)، المطبوع سنة ١٨٥٦، لناشريه A. Spranger وآخرين.

ابن حوقل البغدادي ـ المسالك والممالك (ضمن المكتبة الجغرافية العربية)، المطبوع سنة ١٨٧٠ ـ ١٨٧٩، لناشره De Goeje M. J.

ابن خلدون ـ العبر وديوان المبتدأ والخبر (سبعة أجزاء)، المطبوع ببولاق سنة ١٢٨٣هـ.

ابن خلكان ـ وفيات الأعيان (أربعة أجزاء)، المطبوع بباريس سنة ١٨٤٢، لناشره De Slane.

ابن دقماق ـ الانتصار لواسطة عقد الأمصار، المطبوع ببولاق سنة ١٨٩٣، لناشره Dr. K. Vollers.

ابن رستاه (أحمد بن عمر) ـ الأعلاق النفيسة (ضمن المكتبة الجغرافية العربية)، المطبوع سنة ١٨٧٠ ـ ١٨٧٩، لناشره De Goeje, M. J.

ابن عبد الحكم ـ نسخة خطية بباريس. M. S.

ابن الفقيه (أحمد بن محمد الهمذاني) ـ البلدان (ضمن المكتبة الجغرافية العربية)، المطبوع سنة ١٨٧٠ ـ ١٨٧٩، لناشره De Goeje M. J.

ابن قتيبة ـ المعارف، المطبوع سنة ١٨٥٠ ، لناشره Wüstenfeld .
ابن واضح اليعقوبي ـ تاريخ اليعقوبي (جزءان)، المطبوع سنة ١٨٨٣ ، لناشره T. Houtsma و (المكتبة الجغرافية العربية) .De Goeje, M. J.
أبو صالح ـ تاريخ أبي صالح الأرمني، المطبوع بأكسفورد سنة ١٨٩٥ ، لناشريه Etts and Bulter .
أبو الفدا ـ جغرافية أبي الفدا، ثلاثة مجلدات المطبوع بباريس الأصل سنة ١٨٤٠ ، الترجمة سنة ١٨٤٨ ، ١٨٨٣ ، لناشره J. T. Renaud .
أبو الفرج بن العبري ـ مختصر تاريخ الدول، المطبوع سنة ١٦٦٣ ، في Oxon لناشره Pococke .
تاريخ الكنائس (ثلاثة أجزاء)، المطبوع بلوفان سنة ١٨٧٢ ، لناشريه Abbe-loos et Lamy.
أبو المحاسن ـ النجوم الزاهرة (جزءان)، المطبوع سنة ١٨٥٥ ـ ١٨٦١ ، لناشره Juynboll et Matthes.
الإدريسي ـ نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، جغرافية بلاد النوبة، المطبوع بباريس سنة ١٦٠٩ .
الاصطخري (إبراهيم بن محمد) ـ مسالك الممالك (ضمن المكتبة الجغرافية العربية)، المطبوع سنة ١٨٧٠ ـ ١٨٧٩ ، لناشره .De Goeje, M. J.
البلاذري ـ فتوح البلدان، المطبوع سنة ١٨٦٦ ، لناشره .De Goeje, M. J.
ساويرس الأشمونيني ـ سير البطاركة بالمدينة العظمى الإسكندرية .
سعيد بن بطريق ـ (أوتيكيوس) نظم الجوهر، طبع في باريس.
السيوطي ـ حسن المحاضرة، المطبوع بمصر سنة ١٢٩٩هـ.
تاريخ الخلفاء، المطبوع بكلكتا سنة ١٨٨١ ، ترجمة H.S. Jarrett .
الطبري ـ تاريخ الأمم والملوك (أربعة أجزاء) (١). المطبوع بباريس سنة ١٨٧١ ، لناشره Zotenberg (٢) في (Lugd.Bat) سنة ١٨٧٩ ـ ١٨٩٠ لناشره De Goeje.
عبد اللطيف (البغدادي) ـ أخبار مصر. الإفادة والاعتبار بذكر الخطط والآثار،

المطبوع بأكسفورد سنة ١٨٠٠ ، لناشره White .

القزويني ـ آثار البلاد وأخبار العباد، المطبوع سنة ١٨٤٨ ـ ١٨٤٩ ، لناشره Wüstenfeld .

الماوردي ـ الأحكام السلطانية، المطبوع سنة ١٨٥٣ ، لناشره M. Enger .

المرتضى ـ تاريخ المصريين المطبوع بلندن سنة ١٦٧٢ ، ترجمة J. Davies .

المسعودي ـ مروج الذهب، المطبوع بباريس سنة ١٨٦٣ ، لناشرة Barbier de Maynard .

المقريزي ـ الخطط (جزءان)، المطبوع ببولاق سنة ١٢٧٠هـ .

المكين ـ تاريخ العرب، المطبوع سنة ١٦٢٥ ، (Lugd Bat) لناشره T. Erpenius

ناصري خسرو ـ سفر نامه، المطبوع بباريس سنة ١٨٨١ ، لناشرها C. Schefer .

النووي ـ تهذيب الأسماء، المطبوع بجوتنجن سنة ١٨٧٣ ـ ١٨٧٧ ، لناشرها Wüstenfeld .

الواقدي ـ فتوح مصر المطبوع بليدي سنة ١٩٢٥ ، ناشره Hamakar .

ياقوت ـ معجم البلدان (ستة أجزاء)، المطبوع بليبزج سنة ١٨٦٦ ـ ١٨٧٣ ، لناشرها Wüstenfeld .

أهم المصادر الإفرنجية

Amélineau, E: Vie d'un Évéque de Keft. Paris, 1887.
— Fragments Coptes, and C., in Journal Asiatique, 1888.
— Histoire du Patriarche Copte Isaac. Paris, 1890. 8 vo.
— Vie de Shenoudi in Mém. Miss Arch. Franç. t. IV. i. p. 340.
— Vie de Samuel: id., t. IV. ii. p. 774.
— Géographie de l'Egypte à Epoque Copte. Paris, 1893. and c. 8vo.
— Histoire des Monastéres de la Basse Egypte. Paris, 1894.
Ammianus Marcellinus.
Botti, G. : L'Acropole d'Alexandrie et le Sérapeum. Alexandrie, 1895. 8 vo.
— Fouilles à la Colonne Théodosienne. Alexandrie, 1897. 8 vo.
Brosset: Collection d'Historiens Arméniens. St. Pétersbourg, 1874. 2 tom. 8 vo.
Bury, Prof. J. B. : Gibbon's Decline and Fall. London, 1896, 7 vols. 8 vo.
— History of the Later Roman Empire. London, 1889. 2 vols. 8 vo.
Butcher, E.L. : Story of the Church of Egypt. London, 1897. 2 vols. 8 vo.
Butler, A. J. : Ancient Coptic Churches of Egypt. Oxford, 1884. 2 vols. 8 vo.
Cedrenus.
Champollion: L'Égypte sous les Pharaons. Paris, 1814. 2 vols. 8 vo.
Chronicon, Orientale.
Chronicon Paschale, ap. Migne, Patr. Gr. t. 92.
Crum, W.E. : Coptic Ostraka. London, 1902. 8 vo.
D'Anville: Mémoires sur l'Égypte. Paris, 1766. 4 to.
De Bock, W. : Matériaux pour servir à l'Archéologie de l'Égypte Chrétienne. St. Pétersbourg, 1901. Fol., with plates.
De Goeje, M.J. : *v.* Balâdhurî and Tabarî.

— Mémoire sur les Carmathes du Bahrain. Leyde, 1862.
— Conquête de la Syrie. Leyde, 1804.
— Bibliotheca Geographica Arabicorum. Lugd. Bat. 1870-79. 8 vo.
Diehl, C. : L'Afrique Byzantine. Paris, 1896. 8 vo.
— Justinien et la Civilisation Byzantine au VI[e] Siècle. Paris, 1901. 8 vo.
Drapeyron, L. : L'Empereur Héraclius. Paris, 1869. 8 vo.
Dulaurier: Chronologie Arménienne. Paris, 1859.
Egypt: Exploration Fund Reports.
Epiphanius: De Ponderibus et Mensuris.
Eunapius: Vita Aedesii.
Eusebius: Historia Ecclesiastica Ed. Heinechen. Leipzig, 1828. 3 vols. 8 vo.
Eutychius, Patriarcha Alexandrinus: Annales: ap. Migne, Patr. Gr.
Evetts and Butler: *v.* Abû Sâlih.
Gayet, A. : Le Costume en Égypte, Paris, 1900.
— L'Art Copte. Paris, 1902. 8 vo.
Gelzer, H. : Leontios von Neapolis Leben des Hiligen Johannes. Leipzig, 1893. 8 vo.
George of Pisidia: ap. Migne.
Gregorovius, F. : The Emperor Hadrian: tr. M. E. Robinson. London, 1898. 8 vo.
Hamaker: Expugnatio Memphidis: *v.* Wakidî.
Holm, A. : History of Greece: tr. F. Clarke. London, 1898. 4 vols. 8 vo.
Hyvernat, H. : Actes des Martyrs de l'Égypte. Paris, 1886. Fol.
Jarrett, H. S. : History of the Caliphs: *See* Suyûtî.
Karabacek, J. : Mittheilungen aus der Sammlung der Papyrus: Erzherzog Rainer. Wein, 1887. and c. Fol.
— Papyrus Erzherzog Rainer: Führer durch die Ausstellung. Wien, 1894. 4 to.
Koelle, S.W. : Mohammed and Mohammedanism. London, 1889. 8 vo.
Kyrillos II, Mgr. : Le Temple du Césareum, in Bulletin de la Société Khédiviale de Géographie, V[e] Série, No. 6, Fév. 1900 (Le Caire).
Lane-Poole, *Prof.* S. : Art of the Saracens in Egypt. London, 1886. 8 vo.
— Egypt in the Middle Ages. London, 1901. 8 vo.
— The Story of Cairo in Mediaeval Towns' Series. London 1902.
Le Beau, C. : Histoire du Bas Empire. Ed. de Saint-Martin. Paris, 1824-38. 21 vols. 8 vo.

Le Strange, G. : Palestine under the Moslems. London, 1890. 8 vo.
Lethaby and Swainson: St. Sophia, Constantinople. London, 1894. 8 vo.
Mahaffy, *Prof.* J.P. : Empire of the Ptolemies. London, 1895.
Malan, S.C. : Original Documents of the Coptic Church. London, 1874. 8 vo.
Matter, M. : Histoire de l'École d'Alexandrie. Paris, 1840. 2 vols. 8 vo.
Michel Le Grand: Chronique, Ed. V. Langlois. Paris, 1866. 4 to.
Michelle Syrien: Chronique. Ed. J. B. Chabot. Paris, 1899, and c. 4to.
Michelle, R. L. : Egyptian Calendar. London, 1900. 8 vo.
Milne, J. G. : Egypt, under Roman, Rule. London, 1898. 8 vo.
Moschus, John: Pratum Spirituale. Ap. Migne, Patr. Gr.
Murtadi: Egyptian History. Tr. J. Davies. London, 1672. 12 mo.
Neroutson Bey: L'Ancienne Alexandrie. Paris, 1888. 8 vo.
Nicephorus.
Nicephorus Callistus.
Niebuhr, C. : Voyage en Arabie. Amesterdam, 1776. 4 vols. 4 to.
Nikiou, Jean De: Chronique. Ed. Zotenberg in t. XXIV of Notices et Extraits des Mss. de la Bibl. Nat., and c. Paris, 1883. 4 to.
— Also English translation lent by Dr. Charles.
Nourisson, V. : La Bibliothèque des Ptolémés. Alexandrie, 1893. 4 to.
Ockley S. : History of the Saracens. Ed. Bohn. London, 1847. 8 vo.
Orosius: Historiae.
Palestine Pilgrims Text Society's Publications.
Papyri: Corpus Papurorum Raineri. Ed. J. Krall. (Coptische Texte).
Fayûm Towns and their Papyri. Ed. Grenfell and Hunt.
The Amherst Papyri. Ed. P. E. Newberry.
Oxyrhynchus Papyri. Ed. Grenfell and Hunt.
Pereira, F. M. E. : Vida do Abba Samuel do Mosteiro do Kalamon. Lisboa, 1894. 8 vo.
— Vida do Abba Daniel do Mosteiro de Socété. Lisboa. 1897. 8 vo.
— Historia dos Martyres de Nagran. Lisboa, 1899 . 8 vo.
Quatremère, E. : Recherches sur la langue et la littérature de l'Égypte. Paris, 1808. 8 vo.
— Mémoires Géographiques et Historiques sur l'Égypte. Paris, 1811. 2 tom. 8 vo.
Renaudot: Historia Patriarcharum Alexandrinorum. Paris, 1713. 4 to.
Rufinus: Vitae Patrum.
— Historia Ecclesiastica.
Sebeos: Translation lent by Mr. Conybeare.

Severus of Ushmûnain: Brit. Mus. Ms. Or. 26, 100; Paris, Ms., and M. Simaikah. Bey's Cairo Ms.
Sharpe, S. : Egypt under the Romans. London, 1842. 8 vo.
— History of Egypt. Ed. Bohn. London, 1885. 2 vols.
Simaikah, A. : La Province Romaine de l'Égypte. Paris, 1892. 8 vo.
Socrates: Historia Ecclesiastica.
Sophronius: Opera, ap. Migne, Patr. Gr.
Sozomen: Historia Ecclesiastica.
Strzygowski, J. : Orient oder Rom. Leipzig, 1901. 8 vo.
Susemihl, F. : Geschichte der Griechischen Litteratur in der Alexandrinerzeit. Leipzig, 1891-2. 2 vols. 8 vo.
Tarikh Regum Persiae. Ed. W. Schikard. Tübingen, 1628. to.
Theodoret: Historia Ecclesiastica.
Theophanes.
Usener, H. : De Stephano Alexandrino. Bonn, 1880. 8 vo.
— Acta Martyris Anastasii. Bonn, 1894, 4 to.
Vansleb: Histoire de L'Eglise d'Alexandrie. Paris, 1677. 12 mo .
— Nouvelle Relation d'un Voyage fait en Egypte. Paris, 1698. 12 mo.
Von Gutschmid, A. : Kleine Schriften, Leipzig, 1889-94. 8 vo.
Von Ranke : Weltgeschichte. Leipzig, 1884. Several vols. 8 vo.
Weil: Geschichte der Chalifen. Mannheim, 1846. 3 vols. 8 vo.
Wright, T. : Christianity in Arabia. London, 1895. 8 vo.
Zachariah of Mitylene: Chronicle tr. Hamilton and Books. London, 1889. 8 vo.
Zoega, G. : Catalogus Codd Copticorum Mss. Romae, 1810. Fol.

تذييـــل
بالألفاظ والعبارات اليونانية
الواردة بهذا الكتاب وهي المشار
إليها بأرقام في أعلاها نجمة هكذا :
« ١* ، ٢* ، ٣* إلخ »

Page	No.	Greek Word
61	1	Νίκιον
87	2	σφάζεται ἀπὸ ἐναντίων
92	3	Τὸ ῞Εννατον
	4	῞Ενατον
	5	Σαλαμᾶ
	6	Τὸ Πέμπτον
	7	᾿Ογδωκαίέκατον
99	8	Σαρβαραζᾶς
	9	Σαρβαναζᾶς
	10	Σάρβαρος
100	11	Ρουμίαζαν
112	12	.παραγενόμην ἐν ᾿Αλεξανδρείᾳ κατὰ τὸν καιρὸν ἐν ᾧ εἰσῆλθον οἱ Πέρσαι ἐν Αἰγύπτῳ, ἔτι ὄν των αὐτῶν ἐπὶ τὰ μέρη τῆς Νικίου καὶ Βαβυλῶνος τῆς κατ᾿ Αἴγυπτον.
	13	ταραχὴν καὶ θόρυβον τῆς Περσικῆς ἐπιδρομῆς.
118	14	ὡς ἔμελλεν ᾿Αλεξάνδρεια τοῖς ἀθέοις Πέρσαις παραδίδοσθαι.
136	°15	Λειμὼν Πνευματιπός (توضع قبل كلة « والأشهر عنه » من تعليق (١) صفحة ١٣٥)
	15	ὠφελείας χάριν
	16	ὁ σχολαστικὸς
137	17	θεωρούμενος
	18	θεωρία

Page	No.	Greek Word
137	19	διά τό εἶναι αὐτόν πολύβιβλον ὑπὲρ πάντας τοὺς ἐν Ἀλεξανδρείᾳ ὄντας και προθύμως παρασχεῖν τοῖς θέλουσιν.
144	19	χάρτης
155	20	Σαὴν—Σάϊτος—Σαλβάρας.
192	21	ΕΝ ΤΟΥΤΩΙ ΝΙΚΑ.
	22	ὅπως ὁ πείσας ἠρεμεῖν τοὺς βαρβάρους πείσῃ σὺν αὐτοῖς ἠρεμεῖν τὰς αἱρέσεις.
196	23	λυπηθέντες ἀπῆλθον πρὸς τοὺς ὁμοφύλους καὶ ὡδήγησαν αὐτοὺς ἐπὶ τὴν χώραν τῆς Γάζης στόμιον οὖσαν τῆς ἐρήμου κατὰ τὸ Σίναιον ὄρος.
198	24	ἄρας καὶ τὰ τίμια ξύλα, ἐπὶ τὴν Κωνσταντινούπολιν ἀπήει.
	25	ξύλα «ἀπὸ Ἱεροσολύμων»
292	26	αἰκισομένῳ
314	27	χαιρεου
361	28	φοσσᾶτον
	29	φοσσᾶτον
	30	φοσσᾶτον
362	31	φοσσᾶτον
363	32	φοσσᾶτον
389	33	εἰσὶ γὰρ παράδεισοι μέσον τῆς πόλεως ἐν τοῖς οἴκοις τῶν μεγιστάνων.
400	34	ἀγνεύοντας
	35	τῷ τε Σεραπείῳ κατελυμήναντο καὶ τοῖς ἀναθήμασιν ἐπολέμησαν.... τοῦ δὲ Σεραπείου μόνον τὸ ἔδαφος οὐχ ὑφείλοντο διὰ βάρος τῶν λίθων, οὐ γὰρ ἦσαν εὐμετακίνητοι, συαχέαντες δὲ ἅπαντα καὶ συνταράξαντες κ.τ.λ.
401	36	εἰσιόντι δὲ παρ' αὐτὴν τὴν ἀκρόπολιν τέτταρσι πλευραῖς εἷς χῶρος ἴσαις διήρεται (? διήρηται) καὶ τὸ σχῆμα πλαίσιον τυγχάνει τοῦ μηχανήματος.
	37	τὸ σχῆμα τοῦ μηχανήματος

Page	No.	Greek Word
402	38	Βίος 'Αλεξάνδρου
	39	τῇ δεξιῇ χειρὶ κομίζοντα θηρίον πολύμόρφον τῇ δὲ εὐωνύμῳ σκῆπτρον κατέχοντα
403	40	παρῳκοδομῆνται δὲ σηκαὶ τῶν στοῶν ἔνδοθεν οἱ μὲν ταμεῖα γέγενημένοι ταῖς βίβλοις, τοῖς φιλοπονοῦσιν ἀνεῳγμένοι φιλοσοφεῖν καὶ πόλιν ἅπασαν εἰς ἐξρυσίαν τῆς σοφίας 'ἐπαίροντες· οἱ δὲ τοὺς πάλαι τιμᾶν ἱδρύμενοι θεούς.
404	41	τὸ μὲν οὖν Σεράπιον.
	42	ᾧδε ἥλω καὶ μετ' οὐ πολὺ εἰς ἐκκλησίαν μετεσκευάσθη 'Αρκαδίου τοῦ βασιλέως ἐπώνυμον Σεράπιον
	43	μετεσκευάσθη
422	44	τὸν γραμματικὸν Ἰωάννην ὃς ἐπεκλήθη Φιλόπονος
423	45	ἀκμάσαντα ἐπὶ τῆς παρούσης ἡγεμονίας
425	46	περικοπτόμενος τὸν στόλον ἠναγκάσθη διὰ πυρὸς ἀπώσασθαι τὸν κίνδυνον ὃ καὶ τὴν μεγάλην βιβλιοθήκην ἐκ τῶν νεωρίων ἐπινεμόμενον διέφθειρεν.
	47	τάς τε ἀποθήκας καὶ τοῦ σίτου καὶ τῶν βίβλων—πλείστων δὴ καὶ ἀρίστων, ὥς φασι, γενομένων—καθῆναι
426	48	ἀποθήκη τῶν βίβλων.
	49	βιβλιοθήκη
433	50	αὐλὴ δὲ κατὰ μέσον περίστυλος
	51	αὐλὴ
	52	παρῳκοδόμηνται δὲ σηκὶ τῶν στοῶν ἔνδοθεν κτλ.
	53	Σαράπιδι καὶ τοῖς συννάοις θεοῖς ὑπὲρ σωτηρίας αὐτοκράτορος Καίσαρος Τραιάνου 'Αδριανοῦ Σεγαστοῦ
	54	ἐκ βάθρων ἀνέσπασε τὰ τῶν εἰδώλων τεμένη.

Page	No.	Greek Word
434	55	τῶν πανταχοῦ γῆς, καθὰ φασί τινες, μέγιστός τε οὗτος καὶ κάλλιστος
	56	λύεσθαι τοὺς ἐν Ἀλεξανδρείᾳ ναοὺς, ἀνακαθαιρει μὲν τὸ Μιθραῖον καταστρέφει δὲ τὸ Σαραπεῖον
	57	τὸ Διανύσου ἱερὸν εἰς ἐκκλησίαν μετεσκεύαζε.
	58	τοῦ ναοῦ τούτου καθαιρουμένου
436	59	Ἰσβίανος
437	60	ἐν παλαιαῖς βιβλιοθήκαις
	61	ἐν τῇ μεγάλῃ βιβλιοθήκῃ
522	62	
	63	ἐνδοξότατος
	64	μεγαυχής
534	65	Παρκάβιος
	66	καόχον
	67	καόχιον
535	68	καύχον
	69	καύχιον
537	°70	Παρκάβιοξ
538	70	μεγαυχής
	71	καύχον
	72	καόχιον
	73	καυκίον
	74	καυκίοθ
	75	καυκίον
539	76	καύχον
	77	καόχιον
	78	ἐκ τοῦ Καυκάσου—Καυκάσιος
	79	
540	80	καῦκος
	81	καύχα
	82	ὁ καύχιος
	83	ὁ καύχιος

Page	No.	Greek Word
540	84	ὁ ἀσεβὴς
	85	ὁ καύχιος
	86	ὁ Καυχάσιος
	87	ὁ Κολχικὸς
	88	Κόλχιος
541	89	ὁ καύχιος

